سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

مجلس الأمناء

د/ إبراهيم عوض مصر
د/ أحمد عثمان تونس
أ/ أسمى خضر الأردن
أ/ السيد ياسين مصر
د/ آمال عبد الهادي مصر
د/ سحر حافظ مصر
د/ عبد الله النعيم السودان
د/ عبد المنعم سعيد مصر
د/ عزيز بوحمد السعودية
د/ غانم النجار الكويت
د/ فيوليت داغر لبنان
د/ محمد أمين الميداني سوريا
أ/ هاني مرجلي مصر
د/ هيثم مناع سوريا

منسق البرامج
يسري مصطفى

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

هذا العدد

يأتي صدور هذا العدد مواكباً للإنجاز الكبير الذي حققته منظمات حقوق الإنسان العربية خلال المؤتمر العالمي ضد العنصرية بدربان في جنوب أفريقيا. وهو الانتصار الذي توج بشكل خاص جهود المنظمات العربية التي انخرطت في أعمال التحضير والتنسيق وبناء التحالفات في اطار المبادرة التي اطلقها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتنظيم مؤتمر القاهرة الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي.

ومن ثم يصدر هذا العدد المزدوج ليغطي أبرز فعاليات مؤتمر القاهرة والنتائج التي توصل إليها، والتي عبر عنها "إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية". كما يعرض كذلك للعديد من الجهود التي انخرطت فيها المنظمات العربية غير الحكومية عبر مستوى عال من التنسيق فيما بينها، وجد تجسيده في تشكيل السكرتارية الدائمة لتجمع المنظمات العربية المشاركة في المؤتمر العالمي والتي تبنت إعلان القاهرة مرجعية لها. تلك الجهود التي أثمرت في تبني المسودة النهائية للوثيقة غير الحكومية الدولية مجمل التوصيات التي تبناها إعلان القاهرة فيما يتعلق بنظام الفصل العنصري الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني، والتي تم تدعيمها في الوثائق الختامية الصادرة عن المؤتمر غير الحكومي. وفي هذا الإطار ترصد "سواسية" عددا من فعاليات السكرتارية العربية لقطع الطريق على الضغوط الأمريكية والصهيونية التي تستهدف الحيلولة دون مناقشة عنصرية إسرائيل داخل المؤتمر العالمي.

ويلقي أمير مخول، حافظ أبو سعدة، خضر شقيرات، وبهي الدين حسن الأضواء على الجهود التحضيرية التي انخرطت فيها المجموعة العربية والفلسطينية وأهلتها للانتصار في دربان من قبل انعقاد المؤتمر العالمي.

كما يعرض العدد كذلك وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده "ضيف شرف مؤتمر القاهرة" لوك واليين المحامي البلجيكي الذي حرك الدعوى القضائية ضد مجرم الحرب شارون، وكذلك الحوار الذي سبق أن أجراه بهي الدين حسن مع واليين في العاصمة البلجيكية.

ويتطرق العدد كذلك إلى العديد من التقارير والمساهمات المتصلة بقضايا مكافحة العنصرية والتمييز العنصري المطروحة على المؤتمر. حيث يقدم خلاصة دراسة للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان "حقوق" حول علاقة الإعتماد المتبادل بين الصهيونية العنصرية واللاسامية العنصرية. كما يعرض العدد كذلك لإنعكاسات العنصرية الإسرائيلية على التهميش الاقتصادي والاجتماعي ومعدلات الإفقار بين الفلسطينيين. ويقدم عرضا أيضا لأحدث إصدارات مركز القاهرة التي واكبت إنعقاد المؤتمر.

كما يستعرض العدد عددا من الموضوعات المتصلة بنزعات الفزع من الإسلام "الإسلاموفوبيا". ويطرح د. منصف المرزوقي ملف الجماعات الأمازيغية في بلدان المغرب العربي للمناقشة على أساس من إعمال حقوق الإنسان والحقوق الثقافية والشراكة في الوطن.

ويضم العدد ملحقا خاصا حول انتصار المنظمات العربية في زربان يسجل من خلاله ما انتهى إليه المؤتمر غير الحكومي من نتائج ويعرض لأهم فعاليات المجموعة العربية في دربان والملحمة التضامنية العالمية مع الشعب الفلسطيني والمحاولات التي جرت للحيلولة دون صدور وثائق المؤتمر التي سجلت الهزيمة الكبرى لإسرائيل فيه، كما يستعرض بهي الدين حسن دروس انتصار منظمات حقوق الإنسان العربية.

سواسية

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
سيد إسماعيل- محمد سيد سلطان- نادر مصطفي أحمد
الجمع الالكتروني: هشام السيد
الاخراج الفني : أيمن حسين

إعلان القاهرة مرجعية لمكافحة الصهيونية

عصام الدين محمد حسن

لقى إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية الصادر عن المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية - والذي شاركت فيه ٦٥ منظمة عربية وآسيوية وأفريقية ودولية بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- ترحيبا وتقديرا من جانب أوساط الرأي العام المصري والعربي والعالمي، ولكنه تعرض أيضا لانتقادات تبعا لاختلاف المنطلقات الفكرية أو السياسية أو الخبرات الكفاحية الميدانية التي يتأسس عليها هذا الموقف أو ذاك، أو نتيجة غياب بعض المعلومات التي يؤدي الافتقار إليها، الوصول إلى استنتاجات تفتقر أحيانا إلى الموضوعية. ومع ذلك تبقى حقيقة أساسية وهى أن إخضاع إعلان القاهرة للفحص والتحليل والمناقشة هو في حد ذاته احتفاء بما أنجزه مؤتمر القاهرة.

مرجعية لمن؟

وبداية ينبغي أن نوضح بعض الأمور الملتبسة أو الغائبة عمن انتقدوا المؤتمر أو إعلانه:

أولا: أن إعلان القاهرة بمثابة دليل عمل وبرنامج الحد الأدنى الذي توافقت عليه المنظمات المشاركة والتي قررت أن تعمل وأن تنسق جهودها معا في هذا الإطار. ومن ثم فهو يشكل وثيقة مرجعية لأنشطة هذه المنظمات في المؤتمر العالمي وللمنظمات الأخرى الراغبة في الانضمام لمجمع المنظمات العربية الذي تم تشكيله لتنسيق جهود هذه المنظمات خلال المؤتمر العالمي. وهو بهذا المعنى لا يحول دون حق المنظمات التي تتبنى هذا الإعلان في تبنى مواقف إضافية.

ثانيا: أن مؤتمر القاهرة لم يكن مجرد منبر عربي يحق للمشاركين فيه أن يطلقوا العنان فيه لكل أمنياتهم وأحلامهم الواقعية وغير الواقعية، بل كان منبرا دوليا شاركت فيه إلى جانب المنظمات العربية المنظمات الأفروآسيوية والدولية، ومن ثم فقد سمى المؤتمر الدولي لحركة حقوق الإنسان العربية. كما كان أيضا محطة هامة لتتويج مرحلة شاقة من المشاورات والمفاوضات لبناء التحالفات العربية والدولية على أرض الواقع، بغية تحقيق أهداف ملموسة ومحددة يمكن أن تلقي دعما حقيقيا داخل المؤتمر العالمي ضد العنصرية. ولذلك فإن أي تقييم لإعلان القاهرة يمكن أن يفتقر إلى الموضوعية إذا ما جر ى في إطار الأمنيات والتطلعات المشروعة وحدها، دونما اعتبار لذلك السياق.

نعم الصهيونية عنصرية.. ولكن

ينقلنا هذا إلى مناقشة أبرز الانتقادات على إعلان القاهرة. وهى التخلي عن المطلب العربي الرامي إلى إحياء القرار ٣٣٧٩ الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ والذي دمغ الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية ، وألغى بقرار الأمم المتحدة أيضا عام ١٩٩١ . والواقع أن غالبية المشاركين في مؤتمر القاهرة وعلى رأسهم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لديهم ذات الرغبة في دمغ الصهيونية بالعنصرية. ونزعم أنه لا توجد منظمة عربية محترمة لا ترغب في ذلك. ومع ذلك فإن المشاورات التي دارت على مدى نحو عام كانت قد توصلت إلى أن خوض معركة حول هذا المطلب محكوم عليها بالفشل في ظل التغيرات الدرامية التي طرأت على العالم لغير صالح العرب، حتى قبل إلغاء القرار ٣٣٧٩ ، وفي ظل تردي الأداء العربي المتواصل عبر ثلاثة عقود.

ومع كل التقدير والدعم والمساندة لدعاوى إحياء القرار ٣٣٧٩، علينا أن نتذكر أن خمسة عشر عاما أو يزيد من صمود هذا القرار أمام الضغوط الأمريكية والصهيونية، ومن إنزال الهزيمة المعنوية بالحركة الصهيونية، لم تشهد جهدا عربيا لتعزيز مكاسب هذا القرار، بل لم تقف حائلا دون مضي إسرائيل في سياساتها العنصرية والعدوانية، ولم تمنع اجتياح لبنان مرتين واقتراف أبشع مذابح التطهير العرقي في صبرا وشاتيلا وتل الزعتر وغيرها. بل للأسف أن هذه الحقبة الزمنية بدلا من أن تشهد مزيدا من عزلة إسرائيل والحركة الصهيونية، شهدت تفكيكا واسعا لهذه العزلة ليس دوليا فحسب، بل عربيا أيضا.

صيغة القاهرة هى الأجدى

لقد كان أمامنا أن نتعامل بطريقتين، الأولى هى توجيه سهام الإدانة والنقد للأيديولوجيا والفكر الصهيوني، وهو ما قد ينتهي إلى لا شئ مثلما حدث مع القرار ٣٣٧٩ من عام ١٩٧٥ حتى١٩٩١. أما الطريقة الثانية فإنها تشتبك عمليا مع ما تفرزه هذه الأيديولوجيا من هياكل وبنى مؤسسية وقانونية وممارسات على الأرض، ومن ثم تسعي هذه الصياغة إلى تكثيف الضغوط العالمية على هذه البنى والهياكل والممارسات، وتوجيه النضال العالمي للضغط من أجل الحصول على مكاسب ملموسة، مثل إلغاء قانون العودة وإجبار إسرائيل على التسليم بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وقد انحاز مؤتمر القاهرة للعمل في هذا الاتجاه ، وذلك من خلال البرهنة على أن إسرائيل تجسد بالفعل نظاما للفصل العنصري يشكل استمراره جريمة ضد الإنسانية. ولا يختلف هذا الخيار نظريا مع مطلب دمغ الحركة الصهيونية بالعنصرية بل هو الأكثر جدوى بما يرتبه من إجراءات عملية ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي في مواجهة العنصرية الإسرائيلية التي تجسد على الأرض العنصرية الصهيونية، وتقتضي بالتالي أن يتحمل المجتمع الدولي مسئولياته من أجل تصفية المرتكزات المؤسساتية والقانونية للأبارتهيد الإسرائيلي. وبكل ما يتطلبه ذلك من فرض عقوبات دولية على إسرائيل على غرار ما تم في جنوب أفريقيا.

وقد نجحت الصيغة التي توصل إليها إعلان القاهرة في تعزيز التحالفات التي جرى تشييدها عبر مسار تفاوضي على مدى أكثر من عام بين المنظمات العربية والآسيوية والأفريقية والدولية والتي ركزت على بناء موقف مبدئي متماسك تجاه العنصرية الإسرائيلية، ووجد ذلك تجسيده في المسودة النهائية (٦ أغسطس ٢٠٠١) لوثيقة منتدى المنظمات غير الحكومية الموازي للمؤتمر العالمي، والتي توصم إسرائيل لأول مرة في وثيقة عالمية باعتبارها "نظاما للفصل العنصري، وشكلا جديدا من الأبارتهيد يتعين على المجتمع الدولي تبني عقوبات فعالة في مواجهته على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا، وتقر نقلا عن إعلان القاهرة "بالحق المطلق للشعب الفلسطيني بموجب القانون

الدولي في مقاومة الاحتلال الاستيطاني بكل الوسائل وإلى حين وضع نهاية لهذا الشكل من الأبارتهيد"، وتقر كذلك بأن ما "ما اقترفته إسرائيل من جرائم حرب وإبادة جماعية وتطهير عرقي وإنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين هى ملامح أساسية للأبارتهيد الإسرائيلي.

إحياء القرار.. كيف؟

لقد انطلقت المنظمات الموقعة على إعلان القاهرة من رغبتها في التعلم من دروس هزائم العرب المتكررة في المحافل الدولية، التي نجم بعضها عن رفع شعارات لم يجر حرث الأرض من أجل استنباتها، ويؤدي التشبث بها دون إدراك لمدى استعداد الآخرين لتبنيها، إلى ضياع فرصة الحصول على مكاسب فعلية، وجني هزائم سياسية ودبلوماسية مؤسفة وغير مبررة، بشكل متواصل، حتى تأصلت لدى البعض نفسية مهزومة تجد تبريرها الوحيد في فوبيا المؤامرة.

دعونا لا نحلق في الفراغ فإحياء القرار ٣٣٧٩ كان وما يزال يتطلب جهدا عربيا رسميا على أعلى المستويات لتحسين الأداء العربي، مثلما يتطلب وقف الحرب ضد المنظمات غير الحكومية العربية لتواصل عملها الدؤوب والمنظم -دفاعا عن الحقوق الفردية والجماعية لشعوبها- وليس لمجرد أن تبقى على قيد الحياة.

لنتذكر أن القرار الذي صدر عام ١٩٧٥ حظى بتأييد ٧٢ دولة فقط وعارضته ٣٥ دولة واستنكفت عن التصويت ٣٢ دولة، وهو ما يعني أن ما يقرب من نصف د ول العالم في ذلك الوقت لم تساند القرار حتى في ظل وجود المعسكر الاشتراكي والاستقطاب العالمي ودور حركة عدم الانحياز. ولذلك عندما اقترعت الأمم المتحدة على إلغاء القرار عام ١٩٩١ في ظل كل التغيرات السلبية التي طرأت سواء على المستوى الدولي أو العربي، لم يكن غريبا ان يصوت لصالح إلغاء القرار ١١١ دولة وتستنكف عن التصويت ١٣ دولة، ولا يتعدى الذين تمسكوا بدمغ الصهيونية بالعنصرية أكثر من ٢٥ دولة! وهو ما يعني أن الأصوات المؤيدة للعرب في تلك الجولة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة -بافتراض أن كل الحكومات العربية قد صوتت أصلا لصالح دمغ الصهيونية بالعنصرية! - فهل يمكن القفز على هذه الحقيقة المرة بعد عشر سنوات لم يحرك فيها العرب ساكنا لإحياء القرار ولاستعادة مواقع التأييد التي فقدوها، لمجرد أننا نتبنى ونتمنى هذا الهدف النبيل؟

.. وللأقليات حقوق

وقد يتحفظ البعض على تناول إعلان القاهرة لقضايا الأقليات والمجموعات العرقية والقومية والثقافية في عالمنا العربي أو التمييز ضد النساء أو التمييز ضد العمال المهاجرين واللاجئين والأجانب. فالبعض قد يرى أن هذه القضايا تتكأ جراحا عربية وتؤدي إلى إحراج حكومات عربية وتشتت الأنظار وتبعدنا عن التركيز على العنصرية الإسرائيلية التي ينبغي أن تصوب إليها كل السهام .

وما يجهله البعض أو يتعمد تجاهله أن هذه القضايا مطروحة على أجندة المؤتمر العالمي وشكلت بالتالي محورا أساسيا لكافة المؤتمرات التحضيرية للمجموعات الإقليمية في سائر أنحاء العالم بما في ذلك اجتماع عمان للمنظمات العربية في آسيا. وقد كان من شأن تجاهلها من جانب المنظمات العربية أن تطرح علامات استفهام كثيرة على سلامة ومصداقية موقفها الحقوقي والأخلاقي تجاه العنصرية الإسرائيلية. وعلى الراغبين في تحول المؤتمر العالمي ضد العنصرية إلى مظاهرة سياسية فعالة للتنديد بالعنصرية الصهيونية والمظالم الأمريكية والغربية أن يدركوا أن مثل هذه المظاهرة لن تجد تجاوبا حقيقيا مالم تكن تشكل جزءا من رؤية منسجمة على أسس أخلاقية تجاه كافة قضايا العنصرية والتمييز في العالم بما في ذلك عالمنا العربي. فبأي منطق يمكن أن يكون الخطاب العربي مقبولا في الحديث عن موجة العنصرية والتمييز ضد العمال العرب في أوروبا ويلزم الصمت تجاه ما يواجهه العمال العرب والأجانب من اضطهاد في الدول العربية المستقبلة للعمالة؟! وكيف يمكن أن نتضامن مع حق القارة الأفريقية في الحصول على التعويضات عن الفترة الاستعمارية وممارسات الرق والعبودية، بينما نلزم الصمت على ممارسات الخطف والاسترقاق في السودان؟! ولماذا لا يرفض البعض ما سجله إعلان القاهرة من تضامن مع حقوق السكان الأصليين وحقوق الأقليات والطوائف المنبوذة في مختلف أنحاء العالم، ولا يعتبر ذلك نوعا من تغذية نزعات الانفصال والتفتيت في الدول غير العربية، بينما يصبح الصمت مطلوبا عندما يتصل الأمر بالعرب؟!.

بمنطق حقوق الإنسان لا يمكن التواطؤ على انتهاك الحقوق الجماعية أو الفردية أو الاقتصادية والاجتماعية أو على إهدار حقوق الأقليات في هذا البلد أو ذاك باعتبارها حقوقا إنسانية معترفاً بها من جانب، ويشكل إعمالها من جانب آخر ضمانة أساسية للاندماج الوطني، ولتفادي النزعة للتفتيت والانفصال. وبمنطق الحسابات السياسية والمبدئية أيضا، فإن تشكيل تحالفات دولية متينة لدعم الهدف المركزي للمنظمات العربية اقتضى إعلان التضامن مع ذات الحقوق في الدول غير العربية أيضا.. ونتوه هنا إلى أن توجه مؤتمر القاهرة لم يكن استثناءً من ذلك، فقد سبقه مؤتمر عمان للمنظمات العربية في آسيا والذي نظمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والذي طرح بدوره مشكلات عديمي الجنسية في آسيا وأكد على حق الأكراد في تقرير مصيرهم.

الأجندة الأمريكية

يبقى بعد ذلك أننا لا يمكن أن نتفهم -مهما افترضنا حسن النوايا- انزلاق البعض لاعتبار أن ما توصل إليه المؤتمر تعبير عن الخضوع للضغوط الأمريكية، فالمؤتمر وإعلانه سجلا نقدا حادا للسياسة الأمريكية والقوى الكبرى وهيمنتها على مقادير العالم وانحرافها بالشرعة الدولية عن مقاصدها عبر المعايير المزدوجة، وتحصينها لإسرائيل من كافة أشكال المساءلة والعقاب على جرائمها العنصرية، وقد تبنى إعلان القاهرة فيما يخص العنصرية الإسرائيلية وحقوق الشعب الفلسطيني من الأمور، ما يصبح من الهراء القول بأنه يخضع للضغوط الأمريكية، إلا إذا كنا نتحدث عن أمريكا أخرى تتبنى ما طالب به إعلان القاهرة من الدعوة " لتصفية المرتكزات المؤسسية والقانونية لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي "، " وتبني المجتمع الدولي حزمةً من العقوبات المماثلة لما تم تطبيقه بالنسبة لنظام الأبارتهيد السابق في جنوب أفريقيا ". و" التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كافة أشكال النضال في مواجهة ممارسات القهر العنصري ومن أجل إنهاء الاحتلال وتصفية المستعمرات الاستيطانية "، و" رفض كل الدعاوى المبتذلة لتوطين اللاجئين بدلا من إعمال حقهم في العودة "، أو أن الأجندة الأمريكية يمكن أن تتسامح مع دعوة إعلان القاهرة " لملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب من قادة وجنود الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين ". فالأجندة الرسمية المعلنة من قبل أمريكا -التي يعرفها القاصي والداني ممن وجهوا مثل هذا الاتهام- لا ترفض وحسب طرح مساواة الصهيونية بالعنصرية بل تتعدى ذلك إلى رفض الزج با سم إسرائيل في المؤتمر العالمي وتهدد بالمقاطعة لكي لا تمنح شرفا لما تصفه " بإعدام إسرائيل بدون محاكمة ".

نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ١٨ / ٨ / ٢٠٠١

يوميات المركز

مساعد وزير الخارجية يفتتح الدورة التدريبية الثامنة لطلاب الجامعات

من اليمين: بهي الدين حسن، السفير سليمان عواد، جورج عجاييي

شارك السفير سليمان عواد مساعد وزير الخارجية في افتتاح الدورة التدريبية السنوية الثامنة على حقوق الإنسان، التي ينظمها مركز القاهرة لدرا سات حقوق الإنسان لطلاب الجامعات والمعاهد العليا العربية، والتي بدأت في الرابع من أغسطس وتستمر أعمالها إلى ١٩ أغسطس بمقر جمعية الصعيد للتربية والتنمية. و شارك في الافتتاح أيضا جورج عجاييي مدير جمعية الصعيد، وبهي الدين حسن مدير مركز القاهرة.

يشارك في الدورة ٨٠ طالبا وطالبة من عدد من الجامعات والمعاهد العربية من مصر وفلسطين والسودان واليمن والبحرين، فضلا عن مجموعة من الطلاب الأفارقة والآسيويين الدارسين بجامعة الأزهر من جيبوتي وتشاد ومالي وغينيا وآريتريا وأفغانستان وتركيا.

ويشتمل برنامج الدورة على ٤٥ محاضرة وحلقة نقاشية، وعرض وتحليل لعدد من الأفلام التسجيلية والوثائقية، بالإضافة إلى زيارات ميدانية إلى المؤسسات والمراكز العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ينقسم برنامج الدورة إلى عدد من المحاور الرئيسية منها: القضية الفلسطينية من منظور حقوق الإنسان، وموقف المجتمع الدولي منها، وقضايا الحريات العامة والديمقراطية والإصلاح السياسي، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الاعتقاد، وحقوق المرأة، وآليات حماية حقوق الإنسان، والفنون والآداب وعلاقتها بحقوق الإنسان، فضلا عن عرض لتجربة مركز القاهرة في تعليم حقوق الإنسان، انتهاء بالحوار المفتوح الذي يتناول "سبل تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي".

ويقوم بتقديم المحاضرات ٣٥ محاضرا من المفكرين وأساتذة الجامعات وخبراء حقوق الإنسان من مصر والسودان واليمن.

منتدى الشباب العربي لمكافحة العنصرية

بترشيح من مركز القاهرة شاركت الباحثة دعاء حسين في أعمال ورشة عمل إقليمية للشباب العربي في إطار التحضير لمؤتمر الشباب العالمي لمكافحة العنصرية المقرر عقده في إطار المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

الورشة نظمتها بالبحرين الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة يومي ٢٨، ٢٩، يوليو ٢٠٠١ وشارك فيها نحو ٤٠ شابا وشابة ينتمون إلى ١٨ من المنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. واستهدفت الورشة بلورة رؤية شبابية عربية تجاه قضايا العنصرية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

طالب البيان الختامي بضرورة وضع نهاية فورية للسياسات والممارسات والقوانين العنصرية الصهيونية التي تفتك بالشعب الفلسطيني وتحرمه من حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف وتعزيز نضاله المشروع من أجل تحرير ترابه الوطني وإقامة دولته المستقلة وعودة اللاجئين. كما طالب بمحاكمة المسئولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ودعا كذلك لوضع نهاية فورية للحصار المدمر للشباب العراقي وتحرير الأراضي العربية المحتلة وإحلال السلام العادل والدائم بما يسمح بإطلاق إبداعات الشباب العربي وإسهامه مع أقرانه في تعزيز السلام والتقدم ومكافحة جميع أشكال العنصرية. كما أكد على حق المرأة في المشاركة السياسية وضرورة تحريم جميع أشكال الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال. وقد وجه المشاركون رسالة إلى السيدة ماري روبنسون المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة سجلوا فيها استنكارهم الشديد لموقف الولايات المتحدة الأمريكية الرامي لاستبعاد القضية الفلسطينية من على أجندة المؤتمر وضغوطها المتواصلة للكف عن المطالبة بإحياء قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

الاندماج والتهميش الاجتماعي في مصر

بالتعاون مع مجلس كنائس الشرق الأوسط نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ورشة عمل بالإسكندرية في الفترة من ١٢-١٤ يوليو ٢٠٠١ حول "الاندماج والتهميش الاجتماعي في مصر". شارك في أعمال الورشة ٢٥ من ممثلي المنظمات غير الحكومية والصحفيين والنشطاء الاجتماعيين.

استهدفت الورشة التعرف على أبعاد مشكلة التهميش بمستوياتها السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري، وتحديد الآثار السلبية لعملية التهميش وتقييم الجهود المبذولة لمواجهة التهميش، وتفعيل دور المجتمع المدني بوجه عام والمنظمات القاعدية على وجه الخصوص من أجل المساهمة في خلق منظومات اجتماعية وسياسية وثقافة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتكون أكثر عدلا وتسامحا.

وناقشت الورشة في هذا الإطار خمس أوراق عمل تناولت العولمة والتهميش وآليات الإفقار، ومظاهر وأسباب أزمة المواطنة في مصر، والجذور الثقافية والتاريخية للتمييز ضد النساء في مصر، والتمييز ضد المرأة من منظور سياسي واقتصادي، والتسامح السياسي بين المفهوم والواقع السياسي والثقافي المصري.

عولمة العدالة

حديث مع لوك واليين، المحامي البلجيكي الذي رفع الدعوى القضائية ضد آرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي

أجراه في بروكسل بهي الدين حسن

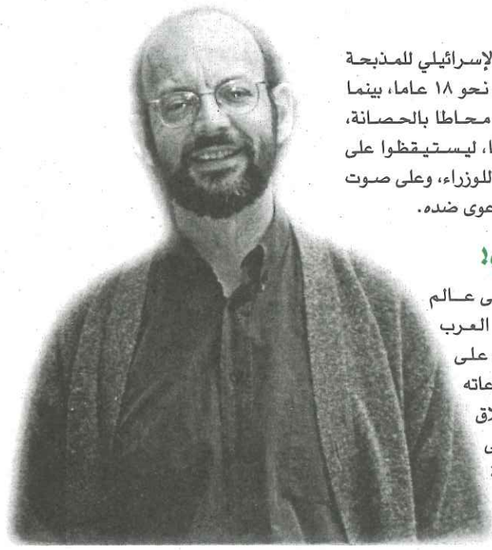

أول سؤال تبادر إلى ذهني وأنا في طريقي للقاء لوك واليين في مكتبه ببروكسل، هو لماذا بلجيكا؟ الدولة التي لا ينتمي إليها الضحايا، ولا القتلة، ولم تكن مسرحا لمذبحة صبرا وشاتيلا؟

لماذا ليس في أية دولة عربية؟ ولماذا ليس أمام القضاء اللبناني حيث كان مسرح الجريمة لبنان، والقتلة المنفذون لبنانيون، وهم ميليشيات القوات اللبنانية الموحدة برئاسة إيلي حبيقة، وبعض الضحايا لبنانيون أيضا؟

باختصار هل كان لبنان يحتاج لاستعارة القانون البلجيكي الذي يحاكم على جرائم لم ترتكب على أراضيه؟!!

في صدارة المشهد، يبرز دائما الجاني مختزلا في شخص المخطط والمنسق الإسرائيلي، الذي قام أيضا بدور حامي ظهر الميليشيات اللبنانية المنفذة للمذبحة، كما يختزل الضحايا في الفلسطينيين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من الضحايا، بينما يتوارى عن الذاكرة العربية البعد اللبناني للمذبحة، سواء كانوا قتلة أم ضحايا.

في أعقاب المذبحة شكلت الحكومة اللبنانية لجنة تحقيق برئاسة المدعي العام العسكري أسعد جرمانوس، النتائج التي توصلت إليها لم تعلن حتى الآن، ذلك إذا كانت توصلت بالفعل إلى أية نتائج، أو كان مطلوبا منها ذلك في الأصل؟

والمأساة تكتمل حينما نعلم أن الميليشيات اللبنانية شكلت حينذاك لجنة تحقيق برئاسة جزار صبرا وشاتيلا إيلي حبيقة!!

بعد صبرا وشاتيلا ١٩٨٢، استمرت المذابح وأعمال الحصار والتجويع ضد كل المخيمات الفلسطينية في لبنان نحو خمس سنوات أخرى، إلى حد طلب الإفتاء بأكل جثث الضحايا! ولكن القتلة هذه المرة كانوا ميليشيات حركة أمل المسنودة بالقوات السورية.

في أول انتخابات برلمانية تالية نجح إيلي حبيقة في أن يصل إلى مقعد البرلمان، ويحاط بالحصانة اللازمة لحمايته، فضلا عن أنه تم تعيينه وزيرا بدعم ومساندة الوجود السوري الكثيف في لبنان!! وانتخب رئيس ميليشيات حركة أمل رئيسا للبرلمان اللبناني!

مأساة أم كوميديا سوداء، تلك التي تنتهي بأن التحقيق القانوني الوحيد الذي أجرى وأعلنت نتائجه، كان هو ما قامت به إسرائيل -بالطبع لتبييض الوجه- حتى ولو كان الثمن هو الإدانة الجزئية لشارون الذي كان وزيرا للدفاع حينذاك!.

المحصلة أن المخطط الإسرائيلي للمذبحة أقيل وابتعد عن الأضواء نحو ١٨ عاما، بينما توج الجزار المتهم وزيرا محاطا بالحصانة، وخرس العرب ١٨ عاما، ليستيقظوا على انتخاب شارون رئيسا للوزراء، وعلى صوت محامي بلجيكي يرفع الدعوى ضده.

غرب ... وغرب!

ينتمي لوك واليين إلى عالم آخر، لم يعد كثير من العرب يرغبون في أن يروه على صورته الحقيقية بكل تنوعاته وتناقضاته، ربما لأن إغلاق العين والأذن يساعد على تثبيت أركان تلك الثنائية المريحة التي تحكم العقل العربي، "الأبيض والأسود"، "الخير والشر"، والتي تغنيه عن مغبة التفكير والتعامل مع عالم يتطور بسرعة مذهلة تثير علامة استفهام كبيرة حول قدرة العرب على مجرد الاستمرار، إلا كفصيل آخر من الهنود الحمر أو قبائل ما قبل التاريخ.

ينتمي لوك واليين إلى مجتمع رأسمالي غني في دولة استعمارية سابقة في الشمال/الغرب، أي أنه بكلمة يجمع بين كل المفردات المرادفة للشر لدى أصحاب الذهنية التبسيطية المريحة.

الوجه الآخر للوك واليين، هو انتماؤه إلى حركات اجتماعية ديمقراطية تكافح ضد الممارسات السوداء في مجتمعاتها، وخلال ذلك تبنى قضايا شعوب العالم الثالث وبشكل خاص قضايا المهاجرين واللاجئين إلى بلجيكا، ومكافحة التمييز العنصري ضدهم. انتمى إلى هذه الحركات منذ كان طالباً في الجامعة حيث كان نشيطا في الحركة الطلابية. وانتهى به المطاف بانضمامه إلى منظمة "محامين بلا حدود"، وهى منظمة دولية لحقوق الإنسان، تشكلت عام ١٩٩٢، وتتخذ من بلجيكا مقرا لها. وقد استضاف مقر المنظمة في بروكسل المؤتمر الصحفي الذي عقده واليين للإعلان عن تقديمه ملف الشكوى ضد شارون.

تتكون تلك المنظمة من محامين يوظفون مهنتهم من أجل قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوم بدعم المحامين في بلادهم، والدعوة لعالمية العدالة، وتبني برامج للدفاع عن ضحايا المذابح والإبادة الجماعية، وهو ما قامت به في بوروندي وكوسوفا.

قال لي لوك واليين، هناك مسئولية تتحملها شعوب الشمال في الحد من معاناة العالم الثالث، ولكن هناك مسئوليات أيضا لشعوب العالم الثالث، فأحيانا ما يؤدي الافتقار إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى تأبيد الفقر وتبديد الموارد والانجراف في نزاعات مسلحة داخلية وخارجية. وينتقد واليين التركيز على البعد الاقتصادي عند تناول قضية العولمة، ويشير إلى أنه من الضروري تناول ما يتصل بـ "عولمة العدالة"، ويعتقد أن إحدى أهم أدواتها في المستقبل هى المحكمة الجنائية الدولية، ويشكل ملف الدعوى ضد شارون في بلجيكا أحد ملامح عولمة العدالة. إنها من وجهة نظر واليين، رمز للكفاح من أجل إحقاق العدل، وبشكل خاص منع الإفلات من العقاب.

عندما جرت أحداث مجزرة صابرا وشاتيلا في سبتمبر ١٩٨٢، يقول واليين عن شعوره، أنه أصيب بصدمة هائلة، كان المشهد الذي نقلته شاشات التلفزيون للجثث المتراكمة، مروعا. لقد كانت "جريمة ضد الإنسانية، بصرف النظر عن هوية الجناة والضحايا، ليس هناك أي سبب يمكن قبوله تبريرا لها.

محطة بينوشيه

في ذلك الوقت لم يكن "جريمة ضد الإنسانية"، تعبيرا شائعا، ولم تكن "العدالة

العالمية" موضوعا مهما كما هى الآن. ولكن منذ ذلك الوقت حدثت تطورات هامة في هذا المضمار في بلجيكا وفي العالم.

ففي عام ١٩٩٣ سنت بلجيكا قانونا يتيح المحاسبة على جرائم الحرب بالاستناد إلى اتفاقيات جنيف الأربع، حتى لو ارتكبت الجرائم خارج نطاق أراضي بلجيكا، ولو لم يكن الضحايا بلجيكيين.

فيما بعد جرت مذبحة رواندا، التي فقد فيها عدة ملايين حياتهم خلال فترة وجيزة. وفي عام ١٩٩٤ -يستطرد واليين- تم توسيع نطاق القانون المشار إليه، ليشمل أيضا جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرى التأكيد على عدم العفو عن مرتكبي هذه الجرائم، أو سقوطها بالتقادم.

على الصعيد العالمي، أمكن التوصل في عام ١٩٩٨ لاتفاقية دولية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، كما حدثت سابقة بينوشيه، التي اضطرت فيها السلطات البريطانية لمنع بينوشيه من السفر بناء على أمر قبض من قاض أسباني لمحاكمته على جرائم ضد الإنسانية ارتكبها ضد شعبه في شيلي. وتوالت بعد هذه السابقة محاولات لمحاكمة مجرمين آخرين، مثل ضباط أمن موريتانيين (في باريس)، وحسين حبري رئيس تشاد السابق (في السنغال)، وعزة إبراهيم نائب الرئيس العراقي (في فيينا)، وخالد نزار وزير الدفاع الجزائري السابق (في باريس)، ومسئولين عن مذبحة رواندا، ووزير الداخلية التونسي (في جنيف). وفي بلجيكا، يستطرد واليين- رفعت دعوى أخرى تطالب بريطانيا بتسليم بينوشيه لمحاكمته في بروكسل وهناك سابقة أخرى مماثلة، هى أمر القبض الذي صدر في بلجيكا أيضا بحق وزير خارجية الكونغو، الذي أذاع بيانا بالإذاعة في أغسطس ١٩٩٨ يحرض فيه بشكل مباشر على قتل الكونغوليين ذوي الأصل "التوتسي"، حيث وصفهم بأنهم ميكروبات ضارة يجب التخلص منها، مما أدى لملاحقتهم وسقوط عدة مئات منهم قتلى. كما حكم مؤخرا بالسجن على اثنين من المتهمين في مذابح رواندا.

هل يمكن أن يتكرر ذلك مع شارون؟

يقول واليين دون أدنى تردد نعم...

ويستطرد، في النظام البلجيكي يتطلب الأمر إعداد ملف مدروس ومقنع، وأن يكون المحامي رافع الدعوى ممثلا للضحايا بالمعنى القانوني للكلمة ، لا يكفي ما يسمى بالتمثيل السياسي. هناك دعوى أخرى رفعت بالفعل قبلنا بأيام، ولكن مقدميها لا يمثلون قانونيا الضحايا، ومن ثم فإنها قد لا تقبل.

لقد قمنا من جانبنا -بالتعاون مع محامين لبنانيين- بإعداد ملف مدروس بعناية يستند من ناحية إلى التحقيق الإسرائيلي، وتحقيقات أخرى قام بها نرويجيون ولجنة ماكبرايد، ويستند أيضا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتبر مذبحة صبرا وشاتيلا جريمة ضد الإنسانية، كما يستند إلى التحقيقات الصحفية الموثقة التي قام بها كل من الصحفي الإسرائيلي آمنون كابيليوك، والبريطاني روبرت فيسك، كما جمعنا شهادات أطباء أجانب كانوا يعملون في بيروت في ذلك الوقت، وقاموا بعلاج بعض الضحايا واستمعوا إلى إفاداتهم. ولكن الأهم -وهو ما لم يتح لآخرين- هو جمع شهادات وإفادات من الضحايا الذين مازالوا على قيد الحياة.

وقام بذلك محامون لبنانيون ولجنة فلسطينية اسمها "صبرا وشاتيلا".

الملف الذي قدمناه يقول باختصار، إن هناك جريمة ضد الإنسانية تم ارتكابها، وإن هناك من قاموا بارتكابها، وأنهم يجب أن يحاسبوا وفقا للقانون البلجيكي.

لقد قبل قاضي التحقيق -كولينون- الملف بالفعل، وأمر بجمع الأدلة والتحقيق فيها، بما في ذلك استجواب الضحايا وأقاربهم والمسئولين عن المذبحة. هذه التحقيقات يمكن أن تشمل شارون نفسه.

بعد أن ينتهي قاضي التحقيق من تحقيقه يرفع الملف مشفوعا بتوصياته إلى النائب العام ليتخذ القرار. ويمكن للنائب العام أن يصدر أمرا دوليا بالقبض على شارون في أية مرحلة، بل إن هذا يجوز أيضا لقاضي التحقيق -قبل أن يحول الملف للنائب العام- إذا ما توصل إلى أن هذا أمر ضروري لاستكمال التحقيقات، أو أن ما تم جمعه من أدلة وشواهد، وما أجراه من تحقيقات كاف لذلك. باختصار إن أمر القبض يمكن أن يصدر في أية لحظة، غير أن الإعلان عنه يتطلب تحين اللحظة المناسبة، أي التي يضع فيها شارون أقدامه على أراضي دولة ملتزمة قانونا بالتعاون مع سلطات العدالة البلجيكية.

لقد صار الطريق ممهدا أمام الملف في بلجيكا، غير أن الوصول بالملف إلى النهاية المنطقية وإحقاق العدل، يستلزم تعاونا خاصا من السلطات الإسرائيلية واللبنانية.

كيف استقبل الرأي العام في بلجيكا الحدث؟

يرد واليين، لقد حدث انقسام في الرأي العام في أعقاب تقديم الملف، ثم توالى تقديم عشرات الملفات الأخرى ضد مرتكبي جرائم أخرى ضد الإنسانية في عدة بلدان أخرى.

أمر القبض على شارون يمكن أن يصدر في أية لحظة.. أو ربما يكون قد صدر!!

لقد رأى قسم من الرأي العام البلجيكي في ذلك فخرا لبلاده أن تكون رائدة في تطبيق العدالة في العالم، بل ونيابة عن بعض الشعوب التي تعجز لسبب أو لآخر عن ذلك.

بينما رأى قسم آخر، أن ذلك يقحم بلجيكا في مشاكل مع عدد كبير من دول العالم ، فضلا عن أنه يمكن أن يجمد رئاستها الحالية للاتحاد الأوروبي، نتيجة أن عددا من كبار المسئولين الحاليين والسابقين، خاصة في العالم الثالث قد أصبحوا أو كادوا أن يصبحوا مطاردين بالعدالة البلجيكية.

ومن ثم فإن هناك ضغوطا متزايدة على البرلمان لتعديل القانون، كما أن هناك اتهامات بالعداء للسامية، وضغوطا سياسية خارجية مباشرة وغير مباشرة، أكثرها صراحة، تصريح وزير خارجية إسرائيل شيمون بيريز للتلفزيون البلجيكي، بأن التحقيق في ملف صبرا وشاتيلا "أمر سئ جدا لبلجيكا". وهو تدخل سافر في شئون القضاء البلجيكي.

انتهى حديث لوك واليين، ولكن تبقى علامات الاستفهام الكبيرة حول ما كان يجب أن يقوم به العرب فور حدوث المذبحة، وما يجب أن يقوموا به لقطع الطريق أمام أي تراجع، بسبب الضغوط، أو بسبب عدم تعاون سلطات التحقيق في الجريمة التي جرت دماؤها واغتصب ضحاياها على أرض لبنانية، بتخطيط وإشراف وتنسيق ودعم إسرائيلي، جرى أيضا على مسرح العاصمة اللبنانية ومع أطراف لبنانية.

ترى هل يتحرك العرب للاضطلاع بمسئولياتهم، أم يكتفون بمقاعد المتفرجين ، يصدرون بيانات التأييد ويعقدون المحاكمات الصورية، ويصفقون إذا نجح لوك واليين، أو يغادرون المسرح ساخطين على المؤامرة الدولية في حال فشله؟

بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، سخر أحد المسئولين الإسرائيليين من ضغوط الرأي العام العالمي للتحقيق في المذبحة، فقال: "لقد قام غير اليهود بقتل غير اليهود، فما ذنب اليهود"؟!

أخشى أن يكون لسان حال بعض العرب الآن: " لقد رفع القضية محامي بلجيكي أمام قضاء بلجيكي، فأي دور للعرب".؟!!!!!!

تقارير ومتابعات

الإفقار والتهميش الاقتصادي للفلسطينيين في ظل العنصرية الإسرائيلية

منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وهى تكرس سياسة الاضطهاد والتجهيل والعدمية القومية ضد الأقلية العربية بعد نجاحها عبر المذابح المتتالية والتطهير العرقي والقهر اليومي في تشريد و طرد ما يربو على أكثر من خمسة ملايين فلسطيني أنكرت حقهم في العودة، في نفس الوقت الذي سنت فيه قانونيها العنصريين- قانون العودة وقانون الجنسية- لتتيح جلب المواطنين اليهود من شتى بقاع الأرض ومنحهم الجنسية الإسرائيلية بمجرد أن تطأ أقدامهم أرض فلسطين التاريخية.

ورغم فرض الجنسية على المواطنين العرب داخل دولة إسرائيل التي عرفتها وثيقة الاستقلال باعتبارها دولة الشعب اليهودي- فقد عومل العرب بشكل يتناقض كلية مع جوهر هذه الوثيقة التي تتحدث عن المساواة بين مواطني الدولة. حيث عمدت السلطات الإسرائيلية إلى طمس الارتباط التاريخي للأقلية العربية بالتراث والحضارة العربية وحرموا من حقوقهم في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد استدعى تحقيق الرفاه لأبناء "دولة اليهود" وتدعيم برامج توطينهم واستيطانهم داخل الدولة تهميش السكان الفلسطينيين وحرمانهم من حقوق المواطنة ومن أبسط أنواع الخدمات الأساسية. وقد لعب دورا كبيرا في ذلك تقنين أعمال المصادرة والنهب للأراضي العربية من خلال عدد من القوانين العنصرية في مقدمتها قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠، وقانون صندوق أرض إسرائيل لعام ١٩٥٣، وقانون التنظيم والبناء لعام ١٩٦٥

لقد كرست هذه القوانين مصادرة أملاك الفلسطينيين الغائبين قسرا بسبب الحرب والمجازر، واعتبرت الأراضي المصادرة ليس فقط أراضي ملك الدولة بل تنتمي بشكل مشترك للشعب اليهودي ويحرم بيعها لغير اليهود أو حتى تكليف غير يهودي بزراعتها. وقد تكفل قانون التنظيم و البناء بإجبار أعداد واسعة من السكان العرب على ترك منازلهم وقراهم. حيث تجاهل القانون عن عمد عشرات القرى والتجمعات العربية من التخطيط الهيكلي للبلاد. وبالتالي يتوجب إخلاؤها وهدمها. رغم أن هذه القرى وأبنيتها قائمة من قبل إصدار القانون بل والأرجح من قبل إنشاء دولة إسرائيل ذاتها.

وقد تمخضت هذه السياسات العنصرية في مصادرة الأراضي العربية إلى مصادرة نحو ثلثي هذه الأراضي. وحسب البيانات الإسرائيلية الرسمية، فإن ٩٥٪ من الأراضي كانت مملوكة للعرب مع قيام الدولة. والآن فإن السكان العرب الذين يمثلون ١٨٪ من مجمل السكان لا يملكون أكثر من ٣٪ من الأراضي.

لقد انطوت سياسات إسرائيل تجاه مصادرة الأراضي على تهميش واسع النطاق لحق السكان العرب في السكن حيث ينكر هذا الحق كلية بالنسبة لسكان القرى غير المعترف بها. حيث ترفض الحكومة منحهم تراخيص بناء وتصدر ضدهم مئات من أوامر الهدم سنويا ويجري إخلاؤهم قسريا لصالح سياسة تنزع إلى تهويد المناطق العربية كثيفة السكان وزرع المستوطنات فيها.

وقد تفاقمت مشكلة القرى العربية غير المعترف بها مع صدور قانون التنظيم والبناء وإعادة التخطيط الهيكلي للبلاد الذي شمل ١٢٣ قرية عربية فقط، وتجاهل عن عمد مئات القرى والتجمعات العربية، وزاد من خطورة هذا الوضع تصنيف جميع الأراضي في القرى غير المعترف بها كأراض زراعية وهو ما يجعل جميع البيوت القائمة عليها غير قانونية، ويلاحظ في هذا الإطار أن عدد السكان في القرى غير المعترف بها يبلغ نحو ٧٠ ألف نسمة يقيمون في ١٢ ألف منزل غير مرخص بها وفقا للقانون الإسرائيلي. وتتبنى إسرائيل تجاه هؤلاء السكان سياسة تقوم على اعتبارهم مخالفين للقانون -كغطاء لسياسة التمييز العنصري- ومن ثم تمنع عنهم الخدمات الأساسية من شبكات مياه للشرب وشبكات الكهرباء إلى طرق مواصلات، بل ويجري إغلاق المدارس و نقاط الخدمات الصحية القائمة في هذه المواقع، ويحظر على السكان مجرد ترميم مبانيهم.

فالعديد من هذه القرى التي رفضت إسرائيل الاعتراف بها أقيمت عليها عشرات المستوطنات اليهودية وتحولت بجرة قلم من أراض زراعية إلى أراض إسكانية. وزودت بجميع الخدمات والبنى التحتية اللازمة للاستيطان. مثال ذلك قرية الكمانة العربية في الجليل التي رفضت إسرائيل الاعتراف بها،وقامت بترحيل سكانها، حيث قامت السلطات في مطلع السبعينيات بضم مساحات واسعة من أراضى هذه القرية لإقامة مستوطنتي "كمون" و"مكمانيم" اللتين تم تزويدهما بكافة الخدمات والبنى التحتية وامتدت مساحة كل منهما لتلتهم مساحات أخرى من أراضي المواطنين العرب.

وتمتد عملية التهويد وزرع المستوطنات بصورة أكثر قسوة وعنفا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي مقابل ما تقدمه إسرائيل من دعم وحوافز لبرامج الاستيطان في هذه الأراضي تشمل الحصول على الأرض بالمجان وتقديم القروض بدون فوائد والإعفاء من الضرائب للمستوطنين، تتآكل تماما قدرات الشعب الفلسطيني على إدارة موارده وتنميتها، في ظل عمليات النهب والمصادرة الواسعة للأراضي.

وقد أتاحت عمليات المصادرة والنهب من القدس الشرقية وفقا لذات القوانين العنصرية- إلى نشر حزام واسع من المستوطنات التي يعيش فيها الآن نحو مائتي ألف مستوطن يهودي على حساب السكان الأصليين. وفي الضفة الغربية وغزة شيدت سلطات الاحتلال ١٤٥ مستوطنة يهودية. وقد ارتفع عدد المستوطنين في هذه المستعمرات منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ من ١٢٥ ألف مستوطن إلى ٢٠٠ ألف.

وبغية تثبيت احتلالها ومستعمراتها العنصرية، فإن إسرائيل تمزج بين أعمال القمع العنيف والإفقار الاقتصادي وذلك بالاستخدام المفرط للقوة واتباع حزمة من إجراءات العقاب الجماعي التي تشمل قصف الممتلكات أحيانا بأسطولها الجوي والبحري والدبابات والمدفعية- وتخريب المزروعات والإغلاق والحصار المستمر، الأمر الذي أدى إلى إهدار واسع النطاق لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإفقار واسع للسكان، وخنق كامل للمقدرات الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

يكفي أن نشير هنا إلى أنه منذ اندلاع الانتفاضة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ حتى أوائل مايو ٢٠٠١ تتبدى العديد من المؤشرات الدالة:

● أدى القصف المستمر للمناطق السكنية إلى إلحاق أضرار فادحة بالممتلكات شملت تدمير ٢٧٦٠ مبنى، ٧٧٣ منزلا بينها ١٨٠ منزلا دمرت بصورة شاملة، وإلحاق الأضرار بـ ٢٩ مسجداً ، ١٢ كنيسة، ٤٤ بئرا للمياه.

● عمدت سلطات الاحتلال ومستوطنوها إلى اقتلاع ٢٥ ألفاً من أشجار الزيتون والفاكهة وتم تجريف ١١٠٠٠دونم من الأراضي الفلسطينية، ٧٨٪ منها أراضي زراعية.

● على مستوى التعليم فقد تعذر انتظام العملية التعليمية لأوقات طويلة سواء بسبب حظر التجول أو بسبب القصف أو تعرض الطلاب لإطلاق النار. وقد لقى ٤٥ طالبا مصرعهم سقط معظمهم أثناء عودتهم من مدارسهم إلى بيوتهم، وأغلقت ٤١ مدرسة تضم ٢٠ ألف طالب، وتحولت ٤ مدارس في الخليل إلى ثكنات عسكرية لقوات الاحتلال وتعرضت ٣٠ مدرسة للقصف والتدمير قدرت خسائرها بنحو ٤٠٠ ألف دولار.

● وقد أدت أعمال القصف والحصار وحظر التجول إلى تردٍ هائل في أوضاع المؤسسات الصحية وحرمان المواطنين من حقهم في الرعاية الصحية. سواءً بسبب ما ترتب على الحصار من نقص فادح للأدوية والتجهيزات الطبية التي ازداد الطلب عليها مع سقوط آلاف من الجرحى، أو نتيجة لإغلاق الطرق والممرات وحظر التجول الذي حال في كثير من الحالات من تلقي العلاج في الوقت المناسب لذوي الحالات الطبية الحرجة، كما طال القصف بالذخيرة الحية عيار ٥٠٠ مليمتر مستشفيات بيت جالا والدبس والفرنسي واليمامة بمحافظة بيت لحم، وهاجم المستوطنون بالرشاشات الأوتوماتيكية مستشفى المطلع بالقدس ووصل الأمر إلى اعتداءات متعمدة على الطواقم الطبية وعربات الإسعاف، أدت إلى مصرع طبيبين وسائق عربة إسعاف وإلحاق أضرار فادحة بـ ٥٧ سيارة إسعاف تشكل ٧٦٪ من مجمل السيارات التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني.

● وقد أدت إجراءات الحصار الداخلي ومنع التجول والإغلاق طويل الأمد لمطار غزة والجسر المؤدي للأردن ومدخل رفح الحدودي مع مصر ومعبري المنطار وبيت حانون بين قطاع غزة وإسرائيل والممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية إلى حرمان الشعب الفلسطيني من مواد الإغاثة الإنسانية، وشل حركة الأسواق، وتعذر عمليات استيراد السلع اللازمة لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، فضلا عن منع تصدير المنتجات الفلسطينية، مما أدى إلى توقف النشاط الإنتاجي أو تقليصه. وامتناع سلطات الاحتلال عن سداد مستحقات السلطة الفلسطينية من الرسوم الجمركية على الواردات. وفي ظل هذا الحصار انخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٥١٪، وقدرت حجم الخسارة اليومية بنحو ١٢,٧ مليون دولار. يضاف إلى ذلك قيام إسرائيل بمنع أكثر من ١٢٥ ألف فلسطيني من التوجه لأعمالهم داخل إسرائيل وهو ما ألحق خسارة يومية تقدر بنحو ٦,٢٥ مليون دولار كما فاقم من مشكلة البطالة المتزايدة في ظل حالة الشلل التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني من جراء الحصار. ومن ثم فقد ارتفعت نسبة البطالة من ١١٪ عام ٢٠٠ إلى ٣٨٪. وبلغ عدد من يعيشون تحت خط الفقر نحو ١,٣ مليون فلسطيني.

هل يمكن محاكمة شارون في مصر؟

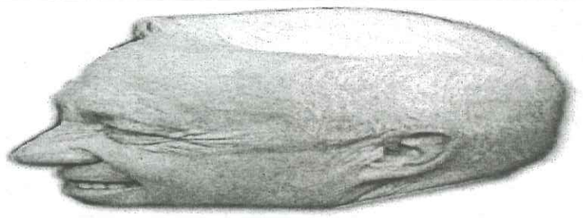

في إطار المساعي العربية والدولية المبذولة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين قضائيا، وافق النائب العام المصري على فتح باب التحقيق في البلاغ المقدم من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتي تضمنت اتهام رئيس الوزراء الإسرائيلي آريل شارون، ووزير الدفاع بنيامين بن إليعازر، إضافة إلى ستة من قادة الحرب الإسرائيليين، بالمسئولية عن قتل أسرى الحرب خلال حربي عام ١٩٥٦، ١٩٦٧

اعتمدت المنظمة في بلاغها على اعترافات اثنين من قادة الجيش الإسرائيلي كانا قد شاركا في عمليات القتل والإبادة التي مورست ضد أسرى الحرب المصريين، كما تضمن البلاغ أيضا حصرا بالانتهاكات والجرائم التي قام بها مجرمو الحرب الإسرائيليون، حيث شملت هذه الجرائم: القتل العمد، والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية، وإجراء التجارب البيولوجية على الأسرى والمدنيين، وتعمد إحداث آلام شديدة الأضرار بالسلامة البدنية والصحية وإكراه الأسرى المصريين من المدنيين والعسكريين على الخدمة في القوات المسلحة لجيش العدو.

استندت المنظمة على أن الجرائم المرتكبة ضد الأسرى المصريين قد ارتكبت داخل الأراضي المصرية سواء كلها أو بعضها، ومن ثم يسري عليها أحكام القانون الجنائي المصري انطلاقا من سيادة الدولة على إقليمها. حيث نصت المادة الأولى في قانون العقوبات على أن تسري على كل من يرتكب جريمة من الجرائم داخل مصر. كما نصت المادة الثانية على أن تسري أحكام هذا القانون على: كل من ارتكب خارج مصر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في كل من ارتكب في خارج القطر جريمة تخل بأمن الحكومة. بالإضافة إلى أن المادة ٥٧ من الدستور المصري قد نصت على عدم انقضاء هذه الجرائم بالتقادم.

ويختص برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها في مثل هذه القضايا النيابة العامة كما نصت على هذا المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية، ونصت المادة ٢ من القانون على قيام النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية باعتباره الأمين على سلامة وصيانة مصالح المجتمع وأفراده، كما استندت الدعوى المادة ١٢٩/ ٢ من اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب والمادة ١٤٦/ ٢ من الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين، التي صادقت عليها مصر. وبموجبها يقع الالتزام واختصاص كل دولة طرف في الاتفاقيتين بملاحقة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة أو الأمر بارتكابها وتقديمهم للمحاكمة ما دامت تتوافر بحقهم أدلة الاتهام.

ومن ناحيته أوضح حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن هناك ٥٦ شاهدا من الأسرى على الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل.

العنصرية الصهيونية توأم اللاسامية

محمد سيد سلطان

" لسنا بحاجة إلى عناء كبير لنكتشف أن كلا من الصهيونية واللاسامية هما حركتان عنصريتان بغيضتان، تتغذيان إحداهما من الأخرى كالتوأم السيامي، بحيث إن موت إحداهما يؤدي إلى موت الأخرى وبالعكس، فإن نمو إحداهما يؤدي إلى نمو الأخرى كذلك" وما من شك أن نزعة معاداة السامية هى نزعة عنصرية بغيضة ومدانة، تأثر من جرائها اليهود أكثر من سواهم، وما من شك في أن الاضطهاد الذي تعرض له اليهود في أوروبا، شرقها وغربها، بسبب ما أطلق عليه نزعة اللا سامية هما حقيقتان، بقدر ما هى حقيقة تلك الآلام التي نجمت عن ممارسات روسيا القيصرية وألمانيا النازية ضدهم.

ذلك ما تؤكده الدراسة التي أعدتها "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)" حول العنصرية الصهيونية، وعلاقتها بالأشكال العنصرية الأخرى، اللاسامية -النازية- نظام جنوب أفريقيا السابق.

وتمضي الدراسة موضحة أن ثمة علاقة وطيدة تربط ما بين الظاهرة الصهيونية والحركة اللاسامية، وبفضل هذه العلاقة نمت دولة إسرائيل، وازدادت قوتها يوما بعد يوم. بل إن أكثر ما كان يقلق المؤسسون الأوائل للدولة الصهيونية هو تراجع النزعة العنصرية المعادية للسامية في العالم، فهذا التراجع كان سيسهم كما يقول تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية في إعاقة نمو دولتهم، إلى حد كبير، وفي هذا السياق فإن إلصاق تهمة اللا سامية جزافا بكل من يعارض الإسرائيليين أو ينتقدهم هو محاولة يائسة من قبلهم لإبقاء جذوة اللا سامية مشتعلة.

أما نشأة الحركة اللاسا مية فقد بدأت في التبلور مع أواخر القرن التاسع، عشر ومطلع القرن العشرين، وهى الفترة التي شهدت فيها أوروبا تراجعا في المفاهيم الليبرالية ونموا مطردا للمفاهيم القومية الشوفينية المتعصبة، حيث كانت المجتمعات الرأسمالية آنذاك قد بلغت ذورة تأزمها الاقتصادي، فأخذت نزعة الاستعمار للبحث عن المواد الخام وعن أسواق جديدة في طريقها للظهور، وبدت اللاسامية إفرازا لهذا المجتمع الرأسمالي المتقدم، وسلاحا بين العناصر البرجوازية المسيحية الأوروبية لتنمية التعصب القومي من جهة، وتحول النقمة السائدة بين الأوساط الشعبية من العداء للرأسمالية والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية إلى اليهود من جهة أخرى.

وقد استغلت الحركة الصهيونية من موجة العداء للسامية الاستغلال الأمثل حتى أن أبا الصهيونية تيودور هرتزل قد اعتبرها "عناية إلهية" ؟ فليس ثمة أفضل من اللاسامية وتعميق الإحساس بالاضطهاد لدى اليهود ليجمعهم حتى ولو كانوا من جنسيات مختلفة- في بوتقة واحدة مصطنعة، تمهيدا للقيام، بواسطتهم، بمشروع استعماري استيطاني يقيم الصهاينة من خلاله دولتهم على حساب الشعب الفلسطيني. فالعداء للسامية كما يفصح هرتزل "تجبرنا على أن نتخلى عن الرتب فنتحد تحت الضغط ، وتجعلنا بسبب اتحادنا أحرارا". وربما يفسر ذلك الحماسة المنقطعة النظير التي أبداها عديدون من منظري الحركة الصهيونية ودعاتها تجاه اللاسامية، فهم بدلا من التصدي لها والكفاح من أجل القضاء عليها وإزالتها، اعتبروها أمرا مسلما به، أو مرضا عضالا لا يمكن شفاؤه، وذلك لأن الصهيونية الهرتزلية، هى "نتاج المعاداة للسامية، وتعتمد في وجودها ذاته على نزعة المعاداة للسامية". كما يقول "أحاد هاعام" أحد الصهاينة الروحانيين البارزين.

واعتبر هرتزل أنه لا توجد حاجة لممارسة ضغوط كبيرة لتشيط حركة الهجرة إلى وطن قومي لليهود، "المعادين للسامية يتولون إنجاز هذا الأمر لنا".

وتلاحظ الدراسة أن استغلال مادة الحركة الصهيونية لنزعة اللا سامية العنصرية لم يتوقف عند حدود إنشاء دولة إسرائيل ، بل هو استمر بعد ذلك بكثير، وما زال موجودا حتى اليوم، واعتبر الصهاينة أي حقوق في هذه النزعة ضررا كبيرا يلحق بمصالح دولتهم ومستقبلها، وفي ذلك يقول "ليوبفيفر" مستشار المؤتمر اليهودي الأمريكي "إن هذا القدر من التمييز نعمة من النعم. ذلك أنه من المحتمل أن تكون ممارسة قدر من اللاسامية ضرور ية لبقاء اليهود" ويحذر ناحوم جولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٥٨ من أن الانحسار الحالي لموجة اللا سامية " قد شكل خطرا على بقاء اليهود، ذلك أن اختفاء السامية بمفهومها التقليدي ينطوي على تأثير سلبي جدا في حياتنا الداخلية".

لقد تغذت الحركة الصهيونية على موجة العداء للسامية واستمرت وما تزال عذابات اليهود وآلامهم في ابتزاز دول الغرب والعمل على إثارة حالة دائمة من الذعر لدى اليهود في شتى أنحاء العالم، لتأمين تدفقات الهجرة اليهودية وإحلالها محل السكان الأصليين.

وحيث إن تطور منظومة القيم الإنسانية التي أسهمت فيه إلى حد كبير، حركات التحرر ومؤسسات حقوق الإنسان في العالم، أدى إلى انحسار النزعات العنصرية في العالم، بما فيها نزعة اللا سامية، فإن المتضرر الأكبر من جراء ذلك، كانت الحركة الأكثر عنصرية في التاريخ، وآخر هذه العنصريات كذلك، ألا وهى الحركة الصهيونية، ولذلك فإننا نراها تطلق الاتهامات باللاسامية ضد الآخرين جزافا، وبمنة ويسرة، في محاولة يائسة منها لتبرير وجودها ذاته والتغطية على طبيعتها العنصرية.

إسرائيل: دولة عنصرية

هذا هو اسم كتاب يوري دافيس الجديد، والذي سافر إلى جنوب أفريقيا ضمن الاستعدادات المصاحبة لمؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية، من أجل إلقاء مجموعة من المحاضرات للترويج للطبعة الجديدة من هذا الكتاب.

ويقدر دافيس كل مساهمة ودعم للكفاح ضد العنصرية باعتبار أن الصهيونية هى شكل جديد من العنصرية وشكل من أشكال الأبارتهيد، وذلك التزاما بإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومعايير القانون الدولي.

جدير بالذكر أن دافيس يشارك حاليا مع آخرين بتأسيس حركة "ضد التفرقة العنصرية الإسرائيلية في فلسطين" وهى ترحب بكل مبادرة وكل مساهمة من الممكن أن تساعد مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية في تأييد التوجهات التي تعتبر الصهيونية شكل جديد من الأبارتهيد.

ملف العدد

من القاهرة إلى دربان:

من أجل تصفية آخر النظم العنصرية

بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان شهدت القاهرة في الفترة من ١٩-٢٢ يوليو أعمال المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية الذي سيعقد في دربان بجنوب أفريقيا. شاركت في أعمال المؤتمر ٦٥ من المنظمات العربية غير الحكومية والآسيوية والأفريقية والدولية. وحضره كضيف شرف المحامي البلجيكي لوك واليين الذي قام بتحريك الدعوى القضائية لمحاكمة آرييل شارون سفاح صبرا وشاتيلا.

شارك في الجلسة الافتتاحية كل من السفير سليمان عواد. مساعد وزير الخارجية المصري أحمد ماهر والذي ألقى بالنيابة كلمة وزير الخارجية، كما ألقى السفير أحمد بن حلي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية كلمة عمرو موسى الأمين العام للجامعة. وشارك في الافتتاح كذلك حسن عصفور وزير شئون المنظمات الأهلية بفلسطين، وفرانك مادلالوز سفير جنوب أفريقيا بالقاهرة، وهاني مجلي مدير منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وميجور كوباسي منسق سكرتارية منتدى المنظمات غير الحكومية في المؤتمر العالمي.

أعرب أحمد ماهر وزير الخارجية في كلمته عن سعادته لانعقاد المؤتمر مشيرا لأنه يأتي في إطار مقاومة التمييز العنصري في نفس الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني من القهر الشديد في ظل العدوان الإسرائيلي. وأكدت كلمة عمرو موسى على تقدير الجامعة لمبادرة مركز القاهرة بعقد المؤتمر باعتباره خطوة هامة في التنسيق والتحرك العربي لفضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية، وأضاف عمرو موسى بأننا نشارك مركز القاهرة في الكشف عما تقوم به إسرائيل من ممارسات عنصرية ضد العرب. وأكد على دعم جامعة الدول العر بية لجهود منظمات حقوق الإنسان من أجل دفع المجتمع الدولي لتبني إجراءات فعالة ضد إسرائيل.

وأوضح الوزير حسن عصفور في كلمته أنه رغم مضي الفلسطينيين في التسوية السلمية فإن إسرائيل تواصل ممارساتها العنصرية، وأعرب عن تطلعه لأن تستشعر الأمة العربية الخطر القادم ليس فقط على الشعب الفلسطيني ولكن على الأمة العربية بأكملها.

وفي كلمته أكد فرانك مادلالوز سفير جنوب أفريقيا أن المؤتمر العالمي يعد تعبيرا عن أحلام الشعوب المقهورة في جميع أنحاء العالم، مؤكدا أن الطريق إلى دربان غير مزين بالورود في ظل التحديات التي تواجه مكافحة العنصرية وخاصة تراكمات الحقبة الاستعمارية، وأشار إلى وجود خطر حقيقي في خروج المؤتمر العالمي عن مساره بسبب الانقسام بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول البيان الختامي ورغبة الدول الغربية في إجهاض المطالب الرامية لتعويض الشعوب عن ممارسات الاستعمار.

واستعرض هاني مجلي أشكال المعاناة التي يتعرض لها الملايين من المواطنين في شتى أنحاء العالم نتيجة التمييز ضدهم وحرمانهم من حقوق المواطنة بسبب أعراقهم وألوانهم، واستفحال مشكلات اللاجئين والنازحين. وأكد على أن المؤتمر ينبغي أن يركز على معالجة كل قضايا العصرية بما في ذلك ما يتعرض له الفلسطينيون على مدى أكثر من ٥٠ عاما.

وأكد ميجور كوباسي على أننا نواجه أزمة بسبب ضغوط القوى الإمبريالية وأضاف أن العنصرية تشكل نظاما عالميا يجد أبرز مظاهره في فلسطين وفي التمييز ضد الأكراد وفي تقسيم الشعوب وفقا للثقافات ومستوى التقنيات وأعرب عن اعتقاده بالحاجة إلى جهود متصلة لمقاومة أنماط العنصرية والتمييز التي لن تندثر في وقت قريب.

وقد اختتم بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة كلمات الافتتاح بالتأكيد على أن المؤتمر العالمي ربما يوفر فرصة لن تتكرر قريبا للعمل على فضح الممارسات العنصرية لإسرائيل ولدعوة المجتمع الدولي لتحمل مسئولياته في تصفية المرتكزات المؤسسية والقانونية لنظام الأ بارتيد الإسرائيلي الذي يشكل بقاؤه وصمة عار بحق المجتمع الدولي. وأكد على إمكانات تشكيل قاعدة متينة لتحالف مدني عالمي يقوم على مناصرة حق الشعوب في التنمية وفي إرساء أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي عولمة قضية العدالة وتعميق التضامن الأممي في مواجهة عولمة القهر الاقتصادي والسياسي.

وحذر بهي الدين حسن من أن جهود المنظمات غير الحكومية من أجل محاصرة العنصرية الصهيونية في المؤتمر العالمي قد تواجه بالإخفاق مالم تجد دعما ومساندة حقيقية من قبل الحكومات العربية مشيرا إلى أن الأداء الجماعي للحكومات العربية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر لا يرقى إلى ما تتطلبه مهمات مواجهة الضغوط الهائلة للوبي الأمريكي/الإسرائيلي. ودعا بهي لأن تتخذ الجامعة العربية إجراءات عملية فيما يتعلق بالدعوة إلى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة واقترح في هذا الإطار العمل على استصدار قرار يعين حدا زمنيا أقصى لتطبيق إسرائيل قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء آثار عدوان ١٩٦٧، يتم بعد ذلك طرد إسرائيل من عضوية الأمم المتحدة باعتبارها دولة مارقة تهدر السلم والأمن الدوليين وتخرق ميثاق الأمم المتحدة.

ناقش المؤتمر في جلساته العامة ومن خلال مجموعات العمل على مدار ثلاثة أيام الإشكاليات والتحديات التي تواجه المؤتمر العالمي والتحديات التي تواجه الموقف من العنصرية الإسرائيلية في وثائق المؤتمر العالمي. وناقش المؤتمر أيضا عددا من القضايا العالمية ذات الصلة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، في مقدمتها تجارة الرقيق باعتبارها جريمة ضد الإنسانية، مظاهر التمييز ضد الأقليات عموما ووضعية المهاجرين في أوروبا، والفزع من الإسلام أو الإسلاموفوبيا، والتمييز ضد المرأة، وتأثيرات العولمة فيما يتعلق بالتمييز. وقد خصص المؤتمر يوما كاملا حول النظام العنصري الإسرائيلي. وخصص المؤتمر جلسات للتنسيق بين المنظمات المشاركة في المؤتمر العالمي واستراتيجيات العمل المقترحة خلال المؤتمر العالمي. واعتمد المؤتمر في ختام أعماله إعلان القاهرة ضد العنصرية.

من اليمين: هاني مجلي (مدير مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط)- حسن عصفور (وزير شئون المنظمات الأهلية- فلسطين)- فرانك مادلالوز (سفير جنوب أفريقيا بالقاهرة)- بهي الدين حسن (مدير مركز القاهرة)- السفير سليمان عواد (مساعد وزير الخارجية المصري)- أحمد بن حلي (الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية)

إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية

اختتم المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية أعماله باعتماد "إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية"، وقررت المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي المزمع عقده في دربان بجنوب أفريقيا اعتبار إعلان القاهرة المرجعية الفكرية لكافة فعالياتها وأنشطتها في المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

بلور إعلان القاهرة المواقف المشتركة للمنظمات غير الحكومية العربية التي شاركت في المؤتمر التحضيري الذي نظمه مركز القاهرة- تجاه العقبات الدولية والإقليمية والمحلية التي تعترض الجهود العالمية من أجل مكافحة العنصرية، وقد تبني موقفا حازما تجاه العنصرية الإسرائيلية وفي إطار دعم حقوق الشعب الفلسطيني في الخلاص من الاحتلال الاستيطاني واستعادة حقوقه المكفولة بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، كما تبنى موقفا مبدئيا منسجما تجاه ظواهر التمييز ضد النساء وكذلك تجاه قضايا التمييز ضد القوميات والأقليات والطوائف المنبوذة سواء على النطاق العالمي أو الإقليمي.

مصادر وأسباب العنصرية

أكد إعلان القاهرة أن الاستعمار والفقر والسياسات الاقتصادية الجديدة في ظل هيمنة نظام القطب الواحد، تشكل مصدرا أساسيا للعنصرية والتمييز العنصري. كما أن العولمة بما انطوت عليه من تميط العالم على قاعدة تقديس نظام السوق، وحرية حركة رأس المال، وما اقترن بها من اتساع الفجوة بين شمال وجنوب العالم، قد أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والمديونية، وعطّل جهود التنمية وفاقم من تردي أوضاع بلدان الجنوب وخاصة في ظل عدم المساواة بين حرية حركة رؤوس الأموال والسلع من ناحية، وحركة القوى العاملة من ناحية أخرى، كما ساهم في انتهاكات جديدة لحقوق العمال المهاجرين.

ولاحظ أن عقد التسعينيات، قد شهد تهميشا ملحوظا لدور الأمم المتحدة في الشئون الدولية، لصالح القوى الدولية المتفذة مشتركة أو من خلال الإرادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أصاب بالشلل آليات الشرعية الدولية، أو أدى إلى توظيفها بشكل سياسي -وفقا لمعايير مزدوجة- لتحقيق مصالح الدول الكبرى.

وشدد إعلان القاهرة على أن تمتع الدول العظمى بامتياز حق النقض في مجلس الأمن، يعد في حد ذاته مظهرا صارخا للتمييز، ويضع علامات استفهام كبرى حول حدود صدقية جهود الهيئة الدولية من أجل وضع حد لظواهر التمييز في عالمنا المعاصر.

وأضاف إعلان القاهرة أن الشعوب العربية تستشعر ظلما كبيرا من أن المبادئ والأهداف التي قامت عليها الأمم المتحدة، لتعزيز حقوق الإنسان، وإرساء دعائم المساواة بين الأمم والأفراد، ومحاربة العنصرية والتمييز، لا يتم الاسترشاد بها على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بدولة إسرائيل، فعلى مدى ٥٣ عاما من إنشائها عجز المجتمع الدولي عن مساءلة إسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وعلى مدى ٣٤ عاما عجز المجتمع الدولي عن إلزامها بقراراته التي توجب عليها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وتوقف الإعلان كذلك أمام بعض الموروثات في الثقافات المختلفة، والتي تشجع على العنصرية والتمييز العنصري، وعلى وجه الخصوص التمييز ضد النساء ، والأطفال والأقليات وغيرها. وأكد كذلك أن غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان واستبداد الدولة الوطنية، يمثل عائقا أمام تصفية العنصرية. ولاحظ أن الظواهر العنصرية والتمييز العنصري ليست قاصرة على البلدان النامية بل تمتد إلى العديد من

وماذا لو قاطعت أمريكا المؤتمر العالمي؟!

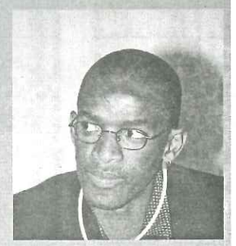

ردا على التساؤلات التي أثارها بعض المشاركين في مؤتمر القاهرة حول تهديد أمريكا بمقاطعة المؤتمر العالمي ضد العنصرية أو الامتناع عن دفع حصتها في تمويل المؤتمر إذا ما أدرجت مسألة عنصرية إسرائيل والتعويض عن ممارسات الرق، فقد أوضح ميجور كوباسي منسق سكرتارية منتدى المنظمات غير الحكومية في المؤتمر العالمي، أن مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في الجهود التحضيرية للمؤتمر متواضعة للغاية على كافة المستويات بما يعني أن انسحابها أو امتناعها عن التمويل لن يحول دون انعقاد المؤتمر. وأضاف أن مؤتمر دربان قد نجح حتى الآن في توفير ٨٥٪ من الميزانية المقررة له. ومن ثم فإن الضغوط الأمريكية لا يمكنها أن تحول دون انعقاد المؤتمر. وربما من الأفضل ألا تحضر باعتبار أن مساهمتها في مداولات الاجتماع التحضيري الأفريقي بداكار كانت سلبية للغاية.

المجتمعات المتطورة، التي تشهد ظاهرة تفشي كراهية الأجانب، وبخاصة "الإسلاموفوبيا" وكره اهية العرب والآسيويين والسود والروما داخل المجتمعات الغربية..

وفي هذا الإطار أكد إعلان القاهرة على:

١- دعم النضال من أجل إحداث إصلاحات جوهرية في النظام الدولي؛ بحيث تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر تمثيلا لشعوب العالم، وأكثر فعالية في التعبير عن المصالح والمسؤوليات المشتركة للبشرية.

٢- التضامن بين شعوب العالم لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر واحترام التنوع الثقافي، وضمان حق تقرير المصير للشعوب المحرومة، والتصدي لدعوات الكراهية العنصرية والتطرف والتمييز النوعي.

٣- دعوة جميع مناضلي حقوق الإنسان، للتصدي لمخاطر التوظيف النفعي والانتقائي لمبادئ حقوق الإنسان لصالح الدول الكبرى.

٤- دعوة مجلس الأمن لمراجعة نظام العقوبات الدولية وأساليب تطبيقها. وعلى وجه الخصوص ضرورة رفع الحصار المفروض على الشعب العراقي دون قيد أو شرط تأكيدا على سمو وأولوية المصالح الإنسانية للشعوب على أي اعتبار آخر.

٥- المطالبة بانسحاب إسرائيل الفوري من الجولان السورية المحتلة ومزارع شبعا بالجنوب اللبناني طبقا لقرارات مجلس الأمن.

٦- ينبغي على الدول والمؤسسات المانحة عدم فرض أي شروط أو سياسات تتناقض مع معايير حقوق الإنسان، أو تؤدي لخلق بيئة مواتية لانتهاكها في الدول المتلقية للقروض والمنح.

٧- دعوة الدول الصناعية الكبرى للكف عن التعامل مع بلدان الجنوب باعتبارها سلة للنفايات النووية والملوثة للبيئة.

٨- التزام الدول الاستعمارية السابقة بمساعدة الدول النامية تعويضا عن فترة الاستغلال الاستعماري، ومطالبتها أيضا بالاعتذار وتعويض شعوب أفريقيا عن ممارسات الرق في الحقبة الاستعمارية.

٩- تأصيل جذور حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية والاجتهاد لإبراز مساهمة الحضارة الإسلامية في إرساء قيم حقوق الإنسان، وتعزيز التفاعل الحضاري والتواصل الثقافي للحضارات والثقافات المختلفة، على أساس المشترك الإنساني والتعايش والحوار.

١٠- إيلاء اهتمام خاص بالتربية على قيم المساواة والتسامح وحقوق الإنسان، وتطوير برامج التعليم وتخصيبها بقيم حقوق الإنسان وتنقيتها من أية مفاهيم من شأنها أن تكرس التمييز والتعصب.

١١- إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء واعتبار حقوقهن جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية.

حقوق الأقليات العربية

وفي إطار مداولات المؤتمر حول أوضاع القوميات والأقليات في العالم العربي، أكد إعلان القاهرة على أن إخفاق الحكومات العربية في معالجة مشكلات التمييز بالنسبة للأقليات القومية والعرقية والإثنية واللغوية والثقافية والدينية والمذهبية وغيرها، وما ترسخ في ظلها من اختلالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنموية بين السكان داخل البلد الواحد، قد فتح الباب لانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وأدى إلى تفجر أعمال العنف الداخلي والحروب والنزاعات الأهلية، وألحق أضرارا بالغة بالحق في التنمية والسلام، وساعد على تنامي نزعات العداء والكراهية.

وشدد الإعلان على ما يلي:

١- إن احترام حقوق الإنسان وفي مقدمتها المساواة التامة والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة والإقرار بالتعددية السياسية والثقافية والعرقية والدينية، ينبغي أن يكون مدخلا مناسبا لمعالجة هذه القضايا.

٢- الإدانة الكاملة لجميع أعمال القهر والطغيان وشن الحروب ضد بعض الأقليات في العالم العربي، وبخاصة أعمال الإبادة الجماعية والتهجير القسري والاسترقاق، باعتبارها تشكل جرائم ضد الإنسانية.

٣- دعوة الحكومات العربية للالتزام بمراعاة التوازن في توجيه مواردها إلى مختلف أقاليم الدولة وتكويناتها السكانية، بصرف النظر عن حجم مواردها المتاحة، باعتبار ذلك شرطا أساسيا للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية.

٤- ضرورة تعزيز الجهود من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، واحترام الآخر والتعايش معه، وتشجيع ثقافة الحوار والتبادل الثقافي، والتفاعل الحضاري بين الأقوام والإثنيات المختلفة، على أساس احترام الخصوصيات الثقافية للأمم والشعوب، وتكاملها في أبعادها الإنسانية. وإيلاء اهتمام خاص لوضع النساء اللاتي يتعرضن لتمييز مزدوج بسبب انتمائهن إلى الأقليات من ناحية، ولكونهن نساء من ناحية أخرى.

٥- ضرورة تعزيز العلاقات العربية- الكردية، على أساس من الاحترام المتبادل واحترام الحقوق الجماعية للشعب الكردي، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره واختيار مستقبله السياسي. ووضع حد لمظاهر التمييز والاضطهاد التي يتعرض لها الشعب الكردي في أماكن وجوده المتعددة، والدعوة لعقد مؤتمر دولي إقليمي من أجل التوصل لحلول عادلة للقضية الكردية على أساس من تمكين الشعب الكردي من نيل حقوقه القومية، في ضوء قواعد القانون الدولي.

٦- السعي لوضع حد نهائي لمآسي الحرب الأهلية والنزاعات ذات الطابع الإثني في السودان وجميع مظاهر الاسترقاق والخطف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة الديمقراطية والسلام، وتمكين مواطني جنوب السودان من حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم وضمان حقوق المشاركة المتساوية في إدارة شئون البلاد.

٧- ضرورة الاعتراف بمشكلة عديمي الجنسية أو ما يسمون بالبدون في بلدان الخليج خاصة، بما تنطوي عليه من إنكار لحق أصيل من حقوق الإنسان، وما ترتبه من إهدار لحقوق المواطنة. ودعوة حكومات البلدان المعنية، بمنح الجنسية لهم، ومعالجة مشكلة المهجرين العراقيين، بإعادتهم إلى بلدهم، ومنحهم حقوقهم كاملة.

٨- ضرورة الاعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في بلدان المغرب العربي، واعتبارها أحد مكونات الثقافة الوطنية.

٩- ضرورة اتخاذ سياسات إيجابية تجاه بعض الفئات العرقية المهمشة، مثل فئة "الأخدام" باليمن، من أجل إزالة أسباب الإقصاء

حقوق الإنسان الجناح العسكري!

شهدت جلسات المؤتمر نقاشات هامة حول تقييم جهود الحكومات العربية للإعداد لمؤتمر دربان عبر من خلالها المشاركون من المنظمات غير الحكومية عن مخاوفهم من أن سقف التوافق العربي الرسمي بشأن عنصرية إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني أدنى بكثير من الموقف الحازم للمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يثير القلق بشأن إمكانية أن يجد هذا الموقف دعما فعالا من جانب الحكومات العربية في المؤتمر الحكومي.

وقد عقبت السفيرة ناهد العشري مدير إدارة المنظمات غير الحكومية بالخارجية المصرية على هذه المناقشات بالتأكيد على ضرورة تضافر جهود الحكومات العربية مع المنظمات غير الحكومية في هذه المهمة الوطنية مشيرة إلى أن هناك قيودا تحد من تحرك الحكومات، بينما المنظمات غير الحكومية مطلقة اليد في التحرك والتحضير، وأن ما لا تقدر عليه الحكومات تستطيع أن تدركه المنظمات غير الحكومية، والحكومة المصرية تدرك ذلك ومن ثم تطلق يد المنظمات غير الحكومية وتدعم جهودها من منطلق أنها تمثل "الجناح العسكري" في القضايا الوطنية.

وأضافت أن الحكومة المصرية قد شاركت بفعالية في المؤتمر التحضيري الأفريقي، وأعربت عن تمنياتها بأن يكون التلاحم على المستوى الأفريقي أكثر رسوخا في مجال دعم القضية الفلسطينية.

الاجتماعي والاقتصادي القائم على الموروث الثقافي، وإدماجهم في المجتمع كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات.

التمييز النوعي ضد النساء

وفي إطار التصدي لظواهر التمييز ضد النساء في العالم العربي تبنى إعلان القاهرة التوصيات التالية:

١- دعوة الحكومات العربية التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للتصديق عليها بدون تحفظ، ورفع جميع التحفظات من جانب الحكومات المصدقة، وتعديل النظم الدستورية والتشريعية والمؤسسية، بما يتوافق مع هذه الاتفاقية، وإنشاء آليات للتطبيق ومراقبة النظم بعد تعديلها.

٢- مكافحة العنف النفسي والجسدي والجنسي ضد النساء (كالعنف الأسري والاستغلال الجنسي في الدعارة .. الخ). وتولي الحكومات مسئولياتها تجاه هذه القضايا مع إيجاد حلول جذرية وتوفير الحماية والعلاج لضحايا العنف.

٣- توفير فرص متساوية للنساء والرجال في المشاركة السياسية، من خلال إتاحة فرص التعليم والدعم الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى تخصيص مناصب للنساء في مؤسسات صنع القرار أو غيرها، لضمان مشاركتهن الكاملة والفعالة.

قضايا العمال والمهاجرين

وفي مجال التمييز ضد العمال المهاجرين، دعا إعلان القاهرة إلى:

١- ضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع فئات المهاجرين في دول الاستقبال، بما في ذلك المقيمون فيها اضطراراً بصورة غير قانونية. وطالب الدول كافة بمراجعة قوانينها المحلية، بما يتسق مع المعايير الدولية، وبشكل خاص التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام ١٩٩٠

٢- دعوة جامعة الدول العربية لإعداد اتفاقية عربية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ومطالبة الحكومات العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول المصدِّرة والمستقبلة للعمالة؛ تكفل حماية العمال المهاجرين وتجرّم ظاهرة الطرد الجماعي.

٣- إلغاء نظام الكفيل المعمول به في بلدان الخليج.

٤- حماية المهاجرات والعاملات الأجنبيات في الدول العربية من الاستغلال الجنسي والعبودية وضمان حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية.

٥- مطالبة دول العالم كافة بالعمل على:

أ- تأمين حرية التنقل للمهاجرين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين المهاجرين -بغض النظر عن البلد الأصلي أو الجنسية- وبناء على سياسات موحدة ترتكز على مبدأ المساواة.

ب- اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لحظر وتجريم الدعاية العنصرية والحض على كراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

إسرائيل أبارتهيد

وقد أفرد الإعلان قسما خاصا بالعنصرية الإسرائيلية وحقوق الشعب الفلسطيني. وتناول الإعلان في هذا الإطار أبرز مرتكزات العنصرية المؤسسية والقانونية والممارسات العنصرية ضد العرب سواء داخل دولة إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الإطار أكد الإعلان على ما يلي:

أولا: مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته تجاه تصفية آخر معاقل العنصرية ونظام الفصل العنصري، الذي تكرسه دولة إسرائيل. وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات جادة لإجبار إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية وتلبية حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

ثانيا: التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في مواجهة ممارسات القهر العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها دولة الاحتلال الاستيطاني العنصري. والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كل أشكال النضال من أجل إنهاء الاحتلال وتصفية المستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية. والتأكيد على أن بناء السلام العادل في المنطقة ينبغي أن ينهض على احترام الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وأن أية اتفاقية للسلام ينبغي أن تكفل:

١- ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، فوق ترابه الوطني.

٢- الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وإزالة المستعمرات الاستيطانية المقامة داخل هذه الأراضي.

٣- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم الأصلية حسب القرار ١٩٤ وقواعد الشرعية الدولية. والتأكيد على أن إسرائيل تتحمل المسئولية الكاملة عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر إجراءات الإبعاد والتطهير العرقي والمذابح والقوانين العنصرية.

ثالثا: دعوة الحكومات العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين بصفة مؤقتة إلى كفالة حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع التأكيد على أن كفالة هذه الحقوق لا يعني قبول مبدأ التوطين المرفوض عربيا أو فلسطينيا أو التخلي عن حق العودة، بل ينبغي النظر إلى أن ضمان تمتع اللاجئين بحقوق المواطنة كاملة يعزز مقاومتهم للمخططات الرامية لتقويض حقهم في العودة بصفة نهائية.

رابعا: دعوة وكالات التنمية الدولية والإقليمية والدول المانحة إلى تقديم الدعم المادي اللازم للدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل الوفاء بكافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا: دعوة مجلس الأمن للاستجابة للمطلب المشروع للشعب الفلسطيني المتمثل في توفير الحماية الدولية له، في مواجهة حرب الإبادة والتجويع والانتهاكات الجسيمة التي تمارسها قوات الاحتلال والمستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين، ومد نطاق الحماية الدولية للأقلية العربية داخل إسرائيل، ودعوته لتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب من قادة وجنود الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين، وإلى حين ذلك فإن الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة مدعوة لملاحقة المتهمين بارتكاب مخالفات جسيمة أو الأمر بارتكابها وبتقديمهم للمحاكمة.

سادسا: دعوة مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ للانعقاد على وجه السرعة من أجل اتخاذ إجراءات عملية لضمان انصياع إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

تضامنا مع الدالیت والغجر والروما وكل الفئات المنبوذة

أكد إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية على إدانته لكل أشكال الدعاية والممارسات العنصرية التي تشكل موجات متصاعدة من العداء للعرب والملونين والسود والعمالة المهاجرة والسكان الأصليين، وأدان كل صنوف الممارسات غير الإنسانية التي تتعرض لها بعض الفئات الاجتماعية في العالم. وتوقف بشكل خاص أمام ممارسات التمييز العرقي المنهجي الذي يتعرض له الروما والغجر في عديد من البلدان وتفضي إلى انتهاك مجمل حقوقهم التي تكفلها المواثيق الدولية ودعا المؤتمر العالمي ضد العنصرية وكافة الهيئات الدولية إلى مساندة حقوق هذه الفئات والعمل على وقف الانتهاكات التي تمارس ضدهم. كما أكد إعلان القاهرة على التضامن مع الجماعات والمنظمات المدافعة عن حقوق الداليت وطوائف المنبوذين في الهند في مواجهة ممارسات النبذ والتمييز التي تتعرض لها هذه الفئات في جميع المجالات، ودعا إلى أن يتبنى المؤتمر العالمي ضد العنصرية المطالب العادلة للمدافعين عن الحقوق الأساسية للداليت واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التمتع بهذه الحقوق.

سكرتارية دائمة لتجمع المنظمات العربية غير الحكومية

على هامش أعمال المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية ، وبمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، عقد ممثلو عدد من المنظمات المشاركة ثلاثة اجتماعات، للبحث في سبل تفعيل وتعزيز التنسيق بين المنظمات العربية غير الحكومية لحقوق الإنسان، ومع المنظمات غير الحكومية الأخرى الدولية وغير الدولية، وذلك في الفترة المتبقية حتى انعقاد المؤتمر العالمي في دربان، وأثناء انعقاده .

وقد قرر المجتمعون تشكيل سكرتارية تتولى تنسيق نشاط المنظمات العربية غير الحكومية لحقوق الإنسان خلال الاجتماع الثالث والأخير للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي في جنيف في ٣٠ يوليو-١٠ أغسطس تتكون السكرتارية من كل من:

أمير مخول منسق تحالف المنظمات العربية غير الحكومية في فلسطين ٤٨، وسعيد بكري عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ونزار عبد القادر ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في جنيف، ويسري مصطفى منسق برامج مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وخضر شقيرات مدير جمعية القانون-القدس.

كما تقرر تفويض السكرتارية في إنشاء تجمع المنظمات العربية "كوكاس عربي" أثناء الاجتماع التحضيري الثالث في جنيف، وأن تقوم بتسجيله رسميا، وتكون مسئولة عن تنسيق أنشطته في جنيف، ودعوة المنظمات العربية الأخرى التي قد تشارك لتنسيق عملها معها. كما اتفق كذلك على اعتبار "إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية" الصادر عن المؤتمر الإقليمي العر بي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، الوثيقة الفكرية المرجعية لأنشطة المنظمات العربية الأعضاء في الكوكاس العربي في جنيف ودربان.

هذا وقد نجحت السكرتارية بالفعل في تسجيل الكوكاس العربي بجنيف خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر العالمي.

وكانت السكرتارية قد ناقشت في أول اجتماع لها أثناء المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري، عملية تنسيق العمل العربي خلال اجتماع اللجنة التحضيرية بجنيف. واختارت يسري مصطفى منسقا لها، كما بحثت سبل العمل على المستوى الحكومي وبهدف التأثير من أجل تطوير الفقرات الواردة في الوثيقة الحكومية الخاصة بعنصرية دولة إسرائيل وغير ذلك من الفقرات ذات الصلة بالعالم العربي. وكذلك سبل العمل على المستوى غير الحكومي بهدف تطوير الفقرات الواردة في الوثيقة غير الحكومية الخاصة بعنصرية دول إسرائيل وغير ذلك من الفقرات ذات الصلة بالعالم العربي. وكذلك دعم عملية التنسيق والتضامن مع المجموعات غير الحكومية المختلفة المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية، كما بحث السكرتارية كذلك سبل العمل على المستوى الإعلامي لتحقيق أكبر قدر من التضامن العالمي مع مطالب المنظمات غير الحكومية العربية.

كوفية لكل مشارك

و قررت السكرتارية دعوة جميع المنظمات العربية المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية إلى ارتداء الشال (الكوفية) الفلسطيني واعتباره بمثابة شعار للمجموعة العربية خلال فترة انعقاد المؤتمر بدربان. وكذلك دعوة جميع المنظمات غير الحكومية المتضامنة مع حقوق الشعب الفلسطيني إلى ارتداء هذا الشال، خاصة خلال يوم فلسطين أثناء انعقاد المؤتمر.

نداء إلى الجامعة العربية

وجه المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، دعا فيها إلى ضرورة فتح قناة للحوار والتنسيق ما بين المنظمات غير الحكومية، والجامعة العربية، بهدف تعزيز الموقف العربي ضد العنصرية الإسرائيلية، وذلك خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر العالمي المنعقدة في جنيف، وكذا خلال المؤتمر العالمي الذي سيعقد بدربان في جنوب أفريقيا.

.. ورسالة للحكومة اللبنانية

كما وجه المؤتمر رسالة ثانية إلى الحكومة اللبنانية، يدعو فيها إلى وضع حد للتمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وضمان حقوقهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى وجه الخصوص ضرورة المراجعة الفورية للقانون الجديد المنظم لقواعد تملك الأجانب للحقوق العينية والعقارية، لما انطوى عليه من تمييز ضد الفلسطينيين.

.. ورسالة لماري روبنسون

وبعث المؤتمر كذلك برسالة للسيدة ماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، يطلب منها التدخل لوضع حد للإجراءات والتعقيدات التي تشكل عائقا أمام مشاركة المنظمات الفلسطينية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية، وخاصة ما يتعلق منها بإدراج المنظمات الفلسطينية في الأراضي المحتلة تحت خانة إسرائيل وليس فلسطين.

وردا على هذه الرسالة فقد التقت ماري روبنسون بممثلي المنظمات غير الحكومية المجتمعين في جنيف، وأعربت عن اعتذارها لما اعتبرته "خطأ فادحا" وقع فيه مكتبها حين قام بتصنيف منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الضفة وغزة والقدس تحت خانة إسرائيل. وقبيل هذا الاعتذار كان مكتب المفوضية السامية قد تدارك ذلك الخطأ.

.. والشكر لإدارة المنظمات غير الحكومية

كما وجه المؤتمر رسالة شكر وتقدير لإدارة المنظمات غير الحكومية بوزارة الخارجية المصرية، لما أبدته من تعاون، وما قدمته من تسهيلات لعقد المؤتمر.

حوار مفتوح مع ماري روبنسون

أصيبت المنظمات العربية لحقوق الإنسان بصدمة كبيرة نتيجة تصريحات السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في افتتاح أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، والتي عارضت فيها مطالبة بعض الأطراف العربية بدمغ الصهيونية بالعنصرية، وهددت بأن ذلك سيؤدي لإفشال المؤتمر.

وأكد البيان الصادر عن سكرتارية تجمع منظمات حقوق الإنسان العربية المشاركة في المؤتمر العالمي والمنبثقة عن مؤتمر القاهرة أن مهمة السيدة ماري روبنسون، كمفوض سامي لحقوق الإنسان، هي السهر على تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليس تسهيل إفلات الجناة من العقاب المعنوي. وإن ذلك يشكل خروجا على مقتضيات وظيفتها . كما أن مهمتها كسكرتير عام لأعمال المؤتمر العالمي هي تهيئة أفضل مناخ ممكن للمشاركين في المؤتمر وليس ضمن مهامها تحديد موقف لدول العالم بالتدخل في حوار حر مفتوح بين الحكومات أو المنظمات غير الحكومية، ووضع فيتو مسبق على جدول أعمال المؤتمر الحكومي، أو غير الحكومي.

وأكد البيان أن نجاح المؤتمر العالمي يقاس بقدرته على وضع برنامج عمل لمكافحة التمييز العنصري، ونظم الفصل العنصري، والأيديولوجيات العنصرية، وأي مؤتمر ضد العنصرية يسعى لتجنب ذلك محكوم عليه بالفشل قبل أن يبدأ. وأضاف أن تصريح السيدة روبنسون يتطابق مع التصريح الرسمي الصادر في نفس اليوم عن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهدد فيه بأنها لن تشارك في المؤتمر العالمي إذا طرح على بساط البحث دمغ الصهيونية بالعنصرية (فضلا عن التعويض عن الرق والعبودية). الأمر الذي يوضح مدى كثافة وتصاعد الضغوط الأمريكية على مكتب المفوضية السامية، وكافة الأطراف المشاركة في المؤتمر. واعتبر البيان أن ذلك التصريح يمنح إسرائيل امتيازا استثنائيا قبل بدء أعمال المؤتمر، إلى جانب الامتياز الذي تتمتع به بالفعل، لكونها صارت فوق القانون الدولي، وفوق أي محاسبة جادة من المجتمع الدولي، الأمر الذي يشكل إهداراً لفكرة عالمية مبادئ حقوق الإنسان، وخضوع كل الدول للمحاسبة على أساسها دون استثناء. وعلاوة على ذلك فإن هذا التصريح يأتي في أعقاب الموقف الغريب الذي اتخذه مكتب المفوضية السامية بإدراج المنظمات الفلسطينية في الضفة وغزة المشاركة في المؤتمر العالمي، تحت خانة إسرائيل، ورفض إدراجها تحت اسم فلسطين.

وأوضح بيان السكرتارية العربية أن ما يعاظم الشعور بالصدمة، هو أن السيدة ماري روبنسون ،اتخذت دوما مواقف مبدئية من قضايا حقوق الإنسان والشعوب، وأنها سبق أن رصدت، بنفسها، في تقرير لها العام الماضي – في أعقاب زيارتها لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة- الانتهاكات الوحشية الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني، والتي يشكل بعضها مؤشرات لا تغفلها عين على طبيعة نظام الفصل العنصري المطبق هناك.

وحث البيان ماري روبنسون على مراجعة تصريحها الأخير، والتوقف عن التدخل في مجريات الحوار السابق على المؤتمر أو أثنائه، وأن توظف طاقاتها البناءة في العمل من أجل الهدف الرئيسي للمؤتمر، وهو وضع برنامج عمل لمكافحة التمييز العنصري والأفكار العنصرية، وتصفية آخر معاقل العنصرية، أي نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، على النحو الذي اتبعه المجتمع الدولي مع النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا.

ومن جانبها فقد عقدت ماري روبنسون، اجتماعا في ٧ أغسطس مع سكرتارية منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية العربية. وقد عقد الاجتماع بناء على طلب السكرتارية والتي عبرت في البداية عن تقديرها للسيدة روبنسون، وتحفظها على محاولة تهميش القضية الفلسطينية في جدول أعمال المؤتمر، وأكدت على ضرورة إدانة المجتمع الدولي لإسرائيل إدانة صريحة وواضحة بوصفها احتلالا وشكلا جديدا للفصل العنصري- الأبارتهيد.

وقد فسرت السيدة روبنسون تصريحها لأعضاء السكرتارية، بأنه مجرد تأكيد لقرار سابق صدر عام ١٩٩١ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء قرارها الأسبق (عام ١٩٧٥) بدمغ الصهيونية بالعنصرية. وعلق أعضاء السكرتارية العربية، بأن توازنات سياسية معينة هى التي ألغت القرار، ولكنها لم تلغ مضمون القرار، أي الطبيعة العنصرية للصهيونية.

وفي ردها، على تساؤلات أعضاء السكرتارية، أكدت روبنسون بأن "جل جهودها حتى انعقاد المؤ تمر العالمي ضد العنصرية تنصب في اتجاه إيجاد استراتيجية لمنع تجاهل قضية الشرق الأوسط والمعاناة الفلسطينية" وكذلك "ضمان وجود آليات لإعمال توصيات المؤتمر بكل قوة وفعالية". وفي هذا الإطار أشارت السيدة روبنسون بأنها تتابع عن كثب التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأنها أبلغت الخارجية الإسرائيلية بموقفها المندد للاغتيالات وتأييدها لإرسال مراقبين دوليين للأراضي المحتلة. كما أكدت أن بيانها في افتتاح الاجتماع التحضيري الثالث قد أسئ فهمه، مؤكدة أنها تدرك معاناة الشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة وداخل إسرائيل، "وأنها لم تقصد أن تستثني دولة إسرائيل من النقد والمحاسبة".

وفيما يتعلق بالفلسطينيين داخل إسرائيل -أشار أعضاء السكرتارية- إلى معاناتهم من عنصرية مؤسساتية مقننة، وهو تمييز لا يمكن تجاهله، كما حذروا من محاولة اللوبي الصهيوني الربط بين قضية معاداة السامية، وتوصيف إسرائيل كدولة عنصرية من حيث طبيعتها. وأشاروا إلى أن أغلب المنظمات الصهيونية المشاركة في المؤتمر -وهى من أمريكا وكندا- ليست منظمات غير حكومية، بل هى مجموعات تدار في أغلبها من خلال الخارجية الإسرائيلية.

وقد كررت السيدة روبنسون اعتذارها – مرة ثانية- للسكرتارية العربية عن الخطأ الذي حدث في تصنيف المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان، وذلك بإدراجها تحت دولة إسرائيل بدلا من فلسطين. وهو الخطأ الذي تم تصحيحه بعد رسائل الاحتجاج التي أرسلتها جمعية "القانون" بالقدس، والمشاركون في مؤتمر القاهرة.

سواسية
SAWASIAH
يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
هيئة علمية مستقلة
العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

انتصار المنظمات العربية في دربان

ملحق خاص

بكل لغات العالم

الصهيونية عنصرية وإسرائيل أبارتهيد

عصام الدين محمد حسن

بعيدا عن النتائج المخيبة للآمال العربية التي يكشف عنها البيان الختامي للمؤتمر العالمي ضد العنصرية على مستوى الحكومات، وخلوه من أي إدانة لعنصرية إسرائيل، الأمر الذي دعا إسرائيل للإعلان رسميا عن ترحيبها بما انتهى إليه المؤتمر الحكومي، وبعيدا عن كل التهديدات والمناورات التي برهنت على أن الولايات المتحدة الأمريكية تواصل دورها كراع للنظم والجرائم العنصرية في المعالم، سواء من خلال انحيازها المطلق لنظام الأبارتهيد الإسرائيلي، أو لرفضها القبول بفتح ملف العبودية وتجارة الرقيق خلال الحقبة الاستعمارية ورفضها القبول بمبدأ تعويض القارة الأفريقية عن تلك الممارسات التي تعد بمثابة جرائم ضد الإنسانية. وبعيدا عن كل المحاولات التي جرى بها تقديم البيان الختامي باعتباره صيغة متوازنة ترضي جميع الأطراف يستوي في ذلك مرتكبي جرائم العنصرية، والشعوب التي وقعت ضحية هذه الجرائم!! فإن المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية قد شهد على النقيض من ذلك- انتصارا مدويا لمنظمات حقوق الإنسان العربية ووجه لطمة قاسية لإسرائيل والولايات المتحدة والمنظمات الصهيونية التي شاركت في المؤتمر، والتي انسحبت عند التصويت على الإعلان الختامي للمؤتمر تلا حقها الهتافات المدوية بالحرية لفلسطين- بعدما تبين لهذه المنظمات أنها تخوض معركة غير متكافئة أمام منتدى المنظمات غير الحكومية التي انحازت أغلبيتها الكاسحة للدفاع عن المعايير الأخلاقية والبرهنة على أنها ضمير العالم بحق وضمير شعوبه والإصرار على أن يكون المنتدى العالمي منبرا لصوت ضحايا العنصرية في العالم لا صوت جلاديهم العنصريين.

منظمات لا تخضع للضغوط

إنها السابقة الأولى التي يجد فيها اللوبي الصهيوني نفسه داخل محفل دولي معزولا تماما ويكاد يواجه منفردا أمام المجتمع المدني العالمي أكبر محاكمة شعبية. لم تأبه المنظمات العربية مدعومة بالتحالفات الدولية التي صنعتها على الأرض -من قبل وخلال المؤتمر- بالضغوط والتهديدات الأمريكية التي استهدفت ليس فقط الحيلولة دون إدانة إسرائيل بل مجرد ذكرها بالاسم في الوثائق الختامية للمؤتمر.. تلك الضغوط التي وصلت إلى التهديد بالمقاطعة من قبل أمريكا ثم تخفيض مستوى التمثيل الرسمي لوفدها ثم انسحاب الوفد الأمريكي والإسرائيلي من المؤتمر الحكومي بعد الهزيمة المدوية في المنتدى غير الحكومي. ولم تأبه المنظمات العربية بامتداد تأثيرات تلك الضغوط على ماري روبنسون المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، التي خسرت الكثير من سمعتها ومصداقيتها، عندما أعلنت تحديها لإرادة المجتمع المدني العالمي، ورفضت استلام الإعلان الختامي الصادر عن المنتدى غير الحكومي وسجلت تحفظها على ما وصفته باللغة الملتهبة للإعلان وخاصة فيما يتعلق باتهام إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وبأنها تفرض نظام ا للفصل العنصري في فلسطين، وأعلنت أنها لن توصي المؤتمر الحكومي بأن يأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة بالإعلان الختامي للمنظمات غير الحكومية.

إدانة دامغة ومطالب عملية

لقد فرضت منظمات حقو ق الإنسان العربية كلمتها في هذا المؤتمر ليصدر المنبر العالمي حكمه الدامغ لإسرائيل باعتبارها دولة عنصرية ودولة أبارتهيد يشكل استمراره جريمة ضد الإنسانية، ويدعو إلى وضع نهاية فورية للجرائم العنصرية التي ترتكبها إسرائيل بما في ذلك

نشر هذا المقال بجريدة الأهرام في ٢٣ / ٩ / ٢٠٠١ ,

جرائم الحرب وعمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، واقتلاع السكان عبر شن الهجمات العسكرية والتدابير القمعية على السكان وممارسة إرهاب الدولة والتعذيب والاعتقال والعقاب الجماعي والخنق الاقتصادي والإفقار العمدي. ويؤكد أن هذه الجرائم تمارس من أجل ضمان استمرار الدولة اليهودية المقصورة على الأغلبية اليهودية وتوسيع حدودها لكسب المزيد من الأراضي وطرد السكان الأصليين الفلسطينيين، ويسجل إدانته الكاملة لاستمرار الاحتلال الاستيطاني العنصري ولكافة التشريعات العنصرية الإسرائيلية التي تؤكد الطابع الإثني لدولة إسرائيل والتي تنكر حق الفلسطينيين في التمتع بموارد الدولة وتهدر حقوقهم المدنية والسياسية وتنكر حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم والتعويض عن والأضرار التي لحقت بهم.

وانطلاقا من هذه الإدانة الدامغة طالب منتدى المنظمات غير الحكومية -من خلال بيانه الختامي وبرنامج العمل الذي تبناه- المجتمع الدولي بفرض عزلة سياسية شاملة على إسرائيل باعتبارها دولة أبارتهيد على غرار العزلة التي فرضت على نظام الأبارتهيد السابق في جنوب أفريقيا، بما في ذلك فرض عقوبات الشاملة وحظر اقتصادي شامل ووقف كل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية وكافة أشكال المعونات والدعم العسكري. ودعا كذلك إلى تدشين حركة دولية لمناهضة الأبارتهيد الإسرائيلي من خلال حملات تضامن عالمية تشارك فيها شبكة دولية للمجتمع المدني ووكالات وأجهزة الأمم المتحدة لوضع حد لمؤامرة الصمت بين الدول، وخاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، كما دعا أيضا الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للاجتماع الفوري لبحث السبل والإجراءات العملية اللازمة لضمان التطبيق الفعال للاتفاقية في الأراضي المحتلة وكذلك للمسارعة بنشر قوة دولية مستقلة وفعالة لحماية المدنيين الفلسطينيين وتفكيك المستعمرات الاستيطانية غير المشروعة والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الاستعماري من الأراضي المحتلة. وطالب الأمم المتحدة بالعمل على وضع قراراتها المتصلة بالقضية الفلسطينية موضع التطبيق وعلى وجه الخصوص تلك التي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس وقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يكفل حق العودة للاجئين، وإعادة العمل بالقرار رقم ٣٣٧٩ الذي اعتبر الممارسات الصهيونية ممارسات عنصرية والدعوة إلى إلغاء التشريعات الإسرائيلية التي كرست العنصرية المؤسسية ونظام الأ بارتهيد. والدعوة كذلك إلى إنشاء لجنة خاصة بالأمم المتحدة معنية بالأبارتهيد وغيره من الجرائم العنصرية التي تمارسها إسرائيل لتوثيق تلك الجرائم وتبني وتطبيق التدابير الخاصة بمناهضة الأبارتهيد. وإنشاء محكمة دولية للتحقيق ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجريمة الفصل العنصري، والدعوة إلى إنشاء برامج ومؤسسات من أجل مناهضة التشويه الإعلامي العنصري والدعايات العنصرية الإسرائيلية التي تنزع عن الفلسطينيين إنسانيتهم وتصورهم كإرهابيين لا يستحقون الحماية والعمل على تصحيح تلك الصورة.

صناعة الأحداث

والمؤكد أن هناك عوامل عديدة قد ساهمت في هذا النجاح العربي غير المسبوق في منتدى المنظمات غير الحكومية، يأتي من بينها الانتفاضة الفلسطينية المتصلة لنحو عام كامل والتي تقدم كل يوم دليلا دامغا على وحشية وعنصرية الاحتلال الإسرائيلي، كما شكل انعقاد المؤتمر في جنوب أفريقيا التي لم تطمس من ذاكرة مواطنيه بعد التاريخ البغيض لنظام الأبارتهيد السابق دفعة قوية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الأبارتهيد الإسرائيلي. ولا يقل أهمية عن هذين العاملين بزوغ تيار واسع من الحركات الاجتماعية في العالم التي تلتقي مع قلب الحركة الحقوقية العالمية في الانحياز للمعايير الأخلاقية لحقوق الإنسان وفي مقاومة العلاقات غير المتكافئة بين شمال وجنوب العالم وفي التصدي لهيمنة القوى الكبرى على مقادير العالم ومقدراته.

ومع ذلك فإن تلك العوامل على أهميتها ما كان لها أن تؤتي ثمارها بأفضل صورة ممكنة بمعزل عن توجهات المنظمات العربية ونجاحاتها في نظم صفوفها من جانب وفي بناء التحالفات الدولية التي تدعم مواقفها من جانب آخر.

و لا نبالغ إذا ما اعتبرنا الانتصار الأخلاقي للمجموعة العربية والفلسطينية في دربان، ثمرة لجهود مشتركة منظمة بدأت منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان في الدار البيضاء برعاية مركز القا هرة لدراسات حقوق الإنسان وما تلاها من مؤتمرات توجت بالمؤتمر الدولي الرابع للحركة الذي عقد بالقاهرة وشكل إعلانه برنامجا للحد الأدنى للتوافقات العربية والدولية للمنظمات المشاركة في التحضير للمؤتمر العالمي.

عرب ٤٨ ضمن التحالف العربي

لقد مهدت تلك المؤتمرات الطريق لبناء أرضية فكرية للعمل المشترك بين المنظمات العربية الأكثر انخراطا في العمل الحقوقي في بلدانها، وللانفتاح على عدد كبير من المنظمات العربية داخل فلسطين ١٩٤٨، التي استطاعت أن تخرج عن طوق المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وأن تعمل بشكل مستقل يتعدى السقف المرسوم لها، وتسعى إلى بناء تحالفات استراتيجية مع الحركة العربية والدولية في مواجهة الطبيعة البنيوية للدولة العنصرية ومن أجل الدفاع عن الحق وق الجماعية للشعب الفلسطيني.

ولا يمكن أن نتجاهل في هذا السياق أيضا أن مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤ تمر العالمي ضد العنصرية، لم يخرج فقط ببرنامج عملي منسجم أخلاقيا ويحظى بتأييد أطراف عديدة داخل الحركة العالمية لحقوق الإنسان، لكنه خرج أيضا ولأول مرة على المستوى العربي- بآلية للعمل المشترك المنظم- عبر عنه قرار المنظمات العربية المشاركة في المؤتمر بتشكيل سكرتارية عربية تباشر استكمال الجهود التحضيرية في جنيف وتقوم بتسجيل المجموعة العربية التي تعمل في إطار إعلان القاهرة ضمن التجمعات الإقليمية والدولية المشاركة في المؤتمر العالمي والتي تملك وحدها حق التصويت على وثائقه الختامية وفقا للقواعد المنظمة للتصويت في المنتدى العالمي للمنظمات غر الحكومية، وقد توجت هذه الحلقة من التطور التنظيمي بدعم فعال من سكرتارية مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وعدد من الفعاليات العربية والفلسطينية التي ساهمت في توسيع قوام سكرتارية المجموعة العربية وكانت عونا لها في نشاطاتها الإعلامية في دربان.

كسر جدار العزلة

إن النجاح المتحقق أيضا لا يمكن فهم أبعاده بمعزل عما شهدته السنوات الأخيرة من خروج الحركة العربية لحقوق الإنسان من حدود نطاقها المحلي والإقليمي برؤية منفتحة على العالم قادرة على التفاعل بندية مع

أطراف الحركة العالمية لحقوق الإنسان والتأثير فيها، وقد مكنها هذا التوجه من الوصول إلى مراكز صنع القرار على المستوى الدولي، وليس أدل على ذلك من أن المجموعة العربية التي تشكلت من خلال مؤتمر القاهرة التحضيري قد ذهبت إلى دربان مدعومة بوجود عدد لا بأس به من رموزها سواء داخل اللجنة التنظيمية الدولية المسئولة عن التحضير لمنتدى المنظمات غير الحكومية، أو تبوء بعضهم مواقع عديدة كمقررين للجان المؤتمر المختلفة المناط بهم بلورة المقترحات المنبثقة عن لجان المؤتمر، ومجموعات العمل المختلفة علاوة على مشاركة بعضهم في لجنة صياغة الوثائق الختامية الصادرة عن المنتدى.

تضافرت أدوار هؤلاء مع جهود السكرتارية العربية في العملية التحضيرية، لتؤمن وتطور المكاسب العربية المتحققة من مسودة إلى مسودة وصولا إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها المنتدى في جلسته الختامية التي شهدت تنسيقا عاليا بين المجموعة العربية والمجموعة الفلسطينية من جانب والمجموعات الأخرى التي تملك حق التصويت داخل المنتدى من جانب آخر.

لحظة الانتصار

وقد تبدى هذا التنسيق على وجه الخصوص في التصدي للبند رقم ١٤ من مسودة البيان الختامي التي تم دسها في الساعات الأخيرة لصالح اللوبي الصهيوني والتي اعتبرت ان أي نقد موجه للسياسات الإسرائيلية ووصفها بالأبارتهيد ووصمها بممارسة جرائم الإبادة الجماعية ينطوي على محاولة لإلغاء شرعية وجود دولة إسرائيل. ويشكل بالتالي نوعا من العداء للسامية. وقد رأت المجموعة العربية في هذا الإطار التحرك في إطار بديلين: أولهما إقناع المجموعات الأخرى بتبني اقتراح يطالب بإلغاء هذه الفقرة بكاملها باعتبارها تتعارض مع كل ما جاء بالإعلان الختامي وتحصن دولة إسرائيل - استثناء من جميع الدول- ضد أي نقد يوجه لها. وفي حال إخفاق الاقتراع بالإلغاء في الحصول على الأغلبية تتقدم المجموعة العربية بصياغة بديلة للفقرة تفرغها من محتواها الذي يؤمن الحصانة لدولة إسرائيل. وبالفعل تقدمت ممثلة مجموعة الكنائس بطلب إلغاء الفقرة وصوتت لصالحه كافة المجموعات ما عدا اللوبي الصهيوني الذي قرر الانسحاب بعد أن تبين حجم الهزيمة التي لحقت به. وقد أتاح ذلك للمجموعة العربية أن تركز طلباتها على تحقيق المزيد من المكاسب والتخفيف من الفقرات الخاصة بالعداء للسامية ولليهود ودمجت في سياق هذه الفقرات إضافات خاصة بالنزعات العنصرية المعادية للعرب والمسلمين والمهاجرين. بل وخطت خطوة أكبر في سياق إعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة بدمغ الصهيونية بالعنصرية حيث اعتبر البيان الختامي الممارسات الصهيونية السياسية ممارسة عنصرية.

هولوكست ثالث

وإذا كان انعقاد المؤتمر في جنوب أفريقيا قد ساعد على توفير أكبر قدر من التضامن الشعبي مع الشعب الفلسطيني عبرت عنه المسيرة الحاشدة لعشرات الألوف التي طافت شوارع دربان، فإن هذا التضامن ما كان له أن يتحقق على هذه الصورة لولا التنسيق عال المستوى بين المنظمات الفلسطينية وتحالف المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا "سانجوكو" وخاصة في ظل المبادرة الذكية من قبل مؤسسة القانون بالقدس، وبالتنسيق مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وتمثلت في دعوة ممثلي سانجوكو لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة والوقوف على حقيقة الأوضاع داخلها، وقد عاد وفد سانجوكو من الأراضي المحتلة عاقداً العزم على تقديم كل أشكال الدعم للشعب الفلسطيني والمجموعة العربية، واعتبر أن ما يحدث في فلسطين يشكل "هولوكست ثالث" حيث تعتبر ممارسات الرق والعبودية في الحقبة الاستعمارية الهولوكست الأول بينما محرقة اليهود على أيدي النازية الهولكست الثاني.

خلاصة القول أن المنظمات العربية والفلسطينية حصدت في دربان ثمار جهود فكرية وديناميكية وتنظيمية على مستويات مختلفة انخرطت فيها هذه المنظمات، حتى أنه يمكن القول دون مبالغة أنها المرة الأولى التي تشارك فيها المنظمات العربية والفلسطينية في محفل دولي وهى تعلم مساره ونتائجه من قبل انعقاده، فقد مهدت هذه المنظمات من خلال المجموعة العربية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة التحضيري، وكذا المجموعة الفلسطينية، التربة جيداً ووظفت كل الأوراق لصالحها من خلال رؤية أخلاقية وسياسية منسجمة لمجمل القضايا المطروحة على المؤتمر ولم تتقوقع في إطار قضيتها المركزية وحسب بل كانت حريصة في خطابها على تأكيد تضامنها مع القضايا العادلة للشعوب والجماعات المختلفة بنفس حرصها على كسب تضامن المجموعات المختلفة مع قضاياها، وأتاح لها انخراطها في الحركة العالمية أن تكون داخل مطبخ المؤتمر أو غرف عملياته وصنع قراراته والتأثير في مجموعاته الضاغطة.

شاهد ما شافش حاجة!

لا يمنع ذلك من القول إن هناك بعضاً من الوفود العربية لم يتعلم من دروس الإخفاقات العربية في محافل سابقة سواء فيما يتعلق بنوعية الخطاب المرفوع واستعداد الآخرين لقبوله وتدني مستوى التحضير والتنظيم، أو القدرة على بناء التحالفات والتأثير في مجموعات الضغط المختلفة. وهؤلاء اكتشفوا بعد فوات الأوان أنهم قد أصبحوا في مواقع المتفرجين الذين لا يحق لهم حتى المشاركة في التصويت، وابتعدت بهم المسافات عن مواقع وآليات صنع القرار وغرف العمليات، وتحول بعضهم إلى "شاهد ما شافش حاجة" ينكر على المنظمات العربية والفلسطينية ثمار نجاحاتها، فالفارق كبير بين من صنعوا هذه النجاحات ومن بقوا في مواقع المتفرجين.

بيان من تجمع المنظمات غير الحكومية العربية في افتتاح المؤتمر العالمي ضد العنصرية

نحن المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري نشارك كل المنظمات غير الحكومية في العالم تطلعاتها في أن يتوصل المؤتمر للأهداف السامية التي يعمل من أجلها وعلى رأسها وضع أسس جادة واليات فعالة للقضاء على كل أشكال التمييز والفصل العنصري دون استثناء أو انتقائية وإنصاف كل ضحايا التمييز والفصل العنصري في العالم

ونستنكر كل محاولات الهيمنة وفرض إرادة أي دولة على إرادة المجتمع الدولي من خلال وضع فيتو مسبق على جدول أعمال المؤتمر والنتائج والتوصيات التي سيتوصل إليها ومقايضة إنجاح المؤتمر بالتخلي عن أهم قضيتين على الساحة الدولية وهما القضية الفلسطينية في مواجهة العنصرية الصهيونية والتعويض عن مرحلة الاستعمار والعبودية عبر الأطلنطي واعتبارها جريمة ضد الإنسانية، ونرى ان هذا المسلك ينم عن استهتار مشين بالمجتمع الدولي فضلا عن انه يتناقض مع أبسط مبادئ الديمقراطية التي طالما زعمت الولايات المتحدة الأمريكية تبنيها على المستوى العالم.

وفي هذا الإطار ندعو كافة ممثلي المنظمات غير الحكومية في المؤتمر إلى التضامن الكامل مع المطالب المشروعة لبلدان الجنوب تجاه الآثار العنصرية للعولمة والتمييز ضد المرأة ودعم مطالب ضحايا التمييز العنصري في العالم وفي مقدمتها التعويضات عن جريمة الرق والاستعمار في أفريقيا والمجتمعات ذات الأصول الأفريقية في أوربا وأمريكا وغيرها والمنبوذين (الداليت) وضحايا الاتجار في النساء والأطفال في آسيا وقضايا المهاجرين والعمالة المهاجرة في أوربا وأمريكا وقضايا السكان الاصليين في الامريكتين واستراليا وغيرها من القضايا الهامة ونتوقع ان يترجم المناضلون في الحركة العالمية لمكافحة العنصرية تأييدهم وتضامنهم المبدئي الذى اظهروه حيال القضية الفلسطينية بالالتفاف حول المطالب التالية :

١- وقف المذابح التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة ومساندة النداء العاجل من اجل توفير الحماية الدولية له ومحاكمة المسئولين الاسرائيليين عن هذه المذابح بوصفها جرائم ضد الانسانية

٢- ادانة نظام الفصل العنصرى/ الابارتيد الإسرائيلى المفروض فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وفرض العقوبات على إسرائيل على غرار ما تم بالنسبة للنظام العنصرى السابق فى جنوب أفريقيا

٣- اعادة الاعتبار والعمل على احياء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية

٤- اعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق تقرير المصير وحق العودة واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس

٥- المطالبة بعقد مؤتمر الاطراف السامية المتعاقدة مع اتفاقية جنيف الرابعة لضمان تطبيق احكام الإتفاقية على الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وإبطال اجراءات اسرائيل بضم القدس .وانهاء التمييز العنصري ضد العرب في فلسطين ٤٨ -إسرائيل- الذين يتعرضون لتمييز منهجى وطمس هويتهم.

كما يناشدون المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر بمساندة مطالبهم العادلة في الدعوة الى انهاء الاحتلال العسكري للاراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة .

وكذلك رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وليبيا منذ سنوات التي ادت في العراق الى وفاة اكثر من مليون مواطن.

واخيرا يتوجه تجمع المنظمات غير الحكومية العربية بكل ايات الشكر والامتنان، لشعب جنوب افريقيا العظيم الذى عبر بمشاعر جياشة خلال الاسبوعين الماضيين الماضيين عن تضامن شعبي كاسح مع حقوق الشعب الفلسطيني .

ونخص بالذكر في هذا السياق تحالف المنظمات غير الحكومية لجنوب افريقيا سانغوغو وحزب المؤتمر الوطنى الافريقي والحزب الشيوعي واتحاد نقابات العمال ولجنة الارض الوطنية.

دربان في ٢٨ / ٨ / ٢٠٠١

نشرات إعلامية يومية للمجموعة العربية في دربان

في إطار النشاط الإعلامي لمجموعة المنظمات العربية والفلسطينية التي نسقت جهودها المشتركة منذ مؤتمر القاهرة التحضيري وحتى انتهاء أعمال المؤتمر العالمي في دربان، أنشأت المجموعة موقعا خاصا بها على شبكة الإنترنت وأصدرت ثلاثة أعداد تمهيدية من نشرتها الإعلامية للتعريف بالمجموعة وتوجهاتها ومواقفها التي عبر عنها إعلان القاهرة، ثم أصدرت أعداداً يومية من النشرة من دربان باللغات العربية والإنجليزية والإسبانية تم توزيعها بالبريد الإلكتروني على أكثر من عشرة آلاف عنوان.

تضمنت النشرات موقف المنظمات المشاركة من الجرائم اليومية المرتكبة في الأراضي المحتلة، ورودا على العديد من الادعاءات الإسرائيلية، وتغطية للعديد من الأنشطة التي واكبت انعقاد المنتدى العالمي للشباب ضد العنصرية والمنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية.

جدير بالذكر أن الباحثة اليمنية لميس الشجيني مديرة منظمة التنمية البديلة والعدالة الدولية قد لعبت دورا بارزا في تأسيس موقع المجموعة العربية على الإنترنت وفي إعداد النشرات الإعلامية للمجموعة العربية. كما شارك في إعداد وتحرير النشرات باللغات المختلفة من دربان فريق إعلامي تحت إشراف شوقي العيسى المدير التنفيذي لجمعية القانون والمسئول الإعلامي لتجمع المنظمات العربية والفلسطينية وبمشاركة عدد من المتطوعين الفلسطينيين والأجانب شمل كل من شوقي العيسى وايريان الفاسد، فيكتوريا ميتكالفي كريستينا رويز، ناديرا بايات، ساشا ايفانز، انييت مويز، مونيكا بارازي، بالإضافة إلى سلاف طه وعصام الدين حسن من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

انتصار دربان محصلة لأعلى مستويات التنسيق العربي

النجاح الهائل الذي حققته المنظمات العربية في دربان يعد تتويجا للجهود التي بذلت من أجل تفعيل وتعزيز التنسيق بين المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وهى الجهود التي تم تدشينها من خلال مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، والذي عقده مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

فبمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عقدت ثلاث اجتماعات تشاورية على هامش مؤتمر القاهرة التحضيري دعى للمشاركة فيها كل من :

١- إدريس اليازمي (المغرب)الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

٢- أمير مخول (فلسطين ٤٨) منسق تحالف المنظمات العربية غير الحكومية في إسرائيل

٣-إيهاب أبو غوش (فلسطين) مدير مركز القدس للمساعدة القانونية.

٤- بهي الدين حسن (مصر) مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

٥-حافظ أبو سعدة (مصر) الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

٦- راجي الصوراني (فلسطين) مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة).

٧- سعيد بكري (المغرب) عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وعضو اللجنة التنفيذية الدولية لملتقى المنظمات غير الحكومية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

٨- شوقي العيسى (فلسطين) المدير التنفيذي لجمعية القانون بالقدس.

٩- خضر شقيرات (فلسطين) مدير جمعية القانون وعضو اللجنة التنفيذية الدولية لملتقى المنظمات غير الحكومية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

١٠- كامل جندوبي (تونس) لجنة احترام الحريات بتونس، نائب رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.

١١- محسن عوض (مصر) مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

١٢- نزار عبد القادر (السودان) ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في جنيف، وعضو اللجنة التنفيذية الدولية لملتقى المنظمات غير الحكومية.

١٣- نظام عساف (الأردن) مدير مركز عمان لحقوق الإنسان، ومنسق اجتماع عمان للمنظمات العربية الآسيوية.

١٤- هاني مجلي (مصر) المدير التنفيذي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان بالشرق الأوسط.

١٥- يسري مصطفى (مصر) منسق برامج مركز القاهرة.

وقرر المجتمعون تشكيل سكرتارية تتولى تنسيق نشاط المنظمات العربية غير الحكومية لحقوق الإنسان خلال الاجتماع الثالث/ الأخير للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي، و تضم كل من:

١- أمير مخول ٢-سعيد بكري ٣- نزار عبد القادر ٤- يسري مصطفى ٥- خضر شقيرات.

وفوضت السكرتارية في إنشاء تجمع المنظمات العربية "كوكاس عربي" أثناء الاجتماع التحضيري الثالث في جنيف، وأن تقوم بتسجيله رسميا، وتكون مسئولة عن تنسيق أنشطته في جنيف، ودعوة المنظمات العربية الأخرى التي قد تشارك لتنسيق عملها معها، وهو ما تم إنجازه بالفعل.

وفي إطار هذه القرارات تم توسيع السكرتارية العربية بضم باقي أعضاء اجتماعات القاهرة التشاورية المشاركين في المؤتمر العالمي.

وفي دربان تولى إدارة أعمال السكرتارية المنسقة لتجمع المنظمات العربية فريق من كل من:

- **أمير مخول.**
- **بهي الدين حسن (منسق عام)**
- **خضر شقيرات (مسئول ارتباط مع إدارة المؤتمر)**
- **راجي الصوراني (مسئول الصياغة)**
- **شوقي العيسى (مسئول إعلامي)**
- **يسري مصطفى**

هؤلاء شاركوا في صياغة وثيقة الانتصار العربي في دربان

الإعلان الختامي الصادر عن منتدى المنظمات غير الحكومية وبرنامج العمل الذي اعتمده المنتدى في جلسته الختامية جاء أيضا تتويجا لمشاركة عربية فلسطينية واسعة في لجنة صياغة وثائق المنتدى فقد ضمت هذه اللجنة في عضويتها من أعضاء المجموعة العربية والفلسطينية كل من:

راجي الصوراني: مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان .

محمد أبو الهيجاء: ممثل لجنة الأربعين للقرى العربية غير المعترف بها/ فلسطين ١٩٤٨.

حسن جبارين: مدير مؤسسة عدالة/ فلسطين ١٩٤٨.

شوقي العيسى: المدير التنفيذي لجمعية القانون/ القدس

دايان لوبين: جمعية القانون/ القدس.

يسري مصطفى: منسق البرامج بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

فضلاً عن كل من خضر شقيرات مدير جمعية القانون بالقدس، وسعيد البكري عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، من خلال عضويتهما باللجنة التنفيذية الدولية لمنتدى المنظمات غير الحكومية.

هذا وقد اختارت المجوعة العربية أمير مخول منسق تحالف المنظمات غير الحكومية لعرب ١٩٤٨ متحدثا باسمها، كما اختير راجي الصوراني متحدثا باسم المجموعة الفلسطينية، وذلك في الجلسة الختامية للتصويت على الوثائق الختامية الصادرة باسم المنتدى غير الحكومي

وقد عملت المجموعتان العربية والفلسطينية خلال الجهود التحضيرية وخلال المؤتمر باعتبارهما مجموعة واحدة ولكن الاعتبارات العملية والتكتيكية اقتضت تسجيلهما رسميا كمجموعتين مستقلتين لضمان التمثيل العربي بصوتين بدلاً عن صوت واحد خلال إجراءات التصويت على الوثائق الختامية للمؤتمر.

إسرائيل.. دولة الاحتلال والأبارتهيد

حاخامات يهود أعلنوا تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وأدانوا الصهيونية العنصرية والأبارتهايد وعلى المنصة راجي الصوراني وعزمي بشارة ورنا النشاشيبي

عزمي بشارة

قواسم مشتركة عديدة تجمع بين نظام الأبارتهيد البائد في جنوب أفريقيا، ونظام الاحتلال الاستيطاني العنصري الذي تجسده إسرائيل داخل أرض فلسطين.

لقد قام نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بتأسيس مفهوم الدولة أو السيادة على:

١- ممارسة أنشطة استيطانية ضمن مشروع استعماري (كو لونيالي) انفصل عن الدولة الاستعمارية الأم.

٢- تشكيل جماعة قومية من خلال هذا النشاط الاستعماري، والتي تؤكد على تميزها العرقي عن السكان الأصليين، بحيث أصبحت الدولة هى المعبرة عن سعي هذه الجماعة إلى الاستقلال والحرية، على الرغم من كونها أقلية.

٣- نظام قانوني يرتكز على الفصل العنصري، يبقى فيه السكان الأصليين، معرفين كعرق، من خلال الدولة، ولكن يحرم عليهم حرية التنقل، وحق الاقتراع. فالسكان الأصليون، هم نظريا مواطنون، ولكنهم في الواقع رعايا الدولة خاضعون لها. والدولة ليست تعبيرا عن تطلعاتهم، وثقافتهم، بل هى أداة للسيطرة بواسطة العرق الأرقى.

٤- سيطرة نخب العرق الأرقى على مصادر البلاد الاقتصادية وثرواتها وبصفة خاصة، الأرض، والتي تعد أكثر هذه الموارد أهمية، وعلى الأخص ضمن السياق الاستيطاني الكولينيالي.

٥- انتشار واسع لثقافة سياسية ودينية، وتتبناها الدولة من خلال النظريات العرقية، والتي تقدم التبرير النظري والأخلاقي لنظام الفصل العنصري .

لقد ظهر هذا الكيان الاجتماعي الثقافي السياسي في جنوب أفريقيا والذي انفرد بتسمية نفسه "أبارتهيد" إلى الوجود عام ١٩٤٨، وقد رفضت كل لغات العالم هذه الكلمة (أبارتهيد) وأبت ان تترجمها. وبقيت ككلمة من كلمات الأفريكان، تعبر عن حالة فردية من العنصرية الرسمية والتي تكرس عبر نظام قانوني.

لقد تأسست دولة إسرائيل كمشروع استيطاني- استعماري (كولونيالي) ترعاه دول استعمارية لأسباب مختلفة. ولم يكن بالإمكان إقامة دولة يهودية في فلسطين دون طرد السكان الأصليين الذين يشكلون الأغلبية. وقد وفرت حرب ١٩٤٨ غطاء لعمليات الطرد المنظمة والواسعة النطاق.

وكما في حالة المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا، لم يفهم المستوطنون الصهيونيون أنفسهم كحالة استعمارية، بل كتجديد لمشروع حضاري مدني، وكحالة من التحرير الذاتي بتشكيل الأمة عبر الاستيطان. ويندرج هذا الفهم الذاتي للصهيونية، على أنها حركة تحرير ذاتي لليهود من المنفى ضمن نمط من الوعي يسمى الأيديولوجيا. ولم يزعج هذه الأيديولوجيا أن تستخدم أدوات استعمارية كلاسيكية في عملية احتلال الأرض وإقامة مشاريعها الاقتصادية والارتباط بمصالح الإمبريالية في المنطقة ضد تطلعات شعوبها. والتعامل مع السكان الأصليين كأنهم يشكلون حالة ما قبل قومية من البداوة وبالتالي لا تتوافر لديهم تطلعات وطنية وقومية وسيادية.

لقد وفر طرد السكان الأصليين عل ى الحركة الصهيونية إقامة نظام حكومي من الفصل العنصري حتى ١٩٦٧، وعلى الرغم من ذلك بقيت الأقلية العربية في إسرائيل والتي لم تقل نسبتها أبدا (في أي وقت) عن ١٥٪ من مواطني الدولة وتبلغ حاليا ٢٠٪ من مجمل مواطني الدولة.

ولكن الدولة اليهودية قامت كدولة لليهود، وليس للسكان الذين أقاموا على أراضيها عند قيامها. ولا يغير هذا الفهم الذاتي (لتعريف الدولة) إن غالبية اليهود هم في الحقيقة مواطنين لدول أخرى. إن أي يهودي في أي مكان في العالم، له الحق في أن يصبح مواطنا كامل الحقوق ويحظى بامتيازات مقارنة بالسكان العرب.

وفي الوقت نفسه لا يحق لأي لاجئ فلسطيني أن يعود إلى دياره، التي تم طرده منها قبل عدة عقود، كما أنه من المستحيل على المواطن العربي في إسرائيل أن يمنح الجنسية لزوجته، أو لأخيه، أو أي قريب له في العائلة في عملية لم شمل العائلات.

لقد قامت الحركة الصهيونية بإقامة نظام فصل عنصري عبر الطرد والإحلال بالاحتلال، واستولت الأقلية على كافة مصادر البلاد الاقتصادية، وأهمها الأرض، واعتبرت الدولة تعبيرا عن حقها بالسيادة، أي ليس كتعبير عن حق تقرير المصير للسكان وإنما كنفي لهذا الحق.

لقد بقيت في إسرائيل أقلية عربية أخضعت بالكامل لع ملية تخطيط وبناء مؤسسات الدولة اليهودية وعملية استيعاب الهجرة.. ولم تكتف الأقلية (اليهودية) بالتحول إلى أغلبية عبر عملية الطرد، بل خططت وبشكل سافر وعلني للتحول إلى أغلبية في كل منطقة من مناطق البلاد عن عملية مصادرة أرض ما تبقى من العرب في الدولة لصالح عملية الاستيطان وإقامة المدن اليهودية، ومنحت الأقلية العربية والتي لم تعد تشكل خطرا ديمغرافيا- حق الاقتراع، ولكنهم أخضعوا في الوقت ذاته لحكم عسكري حتى العام ١٩٦٦، ولقد حول الحكم العسكري مواطنتهم إلى مجرد لقب لا يشمل حقوقا إلا وينتهكها في الوقت نفسه.

لم تحتج إسرائيل إلى نظام فصل عنصري قانوني ولكنها مارست سياسة فصل عنصري ضد الأقلية في فترة الحكم العسكري. ولم تحتج إسرائيل إلى كنيستين أحداهما للبيض والأخرى للسود، لأنه ثمة تطابق لديها بين القومية والدين.

وخلافا لحركات قومية أخرى لم تحاول الصهيونية كحركة علمانية أن تسخر الدين والتمييز الديني في خدمة بلورة هوية قومية خاصة . بل أنشأت تطابقا كاملا بين الهوية الدينية والقومية. بحيث أصبح من المستحيل فصل الدين عن الدولة.

يمارس التمييز العنصري في إسرائيل في كافة مجالات الحياة دون حاجة لتأسيس نظري أو قانوني، فالتشريعات الأساسية للدولة، باعتبارها دولة اليهود، تحدد وظيفة أجهزة الدولة وفهمها لذاتها.

وتتجاهل الصهيونية بذلك، ليس فقط المواطنين العرب الذين بقوا ضمن حدود إسرائيل، أو اللاجئين الذين تنكر حقهم في العودة، بل وتعرقل بناء جماعة قومية يهودية في فلسطين بإصرارها على اعتبار يهود العالم مواطنين بالقوة، إن لم يكونوا مواطنين بالفعل.

إن اللاسامية هى أسوأ أشكال العنصرية، وأكثرها بربرية ودواما، وهى التي عرفتها أوروبا.. ولكن الصهيونية لا ترد على العنصرية اللاسامية بإقرار قيم المساواة العالمية، بل بالانفصال عن أوروبا، من أجل تمثيلها استعماريا في الشرق العربي والانفصال عنه في الوقت ذاته، وذلك ينفي حقوق السكان الأصليين ويناصب تطلعات شعوب المنطقة بالعداء.

لقد نجحت إسرائيل في أن تحافظ على هذه الحالة حتى سنة ١٩٦٧، ولكن منذ أن خضع فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال المباشر، لم تتمكن إسرائيل من تكرار تجربة الطرد، التي قامت بها في سنة ١٩٤٨، وأصبح نموذج الفصل العنصري الإسرائيلي مشكلة تستعصي على الحل. فلم يعد من الممكن ضم الفلسطينيين الذين بقوا على أراضيهم، ومنحهم المواطنة، ذلك أن مثل هذا الفهم سيؤدي إلى قلب التوازن الديمغرافي في إسرائيل ويضعه أمام خيارين تاريخيين سبق أن واجهتهما جنوب أفريقيا.

١- دولة أبارتهيد بالمعنى الرسمي والقانوني وهى دولة إلى زوال .

٢- دولة ديمقراطية علمانية لكل مواطنيها، ويعني ذلك نفي يهودية الدولة.

لقد قررت إسرائيل ألا تختار أحد الخيارين وأسست لحالة احتلال أسوأ بكثير، في تفاصيلها، من الذي مارسته جنوب أفريقيا. لقد مارست إسرائيل كل أشكال الانتهاكات (الموبقات)، من خلال نظام فصل عنصري (أبارتهيد) يقوم على:

١- حرمان السكان من ممارسة تطلعاتهم إلى الحرية والاستقلال، الأمر الذي أدى إلى صدام مستمر وعنيف مع حركة التحرر الوطني الفلسطيني تحول فورا إلى صدام مع النشاط اليومي الحياتي للسكان.

٢- القيام بأنشطة استيطانية دون ضم هذه الأراضي رسميا. ويعد هذا النشاط الاستيطاني أفضل تعبير عن الأبارتهيد الإسرائيلي. فإسرائيل تقوم ببناء مستوطنات يهودية على أراض عربية، وتقطنها اغلبيه عربية، كما تزود حركة الاستيطان هذه ببنية تحتية كاملة من طرق، وخطوط تليفونات، وكهرباء، وأنابيب مياه، بينما تتجاهل احتياجات وتطلعات الأغلبية من السكان الأصليين.

٣- فرض العقوبات الجماعية المستمرة على السكان، والانفصال عن السكان بحرمانهم من حقوق المواطنة، ومن الاعتراف بالحقوق التي يمنحها لهم القانون الدولي كشعب محتل.

٤- إغلاق المناطق المحتلة ومنع السكان من التحرك بحرية في وطنهم، حتى لقد أصبح هذا الإغلاق أو الحصار مستمرا، وهو لا يحاصر الأراضي المحتلة فقط بل يقوم بحصار المدن والقرى وعزلها عن بعضها البعض. مما قسم أراضي الضفة وغزة إلى ٦٣ منطقة عسكرية مغلقة.

٥- انتهاك حقوق الملكية الخاصة للسكان، ومصادرة أراضيهم وفقا لما يقتضيه الصالح العام الإسرائيلي، كما توصفه سلطات الاحتلال .

موجز لورقة العمل التي تقدم بها المفكر الفلسطيني المعروف عزمي بشارة ونوقشت في مجموعة العمل ال خاصة بأشكال الاحتلال والأشكال الجديدة للأ بارت هيد، بمنتدى المنظمات غير الحكومية في دربان.

الأسس القانونية للمسئولية عن جريمة الفصل العنصري في إسرائيل

مصطفى عبد الغفار

ترتبط جريمة الفصل العنصري تاريخيا بانتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها مجموعات من الأفراد يتجمعون لتكوين دولة متبنين سياسة تقوم على الفصل العنصري. وتعني جريمة الفصل العنصري الفصل بين الأجناس المختلفة داخل الدولة الواحدة. وقد عرفتها محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في ٢١ يونيو ١٩٧١ بأنها " فرض سياسة من التفرقة والاستبعاد و التقييد والتحديد للحقوق والحريات الأساسية مؤسسة بشكل مطلق على الجنس أو اللون أو الأصل الوطني أو العرقي". أما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي تمت الموافقة عليه في روما ١٩٩٨ فقد عرف جريمة الفصل العنصري بأنها أفعال لا إنسانية مثل القتل والاسترقاق والتعذيب أو أي فعل آخر لإنساني ارتكب في إطار نظام مؤسسي يقوم على تكريس انتهاكات مستمرة لإخضاع مجموعة أو مجموعات من الأجناس لمجموعة أخرى وبنية إبقاء ذلك النظام وهو ما يقترب من التعريف الوارد في اتفاقية قمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري التي دخلت حيز النفاذ في ١٨ يوليو ١٩٧٦.

وباستعراض المبادئ السابقة على الحالة الإسرائيلية نجد أنها تتماثل إلي حد بعيد مع الحالة الجنوب إفريقية سواء فيما يتعلق بأوضاع الأقلية العربية داخل إسرائيل أو بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ذلك أن القوانين الأساسية الإسرائيلية تذكر القيم ا لأساسية للدولة على أنها دولة "يهودية و ديموقراطية" بدلا من كونها دولة لكل مواطنيها . ولا يوجد نص عام يحمي المساواة بين المواطنين العرب والمواطنين الإسرائيليين حيث خلا القانون الأساسي المعني بالحقوق والحريات من مثل ذلك النص ، كما لم يرد في أي قانون أساسي آخر. كما أنه وفقا للمادة السابعة فقرة أولى من القانون الأساسي (الكنيست) وكذلك قانون الأحزاب السياسية الصادر عام ١٩٩٢ ووفقا لتفسير المحكمة العليا الإسرائيلية لهذين القانونين فان أي حزب سياسي تتضمن أهدافه المساواة الكاملة بين العرب واليهود أو يناهض الطبيعة اليهودية للدولة يمكن أن يستبعد من الدخول في الانتخابات العامة.

أما الجنسية فهي إحدى المسائل الجوهرية التي تظهر بجلاء السياسات العنصرية لدولة إسرائيل فوفقا للمادة الأولى من قانون العودة وكذا المادة الثانية من قانون الجنسية فان لكل يهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل واكتساب الجنسية الإسرائيلية تلقائيا فور وصوله إلى إسرائيل أو حتى قبل وصوله إذا أبدى رغبته في ذلك . ولا يتطلب اكتساب الجنسية بالنسبة لليهودي أن يتنازل عن جنسيته السابقة كما لا يتطلب الأمر أي شكليات أو أي شروط أخرى باستثناء إعلان رغبته في العيش داخل إسرائيل واكتساب جنسيتها، وعلاوة على ذلك فان الإدارة لا تملك أي سلطة تقديرية لدى بحث طلب اكتساب الجنسية ولا تملك رفضه. والأساس الفلسفي لحق العودة هو أن هذا الحق هو حق توراتي وأن أرض إسرائيل هي أرض الشعب اليهودي و من ثم فان هذا الشعب له الحق في العودة إلى وطنه . يحدث هذا في الوقت الذي ينكر القانون على العرب أصحاب الأرض اكتساب الجنسية و يقيدها بقيود عديدة إذ يشترط لذلك عدة شروط أهمها أن يكون مقيما في إسرائيل وقت صدور القانون في ١٤ يوليو ١٩٥٢ و مسجلا في سجل قيد السكان. وتبقى المشكلة الأهم وهي تلك الخاصة بالعرب الذين غادروا البلاد في أثناء حرب ١٩٤٨ وعادوا بعد إنشاء دولة إسرائيل طالبين الحصول على الجنسية الإسرائيلية سيما وأن هناك العديدين الذين طردوا أو اضطروا إلى المغادرة إلى بلاد مجاورة. وقد استقر قضاء المحكمة العليا الإسرائيلية على انه بالنسبة لهؤلاء الذين غادروا البلاد "طواعية "، لا يحق لهم العودة و يكون من حق السلطات أن ترحلهم، إلا أنه ومن ناحية أخرى إذا أثبت الشخص أنه قد أجبر على الرحيل وعاد خلال فترة معقولة فانه يكون من حقه المطالبة بالإقامة، وقد أدى هذا التفسير السابق إلى ترحيل أغلب العائدين بعد الحرب باعتبار انهم دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية. ويتضح البعد العنصري لتفسير المحكمة العليا الإسرائيلية من خلال الإحاطة بالظروف التي صاحبت إنشاء دولة إسرائيل وظروف الحرب عام ١٩٤٨وما تضمنته من عمليات إبعاد وقتل ومذابح منظمة مما أجبر عدد ضخم من الفلسطينيين على مغادرة بلادهم و قد أنكر عليهم حق العودة حيث أنه كما سبق ذكره فان المواطن العربي المقيم في فلسطين يجب أن يثبت أنه اجبر عل مغادرة البلاد ولم يغادرها طواعية حتى يكون من حقه طلب الإقامة وهو أمر كان مستحيلاً من الناحية العملية. وقد كانت عملية إبعاد الفلسطينيين وإنكار حقهم في العودة سياسة منظمة صاحبها استقدام أعداد كبيرة من اليهود للاستيطان مكانهم. هذا الواقع أكده العديد من القادة الإسرائيليين منذ بن جوريون: "سنجبرهم على الرحيل ونحل محلهم".

وفضلا عن العنصرية المؤسساتية التشريعية والقضائية فقد اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسات عنصرية منظمة من شأنها خلق ظروف معيشية مدمرة للفلسطينيين وإقامة فواصل عنصرية على نحو ما حددته اتفاقية قمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري وأهم هذه السياسات:

تدمير البيئة الفلسطينية: منذ عام ١٩٦٧ خضعت مصادر الثروة الطبيعية بالكامل لسيطرة إسرائيل والتي عملت على استغلالها لمصلحتها الشخصية ويشمل ذلك الأ رض والمياه وغيرها من مصادر الثروة الطبيعية الاقتصادية. أيضا قامت السلطات الإسرائيلية باستغلال الضفة الغربية وقطاع غزة استغلالا صناعيا ملوثا للبيئة ومن شأنه أن يحدث أزمات عميقة بسبب المخلفات السائلة والصلبة وهو ما أدى إلى خلق ظروف بيئية بالغة الصعوبة .

نقص البنية الأساسية للمرافق: حيث أن مرافقا مثل الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات والمستشفيات قد تم تجاهلها عمدا. ويبلغ نصيب الفرد الواحد من إنفاق سلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة على هذه المرافق ١٥ دولار في حين أن تلك النسبة للمواطن الإسرائيلي تبلغ ١٠٠٠ دولار للفرد. وقد أثرت هذه السياسة سلبيا على مستوى المعيشة في الضفة والقطاع.

ويتمثل الأثر السلبي لسوء حالة الخدمات الصحية في زيادة معدل وفيات الأطفال فضلا عن أن اكثر من٥٠٪ من الأطفال يعانون من الأنيميا وسوء التغذية .

الاعتداءات على الملكية: منذ احتلال الأراضي الفلسطينية اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة تدمير المنازل الفلسطينية غالبا تحت دعاوى الاعتبارات الأمنية وكانت الحجة الدائمة أن سكان هذه المساكن اشتركوا في أعمال المقاومة ضد الاحتلال . وتحديدا منذ سبتمبر ٢٠٠٠ حدثت اعتداءات مستمرة من قبل قوات الاحتلال ضد الملكية الفلسطينية . وقد شمل ذلك تدمير منازل المدنيين و المنشآت الأمنية الفلسطينية. وقد أدت هذه السياسة إلى إجبار المئات من العائلات الفلسطينية على مغادرة منازلهم وهو ما ترتب عليه أيضا زيادة أعداد هؤلاء الذين أصبحوا بلا مأوى . وقد امتد التدمير أيضا إلى المنشآت الصناعية و الزراعية وتذكر الإحصاءات انه منذ سبتمبر ٢٠٠٠ دمرت السلطات الإسرائيلية ١٢٠ منزلا و٧٧ منشأة زراعية و١٩ منشأة صناعية.

الحصار: منذ سبتمبر ٢٠٠٠ والسلطات العسكرية الإسرائيلية تفرض حصارا عسكريا مشددا على الضفة الغربية وقطاع غزة وهو ما أدى إلى عزل المدن والقرى الفلسطينية ومعسكرات اللاجئين عن بعضها البعض ، كما أدى أيضا إلى عزل الضفة والقطاع عن باقي المدن الإسرائيلية مما حال بين مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين وبين الوصول لعملهم وأعاق حركة الأشخاص والبضائع. وقد تم فرض هذا الحصار كلية على سائر المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وذلك عن طريق وضع الحواجز على مداخل تلك المناطق كما أطلقت القوات الإسرائيلية النار على كل من حاول خرق ذلك الحصار حتى لو كان ذلك لضرورة طبية. ولم يكن ذلك أول حصار يفرض على الأراضي المحتلة إذ يمكن القول أن فرض الحصار قد اصبح سياسة تلجأ إليها السلطات الإسرائيلية في مختلف الظروف. وقد انعكست الآثار السلبية للحصار على سائر أوجه الحياة في الأراضي الفلسطينية وأصابتها بالشلل.

ومجمل القول أن السلطات الإسرائيلية قد فرضت على الفلسطينيين ظروفا معيشية من شأنها أن تؤدي إلى تدميرهم ووجهت تلك السياسة بغرض إنشاء فواصل عنصرية من شأنها عزلهم والحيلولة بينهم وبين أن يعاملوا معاملة على قدم المساواة مع غيرهم .

ويتضح من العرض السابق أن المسئولين الإسرائيليين قد ارتكبوا مخالفات متنوعة لحقوق الإنسان انصبت على جماعات تنتمي لجنس معين وذلك بغرض الإنشاء ابتداء ثم الإبقاء على سيطرتهم على الفلسطينيين والأقلية العربية في إسرائيل، وأن هذه الانتهاكات تشكل انتهاكات مستديمة ومنظمة فضلا عن أنها انتهاكات وظيفية إذ أن مصدر بعض هذه الانتهاكات إجراءات تشريعية وحكومية. ومؤدى ذلك أن هذه الانتهاكات تشكل العنصر المادي والمعنوي لجريمة الفصل العنصري كما عرفتها اتفاقية قمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري وكذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتعريف الذي تبنته المحكمة الجنائية الدولية. وإذا كانت إسرائيل لم تصدق على كل من اتفاقية قمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري وعلى اتفاقية روما بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فان هذا لا يعني تحصن مرتكبي هذه الجريمة في إسرائيل من المساءلة أو أنهم ليسوا ملزمين بما تضمنته الآليات الدولية ذات الصلة. ذلك أن القانون الدولي العرفي يعالج من بين موضوعاته المخالفات التي تتصل بالالتزامات المتعلقة بالمصالح الرئيسية للجماعة الدولية وتعرف هذه الالتزامات بأنها ergaomnes ومن بين هذه الالتزامات بوجه خاص تلك المتعلقة بالمخالفات الخطيرة للقانون الدولي التي تعرف اصطلاحا باسم الجرائم الدولية. وغني عن البيان أن جريمة الفصل العنصري تشكل جزءا من القواعد الدولية لحقوق الإنسان المقبولة عالميا وأن الالتزام بالامتناع عن ارتكابها هو التزام عرفي.

وعلى ضوء المبادئ السابقة فان غياب التصديق الإسرائيلي على الآليات الدولية ذات الصلة لا يعني انعدام الأساس القانوني لمسئولية مرتكبي جريمة الفصل العنصري. كما أن المسئولية تقع على عاتق مرتكبي هذه الجرائم سواء كانوا أعضاء في منظمات حكومية أو غير حكومية أو حتى ممثلين للدولة دون اعتداد بالصفة الرسمية.

إن المخالفات والانتهاكات الحاصلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في حق كل من الفلسطينيين والأقلية العربية في إسرائيل تشكل جريمة الفصل العنصري فضلا عن جرائم أخرى تتصل بمخالفة القانون الدولي الإنساني، وأن جسامة تلك الانتهاكات تتطلب تدخل مجلس الأمن بإنشاء محكمة جنائية دولية لملاحقة المسئولين عن تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة ، بل إن جسامة واستمرارية المخالفات في النموذج الإسرائيلي وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين أكثر خطورة من نموذجي يوغوسلافيا السابقة و رواند . وإذا كان من الواضح أن الاعتبارات السياسية قد حالت – وما زالت تحول دون إنشاء تلك المحكمة ، إلا انه من الأهمية أن نذكر أيضا أنه من الصعوبة بمكان استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة دون إصلاح آثار تلك الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة وهو الأمر الذي أكد عليه مجلس الأمن نفسه في قراراته بشأن يوغوسلافيا السابقة ورواندا (القرارين ٨٢٧ لسنة ١٩٩٣، ٩٥٥ لسنة ١٩٩٤) .

وتجدر الإشارة أخيرا أن جريمة الفصل العنصريهي أكثر انتهاكات حقوق الإنسان خطورة ، إذ أنها تشكل قمعا لحقوق الإنسان لشعب بأكمله و لذلك فإنها تماثل في آثارها الاسترقاق الجماعي، والأكثر خطورة أن الشعب الخاضع لتلك الجريمة لا خيار لهم؛ إذ أنهم ولدوا ليجدوا أنفسهم في هذه الحالة دون أن يكون لهم سوى فرصة ضئيلة –إن وجدت– لمكافحتها .

موجز لورقة عمل تقدم بها القاضي المصري مصطفى عبد الغفار في ورشة العمل التي نظمها مركز القاهرة في المؤتمر العالمي في دربان حول جرائم التطهير العرقي والأبارتايد الإسرائيلي كما نوقشت أيضا في مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي.

خمسون عاما من المذابح الإسرائيلية

دعاء حسين

قامت إسرائيل ككيان عنصرى استيطانى احلالى على اعتبار أنها دوله "اليهود" بكل ما يعنيه ذلك من استخدام شتى الوسائل لتفريغ أرض فلسطين من سكانها الأصليين واستئصال الوجود الفلسطيني والهوية الفلسطينية العربية باعتبارها تشكل النقيض للأيديولوجيا الصهيونية العنصرية التى تقوم على إلغاء الأخر وإنكار وجوده حتى لو استدعى الأمر تصفيته جسديا. ويقول مناحيم بيجن"ينبغى عليكم أيها الإسرائيليون أن لا تلينوا أبدا عندما تقتلون أعدائكم... ينبغى ألا تأخذكم بهم رحمه حتى ندمر ما يسمى بالثقافة العربية التى سنبنى على أنقاضها حضارتنا". وعلى مدى ٥٣ عاما عبرت هذه العنصرية عن ملامح "حضارتها" بطرد وتهجير واسع النطاق للشعب الفلسطيني عبر سلسله من المجازر الدموية، ونهبت أراضى المطرودين والغائبين قسرا لصالح المستوطنين اليهود.

والواقع أن المجازر العنصرية لم تتوقف عند السكان العرب فى أراض فلسطين ١٩٤٨ بل امتدت لتلاحق الفلسطينيين فيما تبقى من أراض فلسطين أو فى الشتات اللبناني،سواء لاعتبارات تتعلق بالأطماع التوسعية الاستيطانية، أو لوأد مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال، أو لاستئصال الوجود الفلسطيني برمته. كما أنها طالت الآلاف من المواطنين العرب الذين كان عليهم أن يدفعوا ضريبة أعمال العدوان ونزعات التوسع الإسرائيلي، أو ضريبة التضامن مع قضيه شعب تسعى العنصرية الإسرائيلية لاقتلاعه من جذوره .

ومن ابرز المذابح والمجازر الإسرائيلية ذات الدلالة الدامغة على الطبيعة العنصرية التى تتضح بها ممارسات دوله إسرائيل ومواطنيها، والمعتمدة بالأساس على شهادات مرتكبيها المترجمة عن أصول عبرية.

أولا: مذابح التطهير العرقى فى عام النكبة

■ مذبحه دير ياسين (٩ أبريل ١٩٤٨): أدت هذه المذبحة مثلما أكد مناحم بيجن "إلى إصابة العرب بهلع لا حدود له جعلهم يهربون بطريقه جماعية، وهو الهرب الذى تحول إلى هرج مجنون وحيوانى،لا يمكن السيطرة عليه، ومن مجموع ٨٠٠ ألف عربى كانوا يعيشون على أرض فلسطين بقى ١٦٥ ألف فقط"فقد تحقق الهدف الرئيسى من هذه المذبحة مثلما خطط له مناحم بيجن وهو"إفراغ البلد من السكان العرب الفلسطينيين تمهيدا لتأهيله بالمستوطنين اليهود"، فبالفعل هيأت هذه المذبحة السبيل لتطهير أكثرمن٤٠٠ قريه عربيه من سكانها الأصليين،ومن حيث الأرقام أفضت إلى مصرع نحو٢٥٠-٣٥٠ فلسطينيا من بين سكان القرية التى لم يكن يتجاوز عدد سكانها الألف نسمه. وتظهر شهادات مرتكبي المذبحة أن العصابات الصهيونية لم تكتف بالقتل فقط وانما أيضا حاولت حرق جثث الضحايا،"فشمعون مونيتا "من منظمه ليحى يعترف بذلك قائلا "اعتقدنا أن الجثث ستشتعل،ولكن لا يمكن إحراق جثث فى الهواء الطلق،ولقد بنى النازيون من أجل ذلك موقدا خاصا يشتعل بدرجه حراره عالية جدا"أما "يشورون شيف" معاون "ديفيد شلتئيل" قائد الهاجاناه بالقدس فإنه يتصل بقائده ليخبره بما رآه قائلا"محرقه .... انهم يحرقون بشرا"

● مجزره الطنطوره (٢٢-٢٣ مايو١٩٤٨):

تفاصيل المذبحة التى حرصت إسرائيل على أن تبقى فى طى الكتمان، كشف عنها بحث علمى أعد مؤخرا للباحث الإسرائيلي "تيودور كاتس"، والذى توصل إلى أن ما حدث بالطنطوره كان"مذبحه على نطاق جماعى "راح ضحيتها ما لا يقل عن ٢٣٠ شخصا من المدنيين العزل.أما قائد المذبحة فى الطنطوره اللواء "بنتس فريدمان"فإنه يبرر القتل العشوائى للعزل فى المذبحه بقوله "كانت حربا.. وفى الحرب يقتل الناس.. عندما ترى عدوا أمامك ليس على جسده ورقه كتب عليها أنه لا ينوى قتلك، أنت تبادر بإطلاق النار عليه.. على هذا النحو انتقلنا من شارع لأخر وبذلك قتل عدد كبير من الناس"

ثانيا: المذابح الإسرائيلية داخل ما تبقى من فلسطين وعلى الحدود المصرية الأردنية:

● مذبحه قبيه (١٤-١٥ أكتوبر١٩٥٣): قبيه هى قرية أردنية تقع على بعد كيلو متر من حدود الأراضى المحتلة من فلسطين، وقد تعرضت لعدوان إسرائيلي وحشى نفذه "أرييل شارون" قائد الوحدة ١٠١ النظاميه فى ذلك الوقت والذى أعترف بالمذبحة قائلا"كانت أوامر القيادة واضحة بشأن التعامل مع سكان القرية ....يجب أن تكون قبيه أمثوله ومثالا، ونجم عن قصف القريه تدمير ٦٥ منزلا ومسجد القريه وخزان المياه الذى يغذيها، واستشهد ٦٧ مواطنا من سكانها.

● مذبحه كفر قاسم (٢٩ أكتوبر١٩٥٦):لم تفرق نيران الجيش الإسرائيلي فى هذه المذبحة بين طفل وامرأه وعجوز ورجل،ذبحوا على أبواب قريه كفر قاسم فسقط منهم ٥٧عربيا وجرح ٢٧ آخرين، وإزاء سخط الراى العام العالمى أحالت إسرائيل ثلاثة من الضباط المسئولين عن المذبحة إلى المحاكمة، وهم القائد"ششنه شادمى"والرائد"مالنكى" والملازم"غبرائيل داهان"، إلى جانب أحد عشر من الجنود، وصدرت أحكام بسجنهم تتراوح بين سبع سنين وسبع عشر سنه، إلا أنه بدا أنها كانت محاكمه صوريه، ولم يمض أي منهم ولا حتى ربع المدة، بل عادوا إلى وحداتهم العسكرية وارتقوا إلى رتب ومناصب أعلى، أما الملازم" غبرائيل داهان" فيصف شعوره أثناء المجزرة بقوله "كنت متعطشا للدم العربى، وقد شربت منه حتى سكرت"وعند سؤاله عن عدد الضحايا الذين قتلهم، أجاب بفخر" ١٥ لقد ضربت الرقم القياسى وكان حظى أفضل من زملائى فى اختيار المكان الذى وقفت فيه"

ثالثا: المذابح الجماعية ضد المدنيين والأسرى المصريين فى حرب ١٩٥٦:

ثلاثة مذابح جماعية اعترف الإسرائيليون بارتكابها بحق المدنيين والأسرى المصريين خلال حرب ١٩٥٦

الأولى: قتل فيها ٤٩عاملا مصريا، وقد وقعت قرب ممر متلا بصحراء سيناء، اشتركت فيها الكتيبة ٨٩٠ مظلات بقياده "رفائيل ايتان". ويعترف العقيد احتياط "دانى وولف" بأنه بالفعل قد تم قتل عمال التراحيل المصريين فى اليوم الثانى ويقول "كانوا ٢٠ أو٣٥ شخصا لا أتذكر عددهم بالضبط.. كانوا يعملون فى تعبيد الطرق.. لم يكن هناك ما يمكن أن نفعله مع هؤلاء العمال فقد تلقينا

موجز ورقه عمل أعدتها الباحثة دعاء حسين تحت إشراف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ونوقشت فى المؤتمر الإقليمي العربى التحضيرى للمؤتمر العالمى ضد العنصرية الذى عقد فى القاهرة بدعوة من مركز القاهرة، كما نوقشت في ورشة العمل التي نظمها مركز القاهرة فى المؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية بدربان فى جنوب أفريقيا.

الأوامر بالتقدم للأمام.. ولم يكن بوسعنا أن نطلق سراحهم.. لقد وقفنا على التلال وقام بعض الضباط بإبعادهم مسافة كيلو متر فى اتجاه الجنوب وبعد ذلك بدءوا يحصدونهم... لقد كان مشهدا سيئا"

الثانية: مذبحه راح ضحيتها عشرات من المصريين كانوا على ظهر شاحنه بمنطقه رأس سدر،وأطلقت عليهم النيران دونما أدنى مبرر تقتضيه الحرب.

بيرو قائد السرية الخامسة من الكتيبه ٨٩٠ يقول: "ما إن أصدرت أوامري بإطلاق النار بدأت أطلق النار بنفسى من رشاشتى، بدأت أفرغ الخزائن فى ركاب الشاحنة... لكنهم ظلوا واقفين... كأن الرصاص يدخل من جانب ويخرج من الجانب الآخر دون أن يثقب بطونهم..عندما طلبت وقف إطلاق النار واقتربت من الشاحنة فهمت السبب.. كانت الشاحنة مكدسة جدا لدرجه عدم وجود مكان للسقوط على الأرض كل من مات مات واقفا".

الثالثة: مذبحه قتل خلالها ١٩٠جنديا مصريا وقعوا فى الأسر فى شرم الشيخ بواسطة أفراد الكتيبه٨٩٠ .

المقدم (احتياط)" عاموس نئمان" يقول"لقد كنا مثل الإعصار الذى يحطم كل ما يصادفه فى طريقه.. إنني أعترف إنني لم أفكر فى تلك اللحظات فى التوقف ولو لمرة واحدة..كنت استبدل خزانات الرشاش مثل المجنون..كنا نصطادهم بلا أى قواعد وكان التفسير الوحيد لذلك هو الكراهية للعدو.. لقد دخلت هذه الحرب بكأس مليئه بالكراهية وأفرغتها تماما".

رابعا: أعمال القتل الجماعى للمدنيين والأسرى المصريين خلال حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف.

كشف عنها المؤرخ العسكرى الإسرائيلي "آرييه يتسحاقى"، حيث قام الجيش الإسرائيلي بارتكاب العديد من المذابح الجماعية خلال حرب يونيو ١٩٦٧طالت نحو ٩٠٠ من الجنود والضباط المصريين بعد قيامهم بتسليم أنفسهم وأسلحتهم.

خامسا: أبرز المذابح الإسرائيلية داخل لبنان:

● مذبحه صبرا وشاتيلا (١٦-١٨سبتمبر ١٩٨٢): كان الهدف الأساسي من هذه المذبحة هو استئصال الوجود الفلسطينى داخل لبنان، وقد استطاعت إسرائيل استثمار الصراعات الطائفية الدائرة على الساحة اللبنانية فى ذلك الوقت، ووجدت ضالتها فى ميليشيات الكتائب اللبنانية والتى كانت مهيأة بعد مقتل زعيمها بشير الجميل لارتكاب أفظع المجازر، والتى وقعت وذلك من خلال التنسيق المباشر مع إسرائيل والدعم والرعاية الكاملة من قبل جنرالاتها. حيث استيقظ سكان مخيمى صبرا وشاتيلا على أصوات الطائرات الإسرائيلية التى حلقت على ارتفاع منخفض، بينما كانت القوات الإسرائيلية تحكم حصارها على المخيمين، وبعد ذلك بوقت قصير كانت أصوات القنابل تدوى، وبعد تلقى قاده الجيش الإسرائيلي التأكيدات من أن الميليشيات اللبنانية جاهزة للاقتحام قام الجنرال "أمير دروري"قائد المنطقة الشمالية بالأتصال هاتفيا بوزير الدفاع الإسرائيلي ليخطره"ان أصدقائنا يتقدمون فى المخيمات وقد رتبنا دخولهم... تهانينا"وأجاب شارون" إن عملية أصدقائنا موافق عليها"، استمرت المذابح فى المخيمين حوالى أربعين ساعة دون انقطاع، وخلال الليل بعد انقطاع النور عن بيروت الغربيه أطلق الإسرائيليون القنابل المضيئة لتسهيل مهمة القتلة، أما وقائع المذبحة التى راح ضحيتها ما لا يقل عن ٢٠٠٠من سكان المخيمين رصدها الكاتب الصحفى الإسرائيلى "آمنون كابليوك" حيث يقول: "خلال الساعات الأولى قتل المسلحون مئات الأشخاص، فى حالات عديدة بتروا أعضاء ضحاياهم قبل القضاء عليهم، وكانوا يسحقون رؤوس الأطفال والرضع على الجدران. نساء وصبايا اغتصبن قبل أن يذبحن بالبلطات أحيانا.. كان الرجال يجرون من بيوتهم ليعدموا جماعيا وعلى عجل فى الشارع بالبلطة والسكين"، في أعقاب المذبحة الوحشية شكلت إسرائيل لجنة تحقيق عرفت باسم لجنه كاهانا، التى وصفت فى تقريرها موقف الحكومة الإسرائيلية بالإهمال، واعتبرت المذبحة مجرد غلطه فظيعة يؤسف لها،إلا أن اعترافات القتلة أكدت أن المذبحة ارتكبت عمدا وجرى التخطيط لها بشكل مسبق، فقد نقلت صحيفة الجيرزولم بوست الإسرائيلية أن آرييل شارون قد أعترف بأن مجلس الوزراء الإسرائيلي وافق على اشتراك ميليشيات الكتائب اللبنانيه فى الحرب إلى جانب القوات الإسرائيلية، وأضاف أنه أتفق هو ورفائيل ايتان رئيس الأركان على إدخال الكتائب المخيمات لتطهيرها من ٢٠٠٠مقاتل فلسطينى، وأن مجلس الوزراء قد صادق على هذا القرار فى اجتماعه بتاريخ ٦-٩-١٩٨٢.

● عناقيد الغضب ومجزره قانا (١١-١٨أبريل ١٩٩٦): عناقيد الغضب هى الاسم الحركى لسلسله من عمليات القصف اليومى لعشرات من القرى والمدن اللبنانية التى بدأت فى الحادى عشر من أبريل ١٩٩٦وتوجت فى الثامن عشر من أبريل بمجزره قانا التى راح ضحيتها ١٠٩ من المدنيين الذين احتموا بمركز القوات الدولية الفجيعة التابعة للأمم المتحدة متوهمين أن إسرائيل يمكن أن تحترم الحصانة التى يتمتع بها الموظفون الدوليون وهيئاتهم.

وتشكل هذه المذابح وغيرها من الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية انتهاكات جسيمه لقواعد القانون الدولى الإنساني بصفة عامه وعلى وجه الخصوص اتفاقيه جنيف الثالثة الخاصة بحماية الأسرى واتفاقيه جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين فى زمن الحرب والاحتلال الحربى. وتعد هذه الجرائم بمثابة جرائم حرب كما حددها البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع، كما تعتبر بمثابة جرائم ضد الإنسانية وفقا لمفاهيم القانون الدولى التى تطورت وصولا إلى المحكمة الجنائية الدولية. والى حين أن تصبح المحكمة الجنائية الدولية واقعا ملموسا، لا يبدو ثمه إمكانيات لإنشاء محكمه دوليه خاصة لمرتكبو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من الإسرائيليين،فى ظل الفيتو الأمريكى الكفيل بإجهاض أى مشروع قرار يرمى إلى معاقبة إسرائيل على مذابحها وجرائمها المتواصلة. فإن الأمر يتطلب دعوه الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيه جنيف الرابعة لأن تتحمل مسئوليتها في ملاحقه المتهمين بارتكاب مخالفات جسيمه للأتفاقيه أو الأمر بارتكابها وبتقديمهم للمحاكمة.

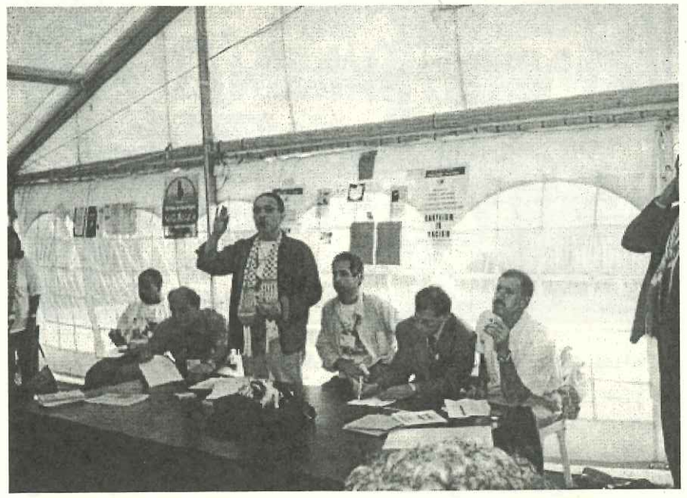

اجتماع المجموعة العربية في ديربان ويظهر على المنصة بهي الدين حسن يقدم تقريراً عن عمل السكرتارية العربية في الفترة ما بين مؤتمر القاهرة التحضيري حتى بدء أعمال مؤتمر ديربان كما يظهر أعضاء السكرتارية- من اليمين لليسار، أمير مخول، خضر شقيرات، شوقي العيسى، راجي الصوراني، يسري مصطفى.

لماذا نجحت منظمات حقوق الإنسان في دربان؟*

بهي الدين حسن

أكتب هذا المقال بعد ساعات قلائل من أهم وأكبر أحداث المؤتمر العالمي ضد العنصرية الذي مازال منعقدا في دربان بجنوب أفريقيا فقد خرجت مظاهرة لا يقل عددها عن ٦٠ ألف شخص ترفع الشعارات المضادة للعولمة والخصخصة والعنصرية الإسرائيلية.

قام بتنظيم هذه المظاهرة تحالف عدة حركات اجتماعية من جنوب أفريقيا بالتعاون مع سكرتارية التجمع العربي للمنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر، والتي بادرت بنشر إعلان خاص في أكبر الصحف اليومية عن المظاهرة قبل انطلاقها بيوم.

بالنسبة لأي شخص غريب يقترب من المظاهرة، فإن الانطباع الأول والثاني والثالث الذي سيخرج به هو أن هذه المظاهرة من أجل فلسطين وضد إسرائيل، ولن يدرك أن المظاهرة لها أهداف أخرى إضافية، إلا ربما بعد أن ينخرط فيها لفترة، ويستمع إلى بقية الهتافات، ويقرأ بقية اللافتات!

فالإعلام التي ترفرف على المظاهرة فلسطينية، وأكبر عدد من اللافتات كان لفلسطين، بينما كان الآلاف يرتدون فانلات "تي شيرت"، إما عليها صورة الشهيد محمد الدرة مع شعار يدين نظام الفصل العنصري "الأبارتيد" الإسرائيلي، أو فانلات حمراء مكتوب عليها "الصهيونية عنصرية"، وهذه ا لفانلات كانت هى الزي الرسمي لأغلبية منظمي المظاهرة من جنوب أفريقيا. إلى جانب ذلك كان الآلاف يلتفحون بالحطة الفلسطينية الشهيرة "الكوفية".

جدير بالذكر أن سكرتارية التجمع العربي كانت قد رتبت شحن نحو خمسة آلاف كوفية فلسطينية من عمان وغزة والقاهرة، كما قامت بتجهيز خمسة آلاف "تي شيرت" في دربان نفسها بجنوب أفريقيا، وذلك بواسطة فريق العمل الذي انتقل إلى هناك قبل بدء المؤتمر بعشرة أيام، لإعداد الترتيبات اللوجستيكية للأنشطة العربية.

قلت أنه أهم وأكبر أحداث المؤتمر العالمي، لأن الرسالة التي حملتها هذه الجموع قد نجحت في أن تخترق جدار التآمر على المؤتمر، بفرض فيتو أمريكي مسبق على جدول أعماله، يسعى للحيلولة حتى دون وضع قضية فلسطين على بساط المناقشة. وصارت هذه الرسالة حديث وسائل الإعلام في كل العالم، في نفس يوم افتتاح المؤتمر الحكومي، الذي اختير كتوقيت لانطلاق المظاهرة للإعلان بقوة عن أن الشعوب ممثلة بحركاتها الاجتماعية ومنظماتها غير الحكومية لها رأي آخر، في عدة قضايا وعلى رأسها فلسطين ضحية العنصرية الصهيونية وتواطؤ المجتمع الدولي وتستره عليها.

لقد تناول عدد من الزملاء وأعضاء سكرتارية المج موعة العربية من زوايا مختلفة تفاعلات الإعداد للمؤتمر وديناميات منظمات حقوق الإنسان العربية. وأظن أن هذا الحدث/ المظاهرة تلقي أضواءا كاشفة أوسع على هذه التفاعلات، وتثير أسئلة جديدة عن الكيفية التي نجحت بها هذه المنظمات في التأثير بهذه الفاعلية -ربما بدرجة غير مسبوقة في العمل العربي المشترك- داخل مؤسسا ت ومنتديات المجتمع الدولي.

التخطيط - التخطيط..

لقد بدأت الترتيب التنظيمي والعمل للمشاركة العربية المنسقة في هذا المؤتمر منذ عام، وجرى أول اجتماع عربي للبحث في هذا الأمر، خلال المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي الذي عقده مركز القاهرة لدراسات حقوق

* نشر بالأهرام بتاريخ ٣ / ٩ / ٢٠٠١

الإنسان في أكتوبر الماضي بالقاهرة، حيث خصصت إحدى جلسات المؤتمر لمناقشة هذا الأمر، ولطبيعة جدول الأعمال العربي، واتفق خلال ذلك الاجتماع على أن يتولى مركز القاهرة مهام التنسيق العملي.

على الصعيد السياسي، لم تبدأ المهمة من فراغ، والفضل في ذلك للمؤتمر الدولي الأول للحركة، الذي عقده مركز القاهرة في المغرب قبل عامين بمشاركة أربعين منظمة عربية لحقوق الإنسان، الذي انتهى إلى وثيقة عرفت بإعلان الدار البيضاء، أوضحت فيه موقف المنظمات العربية من القضايا الرئيسية للعنصرية في العالم العربي، وخاصة العنصرية الصهيونية، وممارسات التمييز العنصري الأخرى داخل العالم العربي، وخاصة إزاء الأقليات القومية والعمالة المهاجرة العربية وغير العربية.

ثم تم تعزيز وتفعيل الوثائق البرنامجية المرجعية، بما انتهى إليه المؤتمر الدولي الثالث للحركة، الذي عقده مركز القاهرة في الرباط في فبراير الماضي أي منذ ٦ شهور فقط- والذي خصصه لقضايا اللاجئين الفلسطينيين في العالم العربي.

ثم جاء المؤتمر الإقليمي التحضيري الذي نظمه مركز القاهرة قبل المؤتمر العالمي بشهر واحد، ليضع الملامح الأخيرة للتحرك الجماعي العربي على الصعيدين الفكري/ السياسي/ البرنامجي، والتنظيمي.

فيما يختص بالصعيد البرنامجي، سيلاحظ القارئ لإعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الرابع، أن التوصيات الرئيسية الخاصة بالعنصرية الصهيونية وداخل العالم العربي، تكاد تكون منقولة بنصها حرفيا من إعلان الدار البيضاء الصادر عن المؤتمر الأول قبل عامين وإعلان الرباط الصادر عن المؤتمر الثالث، وربما كان الجديد والأهم في إعلان القاهرة هو تبنيه لتوصيات تتعلق بقضايا العنصرية خارج العالم العربي، وخاصة فيما يتعلق بالسكان الأصليين في أوروبا وأمريكا الشمالية واللاتينية، والاسترقاق في أفريقيا، والمنبوذين في آسيا، والتمييز ضد العمالة المهاجرة والمرأة في العالم.

هذه الإضافة النوعية في إعلان القاهرة ترجع إلى عاملين أساسيين، الأول: هو أخلاقي ومبدئي، يتعلق بأنه لا يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان إلا أن يطبقوا معيارا واحدا على كافة القضايا، ومن ثم فإن المعيار الذي نطبقه على إسرائيل، يجب أن يحكم موقفنا من كافة الممارسات العنصرية الأخرى في العالم، بما في ذلك بالطبع العنصرية العربية.

العامل الثاني: هو سياسي وحركي، بهدف تعزيز التحالفات المشتركة مع المنظمات غير الحكومية في العالم حول جدول الأعمال العربي، وخاصة مركز الثقل فيه، أي فلسطين.

وانطلاقا من هذين الاعتبارين، فإن المشاركين في مؤتمر القاهرة، ضموا إلى جانب المنظمات العربية، منظمات أفريقية وآسيوية ودولية، كما أن جدول أعمال المؤتمر قد ضم أيضا أبرز الهموم الأفريقية والآ سيوية وللسكان الأصليين، وأفرد لها جلسات خاصة.

التنظيم .. التنظيم

الإنجاز الثاني الأهم لمؤتمر القاهرة، هو التنظيم، وهو الإنجاز الأكثر أهمية، وقد يكفي ما حدث في ديربان للتدليل على ذلك.

فخلال مؤتمر القاهرة، تشكلت سكرتارية للتنسيق (من ١٥ عضوا) بين المنظمات العربية خلال الفترة السابقة على المؤتمر، وأثناء المؤتمر، وروعي في تشكيلها عدة اعتبارات، برهن الزمن على صوابها، وهى أن تجمع بين أبرز المنظمات التي تقوم بمهام التنسيق الفعلي فيما بينها للمنظمات العربية (مركز القاهرة، جمعية القانون، تحالف اتجاه، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان)،والشخصيات التي احتلت مواقع مؤثرة في عملية التحضير الدولية للمؤتمر، ممثلو بعض المنظمات التي برهنت على جدية في التحضير للمؤتمر، عدد من المسئولين العرب الذي يحتلون مواقع لصنع القرار داخل منظمات دولية لحقوق الإنسان.

من بين هذه السكرتارية تشكلت سكرتارية أقل عددا (٥ أعضاء) لإدارة التنسيق العربي خلال الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية الدولية في جنيف في أوائل أغسطس. وقد قام هذا التشكيل بمهامه بكفاءة فاقت توقعات المبادرين بهذه الخطوة.

فعلى المستوى السياسي تصدى باسم كل المنظمات العربية للموقف الابتزازي الأمريكي، ولتصريحات ماري روبنسون الخاضعة له، وعبر عن ذلك ببيانات صحفية ورسائل إلى ماري روبنسون وجورج بوش، ثم ببيان شامل يعبر عن موقف المجتمع المدني العربي من قضايا المؤتمر، صدر في أول أيام المؤتمر.

وعلى المستوى الحركي تصدت السكرتارية لمناورات المنظمات الصهيونية في اجتماع جنيف، وأفشلت تماما كل محاولاتها للضغط على اللجنة الدولية المشرفة على المؤتمر غير الحكومي للتراجع عن التوصيات الخاصة بفلسطين والتي تكاد تتطابق مع توصيات إعلان القاهرة.

وفي ديربان قامت السكرتارية العربية بتوزيع جديد للمسئوليات، يراعى الاستفادة من أكبر عدد ممكن من الطاقات، فضلا عن مهمات الإدارة اليومية ومرونة اتخاذ القرارات في وقت قصير. وقامت بتوزيع قواها ما بين أهم الندوات وثيقة الصلة ب القضايا العربية، ومراعاة التصدي في نفس الوقت للنشاط المضاد للمنظمات الصهيونية.

وفي ذلك الميدان الأخير، كانت هنا قصص لا تنتهي حول المواجهات اليومية المتجددة. فقد كانت هناك مظاهرة يومية على الأقل داخل المؤتمر من أجل فلسطين، وبينما كانت المظاهرات العربية تجد التفافا واسعا من المشاركين غير العرب، فإن المنظمات الصهيونية لم تجد مشاركا واحدا من خارجها يقف معها للهتاف المضاد ضد العرب.

من أهم مواقع المواجهة مع المنظمات الصهيونية، كانت الندوة الخاصة التي نظمتها تحت عنوان "معاداة السامية". وكانت السكرتارية العربية قد قررت في أحد اجتماعاتها اليومية السابقة عن المؤتمر في ديربان، ألا ينحصر التحرك العربي باتخاذ مواقع دفاعية عما تم إنجازه في وثيقة جنيف، بل يجب اتباع سياسة هجومية تقوم على تعزيز وتطوير ما أمكن الحصول عليه، والتدخل أيضا في الصياغات التي حصلت عليها المنظمات الصهيونية في الفقرات المعنونة

بمعاداة السامية، وكذلك بالمشاركة النشيطة في ندوات هذه المنظمات.

منذ بداية المؤتمر، كانت الجماعات الصهيونية قد أدركت أنها خسرت سلفا، فقد كانت في حالة عزلة موحشة، وكان مناخ التعاطف مع فلسطين جارفا، دون أن ينطق بكلمة أو بهتاف، يكفي أن عينيك تصطدم كل لحظة بالفانلات والكوفيات الفلسطينية حول رقبة وعلى صدور عدد هائل من المشاركين كل يوم.

لذا قررت الجماعات الصهيونية ألا تفتح باب المناقشة في ندوتها، فاستهلكت نحو ثلاث ساعات في مداخلات مطولة مملة تستدر العطف والدموع على الضحايا اليهود الذين سقطوا منذ نحو ٦٠ عاما، وتصمت تماما عن الضحايا الذ ين يسقطون كل يوم منذ ٥٣ عاما على أيدي أبناء ضحايا الهولوكست الأول.

لم يتردد المشاركين العرب في ندوة "معاداة السامية" في كسر حاجز الصمت، فصاحوا من داخل القاعة مطالبين بوقف عملية "غسيل المخ"، ومنح الفرصة للقاعة للمشاركة في المناقشة وطرح الأسئلة. وصرخ أب أحد الشهداء الفلسطينيين، في وجه أحد المتحدثين، مؤكدا أنه ضابط سابق، إنه هو الذي أمر بقتل ابنه أمام عينيه. وانضم آخرين لصيحات الاحتجاج على عدم احترام لوائح المؤتمر، التي تحث على إتاحة وقت كافي للمستمعين للمناقشة فاضطرت الجماعات الصهيونية إلى وقف الندوة للراحة، وعندما عادت الندوة لاستئناف أعمالها قرروا التهرب من المناقشة العامة، وذلك بتقسيم الحاضرين إلى ست حلقات مناقشة!، فأثار ذلك موجة احتجاج أكبر، انضم إليها عدد من اليهود المعادين لإسرائيل وللصهيونية، وكان بعضهم يحمل لافتات كبيرة بهذه المعاني بينما قام بعض المشاركين العرب بحمل صور لضحايا الانتفاضة وخاصة من الأطفال، وداروا بها بين صفوف الحاضرين. وكاد الأمر يتطور إلى اشتباكات بالأيدي. ومع إصرار الصهاينة على فرض هذا الأسلوب، لم ينسحب العرب، وشاركوا في حلقات المناقشة وشارك معهم اليهود المعادين للصهيونية، حيث قاموا بفضح الممارسات العنصرية. وبعد الندوة قامت مجموعة من هؤلاء اليهود من الأوروبيين بتقديم شكوى إلى إدارة المؤتمر ضد الجماعات الصهيونية المنظمة للندوة لأنها لم تحترم قواعد المؤتمر، وطالبوا بعدم الالتفات إلى التوصيات المقدمة منها.

المجتمع المدني.. المجتمع المدني

في إحدى الندوات التي نظمها المؤتمر حول فلسطين، كان المتحدث هو المفكر القومي المعروف عزمي بشارة، الذي تساءل بسخرية ومرارة عن دوافع بعض الحكومات العربية لحث الإدارة الأمريكية على التحرك بفعالية في الشرق الأوسط، بينما نعرف جميعا أن كل تحرك فعال لكل الإدارات الأمريكية يكون دائما لدعم إسرائيل، وعلى حساب فلسطين. وطالب عزمي بشارة بالتوجه إلى المجتمع المدني الأمريكي والأوروبي، إلى المنظمات غير الحكومية هناك، فهى القادرة على تغيير توجهات الرأي العام، ومن ثم التأثير على مواقف حكوماتها في المستقبل. وهذا يتطلب قبل كل شئ تحرير المنظمات غير الحكومية العربية من القيود القانونية على نشاطها ووقف الحملات الإعلامية المنظمة ضدها، لتتفرغ للعمل على جبهة واحدة، جبهة الحقوق الفردية والجماعية لشعوبها.

في هذا الإطار، من الضروري ملاحظة أن الحكومات العربية لم تستطع عقد مؤتمر إقليمي للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، ولم تعقد اجتماعا واحدا رسميا في إطار الجامعة العربية مخصص لهذا الغرض، وبل قوبلت مبادرة الحكومة المغربية بالدعوة لعقد مؤتمر حكومي بمعارضة أدت إلى اعتذار المغرب عن استضافته. وكانت وزارة حقوق الإنسان في المغرب قد تشاورت مع مركز القاهرة بهدف عقد مؤتمر عربي غير حكومي موازي للمؤتمر الحكومي الذي لم ينعقد.

يبقى في حدود ما تسمح به هذه المساحة المحدودة، الإشارة إلى أن النجاح الهائل الذي حققته منظمات حقوق الإنسان العربية في مؤتمر العنصرية لا يخفي بعض المظاهر السلبية الملازمة للعمل العربي، وأبرزها عدم توافر الإمكانيات المادية -والتي تحمل أعبائها المنظمات الأربع الرئيسية فقط- وعدم تقدير الأهمية الحاسمة للانضباط وعمق الالتزام خلال الفترة القصيرة "الحربية" التي تستغرقها مؤتمرات كهذه. هذا فضلا عن بروز اعتبارات الوجاهة الشخصية والتنظيمية لدى بعض المنظمات المصرية، وطغيانها لديها على اعتبارات المصلحة العامة لمجموع المنظمات العربية ولقضيتها المركزية. ولكن الالتفاف الجماعي للأغلبية الساحقة من المنظمات العربية المشاركة ساعد على تحجيم آثار بعض الممارسات السلبية، لينتهي ذلك في الساعات الأولى من اليوم الأول للمؤتمر. ويتفرغ الجميع للمساهمة في الإنجاز الكبير الذي تحقق،والذي لعبت المنظمات الفلسطينية دورا حاسما في تحقيقه. ولكن ذلك موضوع آخر.

إسرائيل تتعقب المشاركين في مؤتمر دربان

واصلت سلطات الأمن الإسرائيلية التحرش بوفد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي شاركت في المؤتمر العالمي ضد العنصرية بد ربان بجنوب أفريقيا، إذ قام ضباط الأمن التابعون لشركة العال ومطار بن جوريون بإجراء تحقيق سياسي مع العائدين، اشتمل على أسئلة تتعلق بطبيعة النشاط الذي قاموا به في دربان، والأشخاص الذين تعاونوا معهم أو اتصلوا بهم، وأسماء مؤسسات التمويل التي مولت سفرهم ونشاطهم .

الدفعة الأخيرة شملت:

رنا النشاشيبي: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالقدس.

سوسن داوود: لجنة الأربعين قرية غير المعترف بها بإسرائيل.

مونيكا طرزي: تحالف المنظمات غير الحكومية العربية في إسرائيل (اتجاه).

أحمد حبيب الله: جمعية أصدقاء المعتقل والسجين.

وقد منع ضباط الأمن الإسرائيليون في شركة العال بجوهانسبرج، ريس جونسون (البريطاني الجنسية المتطوع مع جمعية القانون بالقدس)، من ركوب الطائرة، عندما رفض الإجابة على بعض الأسئلة.

احتفالا بالإنجاز العربي في دربان

أقامت سكرتارية تجمع المنظمات العربية المشاركة في مؤتمر دربان حفل استقبال فور انتهاء الجلسة الختامية للمنتدى غير الحكومي، احتفالا بالإنجاز الذي تحقق في دربان، وتكر يما للمحلل السياسي مروان بشارة بمناسبة صدور الطبعتين الإنجليزية والعربية من كتابه "إسرائيل/فلسطين سلام أم فصل عنصري؟ والذي أصدر مركز القاهرة طبعته العربية وأعد مقدمتها الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل.

تناول بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة، وراجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، وخضر شقيرات مدير جمعية القانون بالقدس، في كلماتهم خلال حفل الاستقبال دلالات الإ نجاز الذي تحقق والجهود المفصلية التي ساهمت في تحقيقه، وحيا بهي الدين حسن بشكل خاص دور المنظمات الفلسطينية وسكرتارية المجموعة العربية والعديد من الفعاليات الدولية التي مدت يد العون والمشورة للمجموعة العربية في دربان وخلال الجهود التحضيرية، كما أشى بشكل خاص على التضامن الرائع من قبل شبكة المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا، والتي منحت المجموعة العربية امتيازا لم تحظ به مجموعة أخرى، بتخصيصها قاعة خاصة للمجموعة حملت اسم القاعة رقم ١٩٤ إشارة إلى قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يكفل حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فضلا عن توفيرها للتسهيلات اللوجيستكية اللازمة لعمل المجموعة العربية والفلسطينية ناهيك عن دورها الرائع في تنظيم المسيرة العالمية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

حضر حفل الاستقبال العديد من ممثلي الوفود المصرية والعربية والدولية، وألقى أمير سالم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (مصر) كلمة أعرب من خلالها عن تقديره للنجاحات التي تحققت ولدور المجموعة العربية والفلسطينية في هذا النجاح مشيرا إلى أنه كان يتمنى أن يكون منخرطا في أعمال هذه المجموعة، وأعرب عن تطلعه لفتح صفحة جديدة بيضاء للعمل المشترك مع منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية.

العار لأمريكا والهجوم على ماري روبنسون

نظمت المنظمات الأمريكية غير الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي مظاهرة أمام مقر المؤتمر الحكومي، احتجاجا على قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من المؤتمر، وكان الهتاف الرئيسي فيها "العار لأمريكا".

كما نظمت المنظمات غير الحكومية البرازيلية المشاركة في المؤتمر مظاهرة حاشدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية احتجاجا على انسحابها.

وقد عقدت سكرتارية تجمع المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي مؤتمرا صحفيا في دربان، انتقدت فيه الموقف الأمريكي الانسحابي من المؤتمر، ومحاولة تقديم القضية الفلسطينية ككبش فداء لهذا الموقف المتخاذل، الذي اعتبره المتحدثون في المؤتمر بمثابة إعلان عن تخلي أمريكا عن مسئولياتها الدولية في حماية ضحايا العنصرية، واستبداله بحماية الدولة العنصرية في مواجهة الإجماع العالمي.

تحدث في المؤتمر الصحفي عضوي السكرتارية خضر شقيرات مدير جمعية القانون، بالقدس، وأمير مخول منسق تحالف المنظمات غير الحكومية العربية في فلسطين ٤٨.

وقد صدر بشكل رسمي إعلان مؤتمر المنظمات غير الحكومية، وتم تسليمه للسيدة ماري روبنسون مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، التي عقدت مؤتمرا صحفيا أعربت فيه عن تحفظها على اللغة الملتهبة لبعض فقرات الإعلان. وكان قد سبق ذلك فشل آخر محاولتين لتعديل الإعلان.

الأولى بتدمير نص الوثيقة على الكومبيوتر بطريقة غير معروفة، ولكن أمكن استعادته من جديد من خلال الأقراص الاحتياطية.

الثانية من خلال ماري روبنسون، التي أرسلت مندوبا باسمها لإقناع سكرتارية التجمع العربي بقبول حذف بعض الصياغات التي تدين إسرائيل، أو عدم ذكر إسرائيل بالاسم. ولكن السكرتارية العربية أبلغت رفضها القاطع لأي تدخل في الإعلان بعد أن اعتمده المؤتمر.

وقد واجهت ماري روبنسون موجة انتقاد حادة من المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي، حيث رفضت استلام الإعلان بشكل رسمي من اللجنة التنفيذية الدولية للمؤتمر، وأعلنت أنها لن توصي المؤتمر الحكومي بأن يأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تضمنها الإعلان.

فقد هاجم ممثلو المنظمات غير الحكومية موقف ماري روبنسون، وقالوا أنه اعتداء على إرادة المجتمع المدني في العالم، وانتهاك لقواعد العمل الديمقراطي ومبادئ حقوق الإنسان، التي يفترض أن منصب السيدة ماري روبنسون قد أنشأته الأمم المتحدة لرعايتها وليس لانتهاكها.

لم تحضر ماري روبنسون الاجتماع، ولكن موظفي الأمم المتحدة سارعوا لتهدئة خواطر ممثلي المنظمات غير الحكومية، الذين قالوا أن ماري روبنسون لا تملك أي سلطة للبت في مصير إعلان خرج نتيجة لحوار ديمقراطي بين أكثر من عشرة آلاف مشارك، بل إن عليها الامتثال لإرادتهم المعبرة عن إرادة المجتمع المدني العالمي.

وقد أعرب المشاركون عن دهشتهم واستيائهم من قيام المفوض السامي لحقوق الإنسان بتوظيف منصبه لمنع انتقاد دولة بعينها ترتكب جرائم يومية ضد حقوق الإنسان، وذلك في مؤتمر مخصص للاستماع لصوت الضحايا.

وقد تهربت ماري روبنسون من حضور مراسيم استلام إعلان مؤتمر المنظمات غير الحكومية أكثر من مرة، واعتذرت عن الجلسة العامة الرسمية التي تحددت لهذا الغرض بدعوى أن لديها ارتباطات أخرى.

لقطات للتضامن مع الشعب الفلسطيني في دربان وليس في القاهرة!

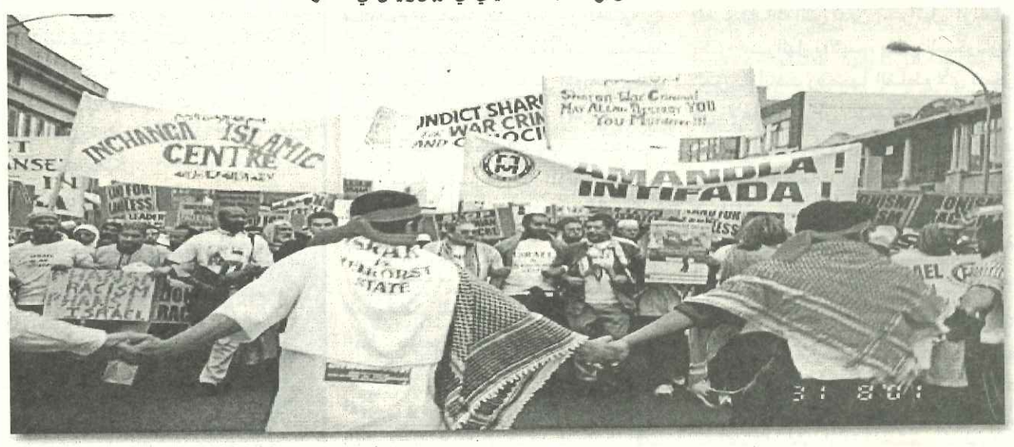

المسيرة العالمية بدربان والمسيرة المحاصرة بالقاهرة

في دربان وعلى مدى ثلاث ساعات على الأقل انطلق طوفان بشرى من مختلف الجنسيات يجوب الشوارع الرئيسية للمدينة التي استضافت المؤتمر العالمي ضد العنصرية، ويعبر عن تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني ونقمته الهائلة على الصهيونية العنصرية ونظام الأبارتهيد الإسرائيلي وعلى السياسات الأمريكية التي تقدم الدعم المطلق للاحتلال الاستيطاني لأرض فلسطين. أعداد غفيرة تسابقت على ارتداء الكوفية الفلسطينية التي قررت المجموعتين العربية والفلسطينية أن تكون رمزا للتضامن مع الشعب الفلسطيني في هذه المسيرة ا لتي انخرط فيها أعداد تتراوح بين ٤٠- ٦٠ ألف وفقا لتقديرات غير عربية.

وعلى مدى هذه الساعات الثلاث كان السؤال الذي يلح على المشاركين العرب في هذه المسيرة، هل يمكن أن يجد الشعب الفلسطيني مثل هذا المستوى من التضامن دخل أي عاصمة عربية، وهل كان من الممكن أن يجد العرب مثل هذا الدعم للقضية الفلسطينية لو قدر لأي دولة عربية أن تستضيف مثل هذا المؤتمر؟

الإجابة البديهية كانت بالطبع بالنفي، فلا توجد دولة عربية واحدة لديها استعداد للمغامرة بأن تسمح لمواطنيها، بالتعبير عن آرائهم أو مطالبهم من خلال المسيرات السلمية حتى ولو تعهد منظمي هذه المسيرات بأنهم سيلتزمون في شعاراتهم بعدم المساس بأية حكومة عربية، وحتى لو كان موقف المسيرة لا يتعارض مع المواقف الرسمية المعلنة على الأقل.

لكن الإجابة عمليا جاءت بأسرع ما يمكن وعبرت عنها المسيرة التي دعت إليها للجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية من أجل التظاهر أمام السفارة الأمريكية احتجاجا على سياساتها المعادية للحقوق الجماعية للشعوب وباعتبارها الراعي الأول للنظم العنصرية في العالم، فهامش الديمقراطية المصرية لم يسمح بأكثر من تجمع بضعة مئات من المواطنين أمام مبنى مجمع التحرير تحاصرهم بضعة آلاف من قوات الأمن المركزي والقوات الخاصة التي حالت دون انضمام أعداد كبيرة من المواطنين لتجمع المتظاهرين وحرصت حتى على منع وصول هتافات المتظاهرين إلى المارة بعد أن أقامت كردون محكم على ساحة أرض مجمع التحرير وعلى كل المداخل المؤدية اليه. ولم يتمكن المشاركون في المسيرة من التحرك ولو لبضعة أمتار باتجاه السفارة الأمريكية.

والمؤكد أن مشاهد المسيرة العالمية في دربان، ومشهد حصار المسيرة المصرية بالقاهرة كاشفة في حد ذاتها على أن تحرير فلسطين ونصرة الشعب الفلسطيني لن يتأتى الا عبر تحرير الإنسان العربي من القيود الجائمة على حرياته والتي تمنع حتى من تقديم أبسط صور الدعم المعنوي لشعب يخوض منفردا معركة ضارية في مواجهة بطش دولة الاحتلال الاستيطاني العنصري.

في مؤتمره الصحفي بالقاهرة

لوك واليين: نملك من الأدلة ما يكفي لمحاكمة شارون وإدانته

صابرا وشاتيلا جريمة إبادة عنصرية

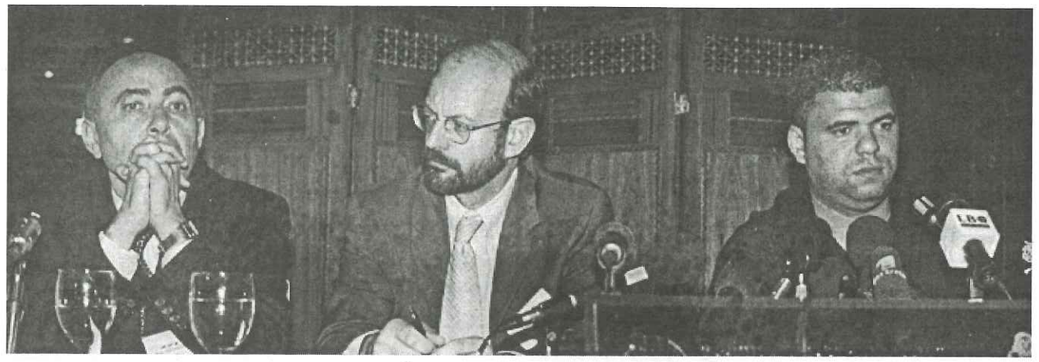

محي الدين سعيد

أكد لوك واليين المحامي البلجيكي الذي قام برفع الدعوى القضائية ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون أن مجازر صابرا وشاتيلا تعد من أبشع الجرائم منذ الحرب العالمية الثانية، مشددا على أن هذه المجازر لم تكن مجرد جريمة حرب وإنما جريمة إبادة وجريمة عنصرية لم يكن الهدف منها سياسيا وإنما الهدف إبادة جماعية قومية.

أضاف واليين في المؤتمر الصحفي العالمي الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتنسيق مع مركز المراسلين الأجانب بالقاهرة أن الأدلة التي لديه حتى الآن كافية لمحاكمة و إدانة شارون والمتورطين في هذه المجازر سواء في إسرائيل أو لبنان.

أوضح واليين أن موافقة القضاء البلجيكي على نظر الدعوى القضائية الخاصة بمذبحة صابرا وشاتيلا ليس لها أي مدلول سياسي وليس معناها أن بلجيكا تأخذ موقفا مسبقا من أحد طرفي القضية ولكنها تأتي في إطار قانوني ووفقا لمبادئ القانون البلجيكي الذي يسمح بإقامة الدعاوى ضد المسئولين عن ارتكاب جرائم الحرب ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وأن هذا م ا أقره القانون الدولي وأدخلت على أساسه تعديلات في القانون البلجيكي عام ١٩٩٣ . تتيح تعقب ومحاكمة مجرمي الحرب .

كشف واليين عن أن المسئولين الإسرائيليين يأخذون القضية بشكل جدي مشيرا إلى أن المستشار القانوني لشارون قدم استقالته م ؤخرا من منصبه كموظف عام ليعمل كمحام خاص لشارون ويدافع عنه في هذه القضية.

وأشار إلى أنه رغم اكتمال الأدلة لإدانة شارون إ لا أنه بالنسبة لأمر الاعتقال فهو يتوقف على قرار المحكمة وسلوك الدول تجاه الأشخاص الذين يتعين ملاحقتهم حيث من الممكن أن يقوم الأشخاص المطلوب القبض عليهم بالبقاء في بلادهم وعدم مغادرتها أبدا وهو ما يصعب من مهمة القبض عليهم.

واستطرد أنه يعتقد أن سيصدر في نهاية العام الجاري قرار من شأ ن ه أن يعطي لحكومة بلجيكا ودول أخرى الحق في القبض عل ى أشخاص يتمتعون بالحصانة وتمت إدانتهم في جرائم ضد الإنسانية.

و طالب واليين الدول العربية والمنظمات الحقوقية غير الحكومية في العالم العربي بدعم جهود المحامين البلجيكيين ماديا وتقديم الأدلة والعمل على توفير الحماية للشهود الموجودين في دول عربية.

وأكد تعرض حكومة بلاده لضغوط من أجل إيقاف نظر هذه الدعوى وأن بعض من شاركوا في الجريمة مثل شارون وبعض الدول تدخلوا لتعديل القانون البلجيكي بحيث لا يتم القبض على الرؤساء والوزراء مشيرا إلى أن القضاء البلجيكي يبذل قصارى جهده لمعاقبة من ارتكبوا هذه الجرائم .

وتناول و اليين بعضا من تفاصيل مجزرة صابرا وشاتيلا فأشار إلى أن هذه المجازر تمت بالتنسيق مع الميليشيات اللبنانية وقادة الجيش الإسرائيلي ، حيث قام الجيش الإسرائيلي بإغلاق معسكر اللاجئين لمنعهم من الخروج ولكي يتسنى للميليشيات إطلاق النار إلى جانب اقتحام القناصة الإسرائيلية للمعسكر وقيامهم بتحميل بعض من فيه في عربات ولم يعرف لهم أثر حتى الآن ، وقال إن هذه المجازر تمت بالتواطؤ وأن التفرقة بين المشاركة فيها كانت مباشرة أو غير مباشرة هى تفرقة مزيفة. وأضاف أن التحقيقات ستحدد بشكل واضح مسئولية كل شخص في هذه الجريمة.

ودعا واليين إلى أن تكون محاكمة شارون محاكمة علنية مشيرا إلى أن كثيرا من الدول توافق على مبدأ الاختصاص العالمي في مواجهة جرائم الحرب، ولكن ليست كل الدول تلتزم بما تلتزم به بلجيكا في قانونها الداخلي الذي يتضمن حق ضحايا جرائم الحرب في المطالبة بإجراء التحقيقات وأنه لذلك أقدم على رفع الدعوى لضحايا صابرا وشاتيلا وأن الوثائق الخاصة بهم موجودة بالإنترنت إلى جانب الأدلة التي قدمتها لجان تقصي الحقائق والتحقيقات الصحفية.

وأشار إلى أن تحقيقات القضية ستحمل جديدا بالتأكيد وأنه مستمر في البحث عن أدلة جديدة وأن المحامين فيها معنيون بالمحاكمة نفسها ولا يستطيعون التحدث عن العواقب والنتائج السياسية لها.

كان المؤتمر الصحفي قد بدأ بحديث محمد أبو ردينة أحد الناجين من مجازر صابرا وشاتيلا عما تعرض له هو وأسرته من ممارسات وحشية وتعذيب وقتل وبقر بطون الحوامل واغتصاب النساء وقال: إن جريمة صابرا وشاتيلا يجب أن يحاكم عليها شارون الذي يتنفس الدماء عكس بقية البشر الذين يتنفسون الهواء.

رسالة إلى الرئيس جورج بوش

على أمريكا أن توقف مساندتها للنظم العنصرية

بعثت سكرتارية منظمات حقوق الإنسان العربية برسالة في ٢٢ أغسطس إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، هذا نصها:

"فخامة الرئيس جورج بوش
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

باسم سكرتارية التجمع العربي لمنظمات حقوق الإنسان المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية بدربان-جنوب أفريقيا، نعلن استنكارنا الشديد للموقف الرسمي المعلن للإدارة الأمريكية الرافض لمناقشة الجرائم العنصرية الوحشية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وبحق عرب ١٩٤٨، وللمطالب الأفريقية المشروعة بشأن التعويض عن ممارسات الرق والعبودية أثناء الحقبة الاستعمارية ، وذلك خلال "المؤتمر العالمي ضد العنصرية". كما نستنكر أيضا التهديد بمقاطعة المؤتمر، إذا لم يستجب للفيتو الأمريكي.

لقد كان المراقبون يتوقعون أن يكون انعقاد المؤتمر في جنوب أفريقيا فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للتخلص من وصمة العار التي لحقت بالولايات المتحدة من جراء تبنيها موقفا سلبيا من العقوبات الدولية التي فرضها المجتمع الدولي على نظام الفصل العنصري / الأبارتيد السابق في جنوب أفريقيا.

إن سلوك الإدارة الأمريكية الحالية وضغوطها - التي رفضتها واستهجنتها المنظمات غير الحكومية العربية والعالمية - هي امتداد لسياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي أضفت الحصانة الكاملة على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها الأبارتيد الإسرائيلي مستفيدا من الدعم الأمريكي السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي، حتى صارت إسرائيل- بفضل الفيتو الأمريكي- بمثابة عضو سادس دائم في مجلس الأمن .

السيد الرئيس؛

عبر سنوات طويلة ونتيجة للسياسة الأمريكية التي شلت دور مؤسسات المجتمع الدولي في وضع حد للجرائم الإسرائيلية- أصبحت مصداقية الدور الأمريكي في نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان محلا لشكوك عميقة وسخرية مريرة، وخروج الولايات المتحدة لأول مرة من لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة هو دلالة يجب ألا تخطئها العين.

إننا نأمل أن تنظروا إلى مؤتمر دربان باعتباره فرصة للإدارة الأمريكية لتحسين سجلها الرديء في مكافحة العنصرية، لا لتأكيد دورها كحام لنظم الأبارتيد على مدار التاريخ.

مع وافر الاحترام؛

عن سكرتارية تجمع منظمات حقوق الإنسان العربية
بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة

تحرش أمني إسرائيلي بالوفد الفلسطيني في مؤتمر العنصرية

بعثت سكرتارية التجمع العربي لمنظمات حقوق الإنسان العربية برسالة إلى السيدة / ماري روبنسون تطلب منها التدخل العاجل لضمان سلامة وأمن كافة المشاركين الفلسطينيين في المؤتمر العالمي ضد العنصرية، وضمان مشاركتهم في أعمال المؤتمر.

تأتي هذه الرسالة بعد أن تعرض اثنين من أعضاء السكرتارية العربية إلى تحقيق سياسي من قبل ضباط الأمن الإسرائيليين في شركة طيران العال الإسرائيلية، ومطار بن جوريون عند مغادرتهم جنيف، ووصولهم إلى إسرائيل.

ففي يوم ٩ أغسطس قام ضباط الأمن الإسرائيليون التابعون لشركة العال بتحقيق استفزازي في مطار جنيف مع أمير مخول عضو السكرتارية العربية، ومنسق تحالف المنظمات غير الحكومية العربية في إسرائيل "اتجاه".وتمحورت الأسئلة على مضمون مشاركته في اجتماع جنيف التحضيري للمؤتمر العالمي، وطلبوا منه الاطلاع على معلومات حول قوائم المشاركين الفلسطينيين الآخرين والسكرتارية العربية والملاحظات التي سجلها خلال الاجتماع ومؤسسات التمويل التي غطت تكاليف سفره وإقامته. وعندما رفض الإجابة باعتباره تحقيقاً سياسياً وليس أمنياً، هددوه بمنعه من ركوب الطائرة. ثم أخلوا سبيله بعد ٣٥ دقيقة. ثم استدعوه مرة أخرى، بدعوى أنهم نسوا توجيه أسئلة أخرى إليه، ولكنهم وجهوا إليه نفس الأسئلة مرة أخرى. فرفض الإجابة عنها، واضطروا لتركه ليلحق بالطائرة.

وفي اليوم التالي، غادر خضر شقيرات (عضو السكرتارية العربية ومدير جمعية القانون بالقدس) جنيف على طائرة شركة الطيران السويسرية، وعند وصوله إلى مطار بن جوريون، قام ضباط الأمن الإسرائيليين بالقبض عليه من على سلم الطائرة، واقتيد إلى غرفة بالمطار للتحقيق معه، حيث وجهت إليه ذات الأسئلة التي وجهت إلى أمير مخول، وأخلى سبيله بعد نحو ساعة ونصف.

وأشارت الرسالة إلى أن السكرتارية العربية تعتبر ذلك تطورا خطيرا، وتخشى أن تستهدف سلطات الأمن الإسرائيلية هذين الزميلين والمشاركين الفلسطينيين الآخرين قبل انعقاد المؤتمر، أو عند سفرهم إلى دربان، بما يؤثر سلبا على المشاركة العربية غير الحكومية في المؤتمر.

"الإسلاموفوبيا" ليست صناعة غربية محضة

سيد إسماعيل

الفزع من الإسلام أو الإسلاموفوبيا، وما يقترن بها من ظواهر متصلة بإذكاء الصراع بين الأديان والثقافات والحضارات المختلفة، شكل محورا هاما في مداولات مؤتمر القاهرة العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية.

في هذا الإطار تأتي مساهمة المفكر المصري المعروف د. نصر حامد أبو زيد بورقة عمل بعث بها إلى المؤتمر بعنوان "الفزع من الإسلام.. الحقيقة والأيديولوجيا"، التي أكد فيها أن الصورة التي تقدم في الخارج عن الإسلام وتوصيمه بالإرهاب بدأت في عالمنا العربي نظرا لوجود قوى اجتماعية وسياسية رافعة شعاره.

وفي تحليله لخوف "الغرب" من الإسلام يميز أبو زيد بين مفهوم الحضارة التي ننسبها للغرب، وبين مفهوم الغرب السياسي. فمفهوم الحضارة يشير إلى مجموعة من المنظومات الفلسفية والفكرية والثقافية والسياسية والجمالية والمعمارية والأدبية. بينما يشير مفهوم الغرب السياسي إلى مجموعة النظم السياسية والأيديولوجيات الحاكمة في بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويوضح أبو زيد أن مواقف الغرب السياسي تحكمه علاقات المصالح التي تشكل امتدادا لمرحلة الأطماع الاستعمارية في سياق جديد يتجلى في السوق العالمية الموحدة وما اقترن بذلك من عمليات الاعتداء على حدود السيادة الوطنية بلغت ذروتها بزرع الكيان الصهيوني في فلسطين ومحاولات تفريغها من سكانها الأصليين.

ويؤكد نصر أبو زيد أن مهام المثقف الوطني من هذا المنطلق لا ينبغي أن تقف عند حدود إدانة الغرب السياسي بل تمتد لتشتمل بوضوح إدانة أنظمة الحكم العربية التي تتحمل نفس الدرجة من المسئولية عن هذا الوضع المتردي في عالمنا العربي.

ويضيف أبو زيد في هذا السياق أن نظرية "المؤامرة" باتت "المفسرة" التي تحمي الذات من تحمل أية مسئولية بإلقاء التبعة بالكامل على الآخر. ويلاحظ أن نظرة الغرب للإسلام ليست نظرة استاتيكية جامدة. فهناك الاختلاف بين النظرة الأوروبية في مجملها وبين النظرة الأمريكية للإسلام. كما أن النظرة السياسية الأوروبية للإسلام تختلف من بلد لآخر. وتقدم ورقة أبو زيد نقدا شديدا للعولمة وآلياتها المطروحة على العالم والتي يجري تقديمها كدين جديد وأخير - حسب تعبيره- ينبغي أن تتصدى جميع الأديان لمواجهة أخطاره.

ويؤكد أبو زيد أن الانحياز ضد المسلمين والعرب له أسباب أعمق من مجرد "الخوف من الإسلام". ويضيف أنه قد آن الأوان لكي ندرك أن الفزع من الإسلام حالة منشؤها العالم الإسلامي في ارتباكه التاريخي ويتساءل في هذا السياق هل يصلح إسلام الأحكام العسكرية وإسلام قانون العقوبات والحدود ومطاردة العقل واضطهاد المرأة والخوف من التساؤل مدخلا لمواجهة الأخطار الراهنة؟!

وحول صورة الإسلام في الإعلام الغربي يقدم الكاتب العراقي غانم جواد- مدير مكتب الثقافة بمؤسسة الإمام الخوئي بلندن- مساهمة أخرى، يوضح من خلالها أن مفاهيم الفزع من الإسلام أو كرهه قد دخلت قاموس السياسة الأوروبية منذ عقدين من الزمان. ويؤرخ الباحث لصورة الإسلام في الإعلام البريطاني على وجه الخصوص مشيرا إلى أن "تبشيع" الإسلام وتصويره كمصدر للشرور في الإعلام الغربي قد أدى إلى عزل جاليات المسلمين كأقليات في الغرب .ويؤكد أن الإعلام الغربي لا يتحمل وحده مسئولية الصورة السلبية للإسلام، إذ يتحمل المسئولية أيضا بعض المسلمين الذين يعتقدون بدورهم بـ "الغربوفوبيا" أو "الخوف من الغرب" فيسهمون في إغلاق أبواب التبادل والتعاون و التفاهم مع الدول والمجتمعات الغربية. ويعزي الباحث ظاهرة الإسلاموفوبيا ونزعات الكراهية المتبادلة إلى العديد من الأسباب. في مقدمتها التنافس التاريخي بين المسيحية والإسلام الذي يولد أيديولوجيا التعصب التاريخي المتوارث، والسياسات الاستعمارية القائمة على أساس التمييز العنصري، ودور الصراع العربي- الإسرائيلي في إذكاء الحرب الإعلامية المتبادلة، فضلا عن عدم وضوح موقف المسلمين من القيم والمعايير الغربية مثل الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، إلى جانب الدور الذي لعبته حركات الإسلام السياسي المسلح وجرائمها بحق الأبرياء أو الخصوم.

ويلاحظ الباحث أن السنوات الخمس الأخيرة قد شهدت نوعا من التحسن في معالجة الإعلام الغربي للإسلام وللقضايا ذات الصلة وجد تعبيره في التعاطف الإعلامي مع شعب البلقان المسلم في أحداث كوسوفا وكذلك في البوسنة، وفضح دور شارون في مذابح صبرا وشاتيلا والمتابعة الإعلامية للعنف الوحشي من جانب إسرائيل تجاه الانتفاضة الفلسطينية .

وأكد الباحث أن تحسين صورة الإسلام في الغرب يقتضي العمل على تقديم الحقائق والسعي لإنشاء قنوات فضائية تبث باللغات الأجنبية لتقديم وشرح الحضارة الإسلامية والدين كأحد مكوناتها وتنشيط دور المراكز الثقافية لدول المشرق الإسلامي المنتشرة في ربوع العالم وتنظيم زيارات للعاملين في المجال الإعلامي لزيارة المشرق الإسلامي.

كيف نتأهل لدربان؟

بأقلام: أمير مخول/ حافظ أبو سعدة/ خضر شقيرات/ بهي الدين حسن

فلسطينيـــو ٤٨
في مواجهة الدولة اليهودية

أمير مخول

عضو سكرتارية منظمات حقوق الإنسان العربية المسؤولة عن تنسيق المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية- مدير (اتجاه) شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (٥٤ منظمة أهلية) في مناطق الـ ٤٨

استعدادا للمؤتمر الدولي ضد العنصرية ونتيجة علاقتها الاستراتيجية مع منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي، تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية في مناطق الـ٤٨ حملة تحريض غير مسبوقة سواء من اجهزة الدولة اليهودية، أم من وسائل الاعلام الإسرائيلية أم من منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية. لقد بلغت هذه الحملة ذروتها غداة مشاركة المنظمات الفلسطينية في مؤتمر القاهرة الاقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، والذي بادر اليه مركز القاهر ة لدراسات حقوق الإنسان، وخاصة بسبب تبنيها لإعلان القاهرة الذي يعتبر اسرائيل نظاما عنصرياً ونظام فصل عنصري في تعامله مع الشعب الفلسيطني، ودعوة المجتمع الدولي إلى معاقبته والقضاء عليه كما جرى مع نظام الابرتهايد في جنوب افريقيا. وما أزعج المؤسسة الإسرائيلية الرسمية والشعبية أيضا، قيام المنظمات المذكورة بطرح قضايا فلسطينيي الـ٤٨ والذين هم مواطنو دولة إسرائيل- كجزء من قضايا الشعب الفلسطيني على المحافل العربية الإقليمية والدولية، بينما تعتبرهم إسرائيل الرسمية والشعبية قضية داخلية إسرائيلية، فاصلة اياهم عن باقي اجز اء الشعب الفلسطيني وعن امتدادهم العربي. أي أن اسرائيل منزعجة من قيام المنظمات الفلسطينية باختراق الاغلاق القسري الإسرائيلي الذي فرضه قيام الدولة اليهودية على انقاض الشعب الفلسطيني. بينما أرادت المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان أن تكون المنظمات الفلسطينية تحت سقفها، وأن تتحدث فقط عن "العنصرية داخل اسرائيل" وليس عن اسرائيل كدولة عنصرية بنيويا. وهذا بعض ما فجره مؤتمر مركز القاهرة التحضيري.

أوسلو تكثف العنصرية

التحضيرات للمؤتمر العالمي ضد العنصرية أثارت جدلا عالميا من نوع جديد، انعكس على الجدل المحلي في كافة أرجاء العالم، كما أن التطورات التي جرت في المنطقة منذ اوائل التسعينات واتفاقيات أوسلو قد خلقت تحديات جديدة ولّدت مواجهتها وعيا جماعيا جديدا لدى الفلسطينيين في مناطق الـ٤٨، بما فيها استراتيجيات عمل ذات أبعاد فلسطينية وعربية ودولية لمواجهة الدولة اليهودية، وجدت تعبيرا عنها في التحضيرات لمؤتمر ديربان بجنوب أفريقيا.

لقد ولدت اتفاقيات أوسلو سلوكا سياسيا جديدا لدى فلسطينيي الـ٤٨، أساسه التحرر من الوهم بأن حل الدولتين المقترح سوف يحل قضايا الشعب الفلسطيني قاطبة، بل إن اتفاقيات اوسلو التي وضعت استراتيجيتها حكومة اسر ائيل بقيادة حزب العمل أرادت استغلال ضعف منظمة التحرير الفلسطينية بغية فرض الحل الإسرائيلي الامريكي في ظل نظام القطب الواحد مستغلة اختلال توازن القوى المحلي والدولي لصالح اسرائيل. وقد تعاملت هذه الاتفاقيات مع اسقاطات حرب ١٩٦٧ واحتلال المناطق الفلسطينية والعربية، وحاولت أن تفرض مساومة تاريخية ضمن هذه الغنائم الاستراتيجية، لتحصر اسرائيل الحل داخل حدود الضفة والقطاع ولتتحرر من مسؤوليتها تجاه نكبة الشعب الفلسطيني وقيامها على انقاضه أي لتحرر نفسها من استحقاقات حق العودة للاجئين الفلسيطنيين، نظرا للوزن الحاسم للتوازن الدمغرافي في رؤية الامن القومي الإسرائيلي. وعمليا نجحت اسرائيل في خلق شرخ داخل الشعب الفلسطيني وبين تجمعاته -بدلا أن ترسم الحدود بين الشعب الفلسطيني كله وبين الدولة اليهودية- كآلية للسيطرة على قواعد اللعبة في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية.

وعليه كان من الطبيعي أن يشعر اللاجئون الفلسطينيون وعرب اسرائيل بأنهم ضحايا اتفاقيات أوسلو، ووجد الفلسطينيون داخل الدولة اليهودية أنفسهم في وضع يحتاجون فيه أن يأخذوا زمام المبادرة لتحمل مسؤولياتهم تجاه أنفسهم كأصحاب البلاد. وتمحورت المواجهة الأساسية في بلورة الهوية ا لعربية الفلسطينية في مواجهة "الأسرلة" المشوهة، واتضحت بشكل بارز معالم الصراع مع الدولة اليهودية بكونها عنصرية بنيويا، وأصبح المشروع الوطني هو كيفية تقويض الأساس العنصري للدولة. ونتيجة هذا الوعي أو وعي ما بعد أوسلو أصبحت مسألة بناء المؤسسات الوطنية وبلورة هويتها الوطنية الفلسطينية والقومية العربية ضرورية جدا، وكانت تلك نهاية التوجه الدمجي المفروض وكل أنواع الشراكة مع اليسار الصهيوني، الذي حاول خلال عقود أن يبقى وصيا على السلوك السياسي الفلسطيني. ففي أواسط التسعينات أقيمت مؤسسات من نوع جديد، في طليعة أولوياتها التمكين الذاتي والانفصال عن المؤسسات الإسرائيلية، كما أن الصراع تحول من التمحور بالحقوق المدنية بالمساواة لتحتل مكانه المطالبة بالحقوق

الجماعية كمجموعة قومية. وهو تحول نوعي اتسم بتبني استراتيجيات عمل جديدة، وبالذات المرافعة الدولية وتنظيم الفلسطينيين قوميا، كذلك استغلال البعد الفلسطيني العام والعربي الاقليمي.

وإذا كانت اتفاقيات أوسلو وانهيار م.ت.ف قد خلقا شرخا مؤقتا داخل الشعب الفلسطيني، إلا أن جدول أعمال النقاش حول الحل الدائم قد وحد الشعب الفلسطيني من جديد في كافة اماكن تواجده. ليصبح مطلب حق العودة في صلب المطالب الفلسطينية، حتى وان غابت استراتيجية فلسطينية عامة، فحق العودة يخص اللاجئين كما يخص فلسطينيو الـ٤٨، كما يخص سكان الضفة والقطاع. وهو السياق الذي انطلقت فيه انتفاضة الاقصى على جانبي الخط الاخضر، لتعترف اسرائيل رسميا وشعبيا بأن الفلسطينيين داخلها ٥ م جزء من المسألة الفلسطينية، ولذلك تعاملت معهم بذات الوسائل التي استخدمتها لقمع شعبنا في الضفة والقطاع وسقط ١٣ شهيدا وأكثر من ألف جريح وأكثر من ألف معتقل.

انفصال تدريجي

في موازاة ذلك فان المؤسسات الجديدة عبرت عن حجم التحدي الجديد فقامت لجنة تدافع عن حقوق المهجرين (اللاجئين داخل وطنهم ويشكلون ربع المليون فلسطيني في اسرائيل)، وانفصلت المنظمات النسوية الفلسطينية عن الإسرائيلية، وقامت مؤسسات حقوق انسان فلسطينية في موازاة المنظمات الإسرائيلية، وتتحدث بالذات عن الحقوق الجماعية. وقام اتحاد الجمعيات كتعبير عن التصميم على إدارة أمورنا بأيدينا وبلورة استراتيجيات عملنا بشكل مستقل. كما قامت هذه المؤسسات على أساس واع بأن قضايانا الأساسية الجماعية لا يمكن أن تجد حلها لا في الكنيست الإسرائيلي ولا في الجهاز القضائي، ففي اسرائيل يوجد ٢٠ قانون عنصري وهي القوانين التي لها علاقة بالهجرة والارض والملكية وأملاك اللاجئين والمهجرين والتخطيط والبناء والأوقاف الإسلامية والمؤسسات القومية اليهودية والمواطنة والشراكة السياسية. وهي عمليا قوانين استراتيجية لضمان مقومات الدولة الاثنية العنصرية اليهودية. والجهاز القضائي الإسرائيلي وان كان ليبراليا في شكله الخارجي، وفي كل ما يتعلق بحقوق الفرد، فان حدود ليبراليته تنتهي عندما يجري الحديث عن الحقوق الجماعية للفلسطينيين. كما أن الكنيست الإسرائيلي يتيح للنواب الفلسطينيين أن يلعبوا فقط على هامشه وقد حاول حزب العمل تاريخيا أن يرسم أقصى حدود التمثيل البرلماني الفلسطيني في دعمه ليتغلب على الليكود، لكن عندما يحدث أي اعتراض على الطابع اليهودي للدولة ومبناها العنصري، فإن اجماعا قوميا صهيونيا يواجه ذلك ويجمع بين أقصى اليسار الصهيوني وأقصى اليمين.

معا في مواجهة الأسرلة

وكون المنظمات الأهلية الفلسطينية تلعب دورها خارج البرلمان وليست محكومة به، فإنها توصلت إلى الاستنتاج بأن الاستراتيجية الأهم، هي استراتيجية التأثير وليس المشاركة السياسية، وبإمكان الاستراتيجيتين التعايش معا والتكامل. فالمشاركة لمنح إلغاء شرعية وجودنا، والتأثير هو من خلال كسر قواعد اللعبة الإسرائيلية، واستغلال البعد الفلسطيني والعربي والدولي، واقامة المؤسسات المناسبة لهذا الغرض.

ففي الحلبة الدولية نحن متحررون من اسر الدولة اليهودية وطوقها ونحن ندا لها، لكن الجديد نسبيا هو العلاقة مع المنظمات العربية في العالم العربي. التي أخذت تتبلور في السنوات الأخيرة من خلال المشاركة في اللقاءات العربية لحقوق الإنسان، وبالذات مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، لتتحول إلى علاقة استراتيجية تقوم على رؤية واضحة بفك الحصار الإسرائيلي على فلسطينيي الـ٤٨، وتطويرها باتجاه واحد لمواجهة أية إمكانية للتطبيع، كون التطبيع حاجة إسرائيلية ومركبا أساسيا في الأمن القومي الإسرائيلي. وهنا يتضح المغزى الاستراتيجي لمشروعنا المشترك الذي سيبدأ بعد عدة أسابيع مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

هذا النمط من العلاقات هو الأساس لنقمة المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، التي تعتبر المنظمات الفلسطينية تحمل توجها انفصاليا، وهو مصطلح إسرائيلي تحريضي يستخدم لوصف سلوك الفلسطينيين وحدهم، فلم يحدث مرة أن تم وصف الدولة اليهودية أو مؤسساتها العنصرية أو منظمات حقوق الإنسان اليهودية بكونها انفصالية.

وفي المؤتمر ضد العنصرية، فان هناك مؤشرات عد يدة تدل على وجود تقاسم وظيفي بين الدولة اليهودية وجهازها الأمني من جهة، والمنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان واللوبي اليهودي العالمي للمنظمات غير الحكومية، والتي توجه عمله وتقوده وزارة الخارجية الإسرائيلية. ويتمثل جل دوره في محاولة تقويض دعائم تحالف المجموعة العربية الاقليمية مع المجموعة الافريقية والاسيوية ومع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان. كما يركزون بشكل خاص على ضرب مصداقية ائتلاف المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا، نظرا لدورهم القيادي في المؤتمر ودعمهم المطلق للمجموعة العربية في جهودها لإدانة عنصرية إسرائيل. كما يعملون على دمغ المجموعة العربية باللاسامية ويجهدون هم والمنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان لاخراج الفلسطينيين داخل إسرائيل من المجموعة العربية الإقليمية لاستخدام ذلك دوليا ضد المجموعة العربية ككل وضد المنظمات الفلسطينية، أملا منهم في اعادتها الى الرقابة -القفص الإسرائيلي الرسمي والشعبي. كما أنهم سيستخدمون أي شرخ يظنون بقدرتهم على تحقيقه بغية ضرب التحالفات الدولية للمجموعة العربية. وهذا التوجه تبنته أيضا وسائل الاعلام الإسرائيلية، والتي شنت حملة تحريض غير مسبوقة على المنظمات التي شاركت في مؤتمر مركز القاهرة وعلى قادة العمل الأهلي الفلسطيني، داعية الدولة الى وضع حد لهذه العلاقة، ولما أسمته "تطرف الجمعيات العربية" و"توجهها الانفصالي".

إن المنظمات الفلسطينية داخل مناطق الـ٤٨ واعية للمخططات الإسرائيلية والصهيونية العالمية، المتغذية من عنصريتها من ناحية ومن الموقف الامريكي ومن ازدواجية المعايير في المجتمع الغربي من ناحية أخرى. كما أنها تعي أن المعركة اليوم هي الحفاظ على مكسب أساسي، وهو التحالفات الاستراتيجية التي تم بناؤها عالميا، وذلك على أساس الحفاظ على الصياغات ا لتي تمت بلورتها في المؤتمرات التحضيرية في جنيف، خاصة المسودة النهائية للمنظمات غير الحكومية التي تشكل أساسا لتطوير حركة تضامن عالمية -يكون في قلبها مجموعة حقوق الإنسان العربية- للقضاء على آخر أنظمة الفصل العنصري.

نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٧ / ٨ / ٢٠٠١ .

التجمع العربي لمنظمات حقوق الإنسان

في مواجهة اللوبي الصهيوني ❖

حافظ أبو سعدة

الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
ونائب رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

لم يحظ مؤتمر دولي باهتمام المجتمع العربي كما حظي المؤتمر الدولي الثالث لمناهضة العنصرية و المزمع انعقاده بدربان في جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٧أغسطس إلي ١ سبتمبر٢٠٠١ وتأتي أهمية هذا المؤتمر كفرصة تاريخية أمامنا للتنديد بنظام الفصل العنصري الإسرائيلي وممارساته العنصرية المؤسساتية تجاه الشعب الفلسطيني وذلك بعدما نجح اللوبي الصهيوني بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الخاص بمساواة العنصرية بالصهيونية عام ١٩٩١.

فمنذ الإعلان عن عقد هذا لمؤتمر استعددت منظمات ومراكز حقوق الإنسان العربية وفي القلب منها المنظمات الفلسطينية غير الحكومية من أجل أن يتبني المؤتمر في توصياته وبرامجه حقوق الشعب الفلسطيني مثل حق العودة والتعويض وحق مقاومة الاحتلال وحقه في أقامة دولته المستقلة علي كامل ترابه الوطني ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل علي تصفية أخر النظم العنصرية في العالم ونظام الاحتلال الإسرائيلي وقد أخذت هذه المنظمات والمراكز علي عاتقها العمل علي حشد الرأي العام في أوساط المنظمات غير الحكومية فى العالم من أجل دعم هذه المطالب المشروعة الأمر الذي يتطلب توافر خبرات بآليات العمل داخل لجنة حقوق الإنسان واللجان التحضيرية للمؤتمر والقدرة علي تعبئة المنظمات غير الحكومية الدولية وتنسيق العمل مع المجموعات الإقليمية المختلفة وتبني مطالبها المشروعة وذلك لمواجهة اللوبي الصهيوني الأمريكي .

ورغم قلة الإمكانيات المتوفرة لمنظمات ومراكز حقوق الإنسان العربية إلا أنها حققت نجاحاً غير مسبوق في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر العا لمي ضد العنصرية في جنيف والتي كان أخرها الاجتماع التحضيري الثالث الذي أنعقد في الفترة من ١ إلي ١٠ أغسطس تمثلت في المشروع النهائي لإعلان المنظمات غير الحكومية والذي تبني المطالب العربية كما وردت في إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية الصادر فى ٢٢ يوليو٢٠٠١ ، فيما فشلت اللجنة التحضيرية الخاصة بالحكومات في حسم البنود الخاصة بفلسطين نتيجة للموقف الأمريكي المعارض حتى لمجرد الإشارة للممارسات العنصرية الإسرائيلية.

ولتقدير الجهد الذي بذلته منظمات حقوق الإنسان العربية في التحضير لهذا المؤتمر بمعني المقارنة بين المجم و عة العربية وإمكانياتها وللوبي اليهودي الصهيوني وإمكانياته، سنلاحظ أنه كان عدد المجموعة العربية لا يزيد عن ٨ أفراد دون دعم لوجستي وافتقار للإمكانيات المادية في المقابل كان اللوبي اليهودي يشارك في المؤتمر التحضيري الثالث بعدد يقدر بحوالي ٥٠ مشارك وبدعم مباشر من وزراة الخارجية الإسرائيلية وأعضاء في الكونجرس الأمريكي حضروا خصيصاً إلي جنيف لدعمهم .

وبات واضحاً الصراع المباشر بين المجموعتين داخل أروقة لجنة حقوق الإنسان في الحصول علي دعم ممثلي المنظمات غير الحكومية في المجموعات الإقليمية المختلفة وقد بات واضحا فشل اللوبي اليهودي في عقد أى تحالف مع المجموعات المختلفة، بينما نجح التجمع العربي (الكوكس العربي) في عقد تحالف واسع انعكس هذا التحالف فى تبنى اللجنة التحضيرية الدولية للمؤتمر لمطالب الكوكس العربى، وبصدور مشروع الوثيقة النهائية متضمنه المطالب العربية وإدانة واضحة للعنصرية الإسرائيلية فقد أعضاء اللوبي الصهيوني أعصابهم واتهموا الكوكس العربى و تحالف منظمات جنوب أفريقيا بمعاداة السامية

ولم يكن هذا النجاح وليد الصدفة وإنما هو نتاج عمل منظم انطلق من المؤتمر التحضيري للمنظمات العربية في القاهرة بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الفترة من ١٩ إلي ٢٢ يوليو والذى ضم ٦٥ منظمة عربية ودولية والذي وضعت خلاله آليات العمل وتشكيل سكرتارية عربية وكوكس عربى ، وتقسيم دقيق للعمل داخل اللجنة التحضيرية فقام الكوكس العربى بعقد اجتماعات في جنيف مع المجموعات الإقليمية المختلفة وتم الاتفاق علي تبني القضايا الأساسية في المؤتمر بين كل المجموعات وشارك الكوكس العربى في اللجنة القيادية للمؤتمر والمناط بها أجراء تحضيرات المؤتمر الخاص بإعداد الوثيقة الختامية والجوانب الإجرائية وتحديد مقرري ورش العمل والمتحدثين واللجان والفعاليات خلال انعقاد المؤتمر.

ومن خلال عضوية هذه اللجنة تم تمثيل الكوكس العربى بإحدى عشر مقرراً ومتحدثاً داخل ورش العمل ومنتديات المؤتمر ، بالإضافة إلي كلمة لكل من حشنان عشراوي والدكتور سمير أمين والنائب العربي بالكنسيت الإسرائيلي عزمي بشارة , بالإضافة إلي تشكيل لجنة لمناقشة موضوع فلسطين ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي .ولجنة الاحتلال وتحديد يوم باسم يوم فلسطين ومظاهرة للتنديد بنظام الفصل العنصري

❖ نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٧ / ٨ / ٢٠٠١ .

الإسرائيلي. ويجدر الإشارة هنا إلي إن هذه الإنجازات وإن كانت تحسب للكوكس العربى إلا أن تحالف منظمات جنوب أفريقيا كان له دور هام في مساعدتنا في دعم هذه المطالب وتبنيها في اللجنة مع الكوكس الأفريقي والكوكس الأسيوي .وقد حاول اللوبي اليهودي التأثير علي مجريات العمل داخل اللجنة عندما وجد الاتجاه يسير نحو تبنى المطالب العربية الخاصة بإدانة النظام الفصل العنصري الإسرائيلي بدعوى ضرورة ضبط اللغة المستخدمة في الوثائق بحيث يتم استبعاد اللغة السياسية واستبدالها بلغة حقوق الإنسان، في اشارة إلي أن ذكر أسم دولة إسرائيل ووصفها بالعنصرية وكذلك ذكر الممارسات العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني هي لغة سياسية، لأن تلك قضية تفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقام الكوكس العربى بفضح هذه المناورة المكشوفة ونم دحض هذه الادعاء وذلك بالتأكيد ان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو وضع خطة عمل لتصفية السياسات والنظم العنصرية فى العالم وبالطبع يأتى على رأس هذه النظم العنصرية النظام الإسرائيلي وتم حسم الموضوع داخل اللجنة القيادية للمؤتمر لصالح الكوكس العربى مما ادى بالتجمع اليهودي الى استخدام فزاعة معاداة السامية في مواجهة الكوكس العربي وكل المجموعات المتحالفة معهم .

المنظمات العربية تسير في الطريق الصحيح والمهم دعم جهودها والأهم وقف حرب الحكومات العربية ضدها

ومن المفيد وفى ضوء هذه التجربة رصد أداء المنظمات غير الحكومية العربية وتقيم هذا الأداء حتى نتمكن من استكمال هذه الجهود إثناء انعقاد المؤتمر في دربان في جنوب أفريقيا .

فلا شك أن الاجتماع الذي تم بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لمناقشة أداء المنظمات في اللجنة التحضيرية الثانية وكشف جوانب النقص في افتقاد الأداء إلي سرعة اتخاذ القرار وتجميع المعلومات والتعامل معها إثناء انعقاد الاجتماع التحضيري كان الدافع لتشكيل الكوكس العربى وسكرتاريته الدائمة وتحديد مهامه علي النحو التالي .

١- تفويض السكرتارية في إنشاء تجمع للمنظمات العربية (كوكاس عربي) أثناء الاجتماع التحضيري الثالث في جنيف وأن تقوم بتسجيله رسمياً وتكون مسئوله عن تنسيق أنشطته والتعاون مع المنظمات العربية الأخرى ,وألا تتقيد بشرط الإجماع في قراراتها , فالأغلبية تكفي، لأن الأهم هو سرعة اتخاذ القرار في الوقت المناسب

٢- أن تكون المنظمات الفلسطينية جزء من الكوكس العربي ولا تشئ تجمعاً آخر مما أدي إلي تكثيف وتوحيد الجهود العربية وعدم تعارضها وعدم تكرار الأنشطة في نفس الوقت من منظمات عربية أخرى

٣- اعتماد وثيقة إعلان القاهرة كمرجعية فكرية لأنشطة الكوكس العربى , مما يوحد الخطاب العربي ويجعله أكثر انسجاما

٤- تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه سكرتارية المؤتمر بوضع أسم المنظمات الفلسطينية في قائمة المشاركين باعتبارهم تابعين لدولة إسرائيل. وضرورة وضعهم تحت أسم فلسطين

وتم إثارة هذا الموضوع مع السيدة ماري روبنسون المفوض السامي للأمم المتحدة في لقائها مع الكوكس العربي واعتذرت عن هذا الخطأ ووصفته بأنه خطأ جسيم.

وقررت السكرتا رية العربية الاجتماع يوميا بجنيف وذلك :

١- لتقيم الأداء وجمع المعلومات حول نشاط اللوبي اليهودي وموقف الجمعيات الأخرى واتخاذ القرارات الازمة للتدخل وتوزيع الأدوار

٢- متابعة نشاط ممثل الكوكس العربى في لجنة قيادة المؤتمر فيما يخص مشروع الإعلان النهائي وما يدور من مناقشات حول المطالب العربية والجوانب الإجرائية الخاصة بالمؤتمر

٣- لقاء المسئولين الحكوميين ومتابعة ما يجري داخل اللجنة الحكومية و"إعداد ملاحظات حول الوثيقة الحكومية

٤- عقد لقاءات مستمرة مع ممثلي التجمعات الإقليمية الأخرى والتأكيد علي المواقف المشتركة والدعم المتبادل .

٥- مقابلة ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية ومناقشة مواقفها وتأكيد دورها المساند للكوكس العربي ومطالبه

٦- مواجهة الدعاوى المضادة التي يبثها اللوبي اليهودي حول معادة العرب للسامية

٧- التنسيق مع تحالف المنظمات غير الحكومية بجنوب أفريقيا في ترتيبات المؤتمر بجنوب افريقيا وتنسيق الأنشطة أثناء انعقاد المؤتمر .

وفي النهاية فإنه يمكن التأكيد علي أن أداء المنظمات غير الحكومية العربية يسير في الاتجاه الصحيح من أجل أن يتبني المؤتمر في توصياته وبعبارات واضحة وقوية الإدانة الكاملة لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي، والتأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فى التحرر من الاحتلال وفي مقاومته بكل الوسائل , وتحمل المجتمع الدولي لمسئولياته في تصفية آخر معاقل العنصرية ، ان ما تم حتى الآن يعد انتصارا غير مسبوق ولطمة على وجه اللوبي الصهيوني حققتها منظمات ومراكز حقوق الإنسان ، كما يمكننا البناء عليه فيما بعد المؤتمر وأعتقد أن هذا المؤتمر سوف يكون بداية لطور جديد في نشاط منظمات حقوق الإنسان العربية في كشف الممارسات العنصرية الإسرائيلية والمطلوب الآن هو دعم هذه الجهود وانضمام كافة الفعاليات والمنظمات العربية غير الحقوقية إليه والأهم هو وقف حرب الحكومات العربية ضدها.

تحول جديد في الخطاب العربي..

من ضحايا إلى أصحاب حق

خضر شفيرات

عضو سكرتارية منظمات حقوق الإنسان العربية المسؤولة عن تنسيق المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية- مدير جمعية "القانون" بالقدس.

خلال سنوات الصراع العربي- الفلسطيني/ الإسرائيلي الممتدة على مدار ثلاثة وخمسين عاما، واجهت القضية الفلسطينية آلة إعلامية غربية مؤيدة لإسرائيل بشكل سافر، ورافق هذا التأييد الإعلامي تأييد سياسي أعمق من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بغض النظر عن لونها الجمهوري أو الديمقراطي. إن متابعة ما حدث في شهور الانتفاضة التي تعيش شهرها الحادي عشر، كافية للتأكيد على هذه الظاهرة المخجلة، من قبل إعلام يدعي النزاهة، ومن قبل دولة عظمى تدعي العمل على إرساء أسس الحق والعدل والقانون في العالم.

منذ بداية الانتفاضة روج السياسيون الإسرائيليون سلسلة من الأكاذيب والمزاعم حول ما يجري في الأراضي المحتلة، واستطاعوا من خلالها صرف الأنظار عن القضية الرئيسية في الصراع، ألا وهي أنها قضية احتلال أرض الغير، وزرعها بالمستوطنات، ورفض تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي مضى على بعضها ما يزيد عن ثلاثة وخمسين عاما، وتحويل القضية إلى قضايا فرعية مثل: وقف العنف من جانب الفلسطينيين، واعتقال نشطاء الانتفاضة.

الضحية والجلاد

وأمام المزاعم الإسرائيلية هذه، لم يلتفت العالم كثيرا إلى عمليات القتل اليومي التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون، ولا إلى الحصار العسكري المفروض على التجمعات السكانية الفلسطينية الذي حول حياة المواطنين إلى جحيم، ولا إلى عمليات القصف الوحشي الذي تتعرض له الأحياء السكنية بما تخلفه من إزهاق لأرواح الأبرياء وتدمير لممتلكاتهم، ولا إلى الجنازات -التي أصبحت عادة فلسطينية يومية- وإنما أصبح العالم يلتفت إلى إطلاق النار على مستوطن مدجج بالسلاح جاء يستعمر المكان تحت الحراب، أو إلى عملية انتحارية ينفذها فلسطيني كرد على سلسلة الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب يوميا ضد الأبرياء من أبناء شعبه!.

باختصار، أصبح العالم أكثر ميلا إلى المساواة بين الضحية والجلاد.

ولعل ما جرى، وما يجري بمناسبة المؤتمر العالمي ضد العنصرية المزمع عقده في جنوب أفريقيا في وقت لاحق من هذا الشهر، لا يعكس فقط حالة الدعم الأعمى لسياسات إسرائيل القمعية والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني، بل ويعكس أيضا حالة العجز التي يعيشها العرب، حكومات وإعلاميين.

عندما استشعرت حكومتي الولايات المتحدة وإسرائيل أن مؤتمرا يحمل عنوانا كهذا لابد وأن يصيب إسرائيل، هددت الدولة الأعظم في العالم بمقاطعة المؤتمر إذا أدرج موضوع الصهيونية على جدول أعمالها. وبعد هذا التهديد الأمريكي الذي يرتقي إلى درجة استخدام حق الفيتو، نددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بدمغ الصهيونية بالعنصرية، وهددت بأن هذا المطلب سيؤدي لإفشال المؤتمر.

من يتقدم لتحمل المسئولية؟

لقد برهن العرب -بهذه العمومية للمصطلح مرة أخرى- على عجزهم عن إقناع العالم بالنظر نظرة موضوعية ومنصفة لأوجه الصراع في المنطقة، مثلما فشلوا من قبل في الحفاظ على قرار الجمعية العام للأمم المتحدة، الذي صدر عام ١٩٧٥ بدمغ الصهيونية بالعنصرية.

ونحن إذ نعتقد بأن الوقت للطم الخدود لم يعد مناسبا اليوم، خاصة بعد الوصول إلى قناعات متجددة فيما يتعلق بظاهرة ضعفنا في المحافل الدولية، وعجزنا عن توظيف قدراتنا على المستوى القومي، في كسب التأييد لقضيتنا العادلة، المدعومة بجملة من القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والأعراف الإنسانية والأخلاقية، فإن إعادة النظر في أساليب العمل القديمة أصبحت واجبة منذ عدة عقود.

ولكن خوض التجارب الجديدة على طريق كسر حلقات التأييد الأعمى لمواقف إسرائيل يحتاج إلى تسلحنا بذهنية جديدة، أو الانتقال من ذهنية المسلمات والمواقف القديمة إلى ذهنية الممكن، والقدرة على التغيير في مواقف الآخرين. كما أنه يحتاج إلى مقومات مادية لدعم هذه التجارب، وإلى قدرات على فهم العالم المحيط بنا، وفهم طرق تفكير الحلفاء المحتملين ومصالحهم وطموحاتهم، وإلى إتقان مهارات الحوار والتفاوض. أما التسليم بأن العالم يقف ضدنا، ولا يمكننا أن نغير مواقفه، فهذا سيؤدي إلى دفننا جميعا حيث نقف.

في هذا السياق، فقد قامت جمعية "القانون" بمبادرة فريدة في هذا المضمار، عندما دعت وفدا من شبكة المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا للاطلاع على ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونظمت لهم جولة لمسوا خلالها بأنفسهم وحشية الآلة العنصرية الإسرائيلية ، وأعادت إلى أذهانهم

الذكريات المؤلمة لنظام الأبارتيد السابق في جنوب أفريقيا. الأمر الذي أدى إلى ترسيخ قناعاتهم المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ضد العنصرية الإسرائيلية، حيث أعلن رئيس الوفد ورئيس الشبكة بعد زيارته، أن إسرائيل تنتهج سياسة عنصرية واضطهاد شعب بصورة مروعة وغير مسبوقة. وقد منحت هذه الجولة الميدانية دفعة جدية باتجاه تأييد المطالب العربية في المؤتمر الموازي غير الحكومي، ليس فقط على المستوى السياسي والحقوقي، ولكن على المستوى التنظيمي، فقد قررت اللجنة المنظمة في جنوب أفريقيا وضع كافة الإمكانيات اللوجستيكية تحت تصرف تجمع منظمات حقوق الإنسان العربية.

لم تكن هذه المبادرة هى الوحيدة التي حققت نجاحا، بل هناك مبادرات أخرى محلية سابقة، مثل دعوة ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني، وإعلان نتائج تحقيقها للرأي العام العالمي.

إن مشاركتنا في المؤتمر العالمي ضد العنصرية كوفد فلسطيني ستكون مشاركة مؤثرة، فهناك سبعة متحدثين فلسطينيين في المؤتمر، وفي المؤتمر الموازي سيقدم وفد فلسطيني وجه فلسطين الحضاري من خلال المعارض الفنية، وورشات العمل ، والفقرات الفنية الشعبية التي ستقدمها فرقنا الفلسطينية.

عمل جماعي منسق

يصعب تصور تحقيق النجاح في ظل الخطاب العربي السائد، إذ أن الخطاب مهم في الإقناع، خاصة ونحن نواجه لوبي صهيوني مؤثر وناجح في كافة المحافل الدولية التي نعمل بها، وكان هذا اللوبي موجودا ومؤثرا أيضا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الموازي غير الحكومي لمؤتمر العنصرية، الذي كان يرفض حتى ذكر اسم فلسطين في المؤتمر وفي البيان الختامي. بل إن اللوبي الصهيوني كان قد نجح في أن يصنف رسميا المنظمات الفلسطينية في الضفة وغزة والقدس تحت بند إسرائيل، لولا الاحتجاج الذي قدمته المنظمات الفلسطينية وسكرتارية المجموعة العربية، والمساندة القوية من المنظمات غير الحكومية في العالم.

إن التحول الذي جرى في خطاب تجمع منظمات حقوق الإنسان العربية كان مهما، وقد حول خطابنا كفلسطينيين من خطاب "ضحايا" إلى خطاب "أصحاب الحق". فكان صوتنا أعلى وأقوى وأكثر أخلاقية واستناداً للمبادئ العالمية التي تجمعنا مع غيرنا.

لقد خاضت منظمات حقوق الإنسان العربية المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية، تجربة تنظيمية فريدة في تجديد وسائل العمل العربي التقليدية، عندما شكل مركز القاهرة سكرتارية لها لمتابعة التحضيرات للمؤتمر المذكور أولا بأول، وتنسيق الجهد العربي فيه، ومقاومة كافة المحاولات الرامية لعدم إدراج الصهيونية كحركة عنصرية في المؤتمر، ولعدم مناقشة الممارسات العنصرية الإسرائيلية، سواء ضد الأقلية العربية في إسرائيل، أو ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

لقد أتاح هذا التشكيل للمنظمات غير الحكومية العربية لأول مرة أن توحد خطابها، وأن تنسق تحركاتها بتوزيع العمل والجهد بينها، وأن تعقد التحالفات وتعززها، وأن ترد الهجمات، وأن تصبح في النهاية كتلة يحسب حسابها. وعندما صرحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بأنها ضد إدراج دمغ الصهيونية بالعنصرية في المؤتمر، كانت السكرتارية العربية هى الصوت العربي الوحيد الذي أدان علنا وبقوة هذه التصريحات، وطالبها في بيان حازم بالتراجع عن تصريحاتها، وعدم الانصياع للتهديدات والضغوطات الأمريكية. ثم طلبت السكرتارية عقد اجتماع معها فيما بعد في مكتبها في جنيف، حيث عدلت من موقفها، وأكدت لوفد السكرتارية أنها "تسعى لإيجاد استراتيجية لمنع تجاهل المعاناة الفلسطينية في المؤتمر".

إن هذه التجربة لم تتوقف عند حدود إصدار بيان حازم تم توزيعه في العالم العربي وجنيف، بل تبعه تحرك عاجل على أرض الواقع من قبل السكرتارية العربية، وقد خلق هذا التحرك تفاعلا دوليا ما كان لبيان أن يحققه وحده.

إن هذه الممارسات من شأنها أن تساعد على كسر حلقات إحدى المسلمات العربية حول عدم قدرتنا -كحكومات أو منظمات أهلية أو مثقفين أو كجامعة عربية- على تفكيك المواقف المؤيدة لإسرائيل في الإعلام وفي أروقة المجتمع الدولي.

هذا النجاح تجسد أيضا بصورة حاسمة في المسودة النهائية التي ستصدر كإعلان عن المؤتمر الموازي -الذي ستعقده المنظمات غير الحكومية- للمؤتمر العالمي ضد العنصرية في جنوب أفريقيا، والتي تضمنت مجموعة المطالب العربية بالتحقيق في الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ومحاكمة مرتكبيها، وإلزام إسرائيل بتطبيق القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. وإعلان أن إسرائيل هى نظام فصل عنصري ودولة عنصرية ينبغي أن يعاقبها المجتمع الدولي على النحو الذي عاقب به النظام السابق في جنوب أفريقيا، إلى أن تلحق به إسرائيل.

وفيما يتعلق بالأقلية الفلسطينية التي تعيش في إسرائيل - فقد أدرجت كقضية لأول مرة في منتديات دولية- كأقلية تعاني من سياسة تمييز عنصري.

إن مهمتنا لم تنته بعد، إنها سوف تتواصل في جنوب أفريقيا -وبعدها- التي شهدت القضاء على أقوى قلاع الفصل العنصري في العالم، وهناك سنواصل النضال من أجل إسقاط آخر نظام فصل عنصري لازال موجودا في الألفية الثالثة للميلاد.

من الضروري في هذا السياق، أن تستفيد المنظمات الأهلية العربية الأخرى المشاركة في المؤتمر من تجربة تجمع منظمات حقوق الإنسان، وأن توجه هذه المجموعة جهودها من أجل كسب أكبر قدر من التضامن لصالح قضايا حقوق الإنسان والشعوب في العالم العربي.

نشر بجريدة الأهرام في ٣ / ٩ / ٢٠٠١ .

ماذا يبقى من نجاحات حركة حقوق الإنسان بعد مؤتمر العنصرية؟

بهي الدين حسن

لو لم تكن الأمم المتحدة قد قررت عقد مؤتمر عالمي ثالث ضد العنصرية في جنوب أفريقيا، لبادرت حركة حقوق الإنسان في العالم العربي باختراع هذا المؤتمر.

ربما يكون ذلك شعور بعض المراقبين الذين تابعوا الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي، والتي تغيرت من خلالها تدريجيا الصورة المرسومة للمنظمات العربية في الإعلام العربي، وربما لدى بعض أوساط النخبة العربية بنسبة ١٨٠ درجة، وربما لدى بعض الدوائر الرسمية أيضا.

ففي المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية والذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١٩- ٢٢ يوليو بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وبحضور ممثلي ٦٥ منظمة عربية وأفريقية وآسيوية ودولية، وصفت السفيرة ناهد العشري مدير إدارة المنظمات غير الحكومية بوزارة الخارجية المصرية، منظمات حقوق الإنسان بأنها الجناح العسكري للأمة العربية في مواجهة العنصرية- الإسرائيلية!.

وفي افتتاح المؤتمر جاءت كلمتي وزير الخارجية المصري والأمين العام لجامعة الدول العربية تحمل معاني التقدير لجهود المنظمات العربية غير الحكومية وتؤكد الدعم الرسمي لهذه الجهود وللأهداف والمطالب التي تسعى المنظمات العربية لفرضها على أجندة المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

ومن قبل انعقاد مؤتمر القاهرة، ومن بعده حظيت جهود المنظمات العربية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر في التصدي للضغوط الأمريكية والصهيونية التي تستهدف الحيلولة دون إدراج إسرائيل في المؤتمر العالمي، باهتمام إعلامي واسع واحتفى الكثيرون وبخاصة من كبار الكتاب، بما انتهى إليه إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية الصادر عن المؤتمر التحضيري بالقاهرة من نتائج، وخاصة فيما يتعلق بوصم دولة إسرائيل باعتبارها نظاماً جديداً للفصل العنصري، يتعين على المجتمع الدولي تصفية مرتكزاته المؤسساتية والقانونية، وإنزال العقوبات الدولية به أسوة بما اتبع مع نظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا، إلى جانب مساندته المطلقة لحق الشعب الفلسطيني في انتهاج كافة سبل النضال من أجل إنهاء الاحتلال الاستيطاني ووضع حد للممارسات العنصرية.

ويستطيع أي مراقب أن يلمس هذه الانقلابة الكبرى في الصورة المرسومة لمنظمات حقوق الإنسان العربية، إذا ما تذكرنا أنه قبل شهور قليلة من انعقاد مؤتمر القاهرة وعلى مدى عدة سنوات سابقة- كان التعتيم الإعلامي على أنشطة المنظمات العربية هو الملمح الثابت، وكانت هدفا لحملات لا تنقطع تصل إلى حد وصمها بالعمالة للإمبريالية والصهيونية وبأنها رسول التطبيع مع إسرائيل، وأنها في الغالب العام تتعاطى التمويل الأجنبي لتلويث سمعة الحكومات وتمرير ما تمليه عليها الأجندة الغربية بصفة عامة والأمريكية على وجه الخصوص.

والآن أصبحت الحركة العربية لحقوق الإنسان بمثابة رأس الحربة في مواجهة الصهيونية، دون أن تغير جلدها! بل وهي تواجه الصهيونية بنفسها، دون أن تغير مصادر التمويل، فما الذي حدث إذن؟

لقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمريها الأول والثاني ضد العنصرية في وقت لم تكن قد ولدت فيه أغلبية منظمات ومراكز حقوق الإنسان العربية الموجودة الآن، وبشكل أخص مجموعة المنظمات والمراكز التي أخذت على عاتقها مهمات تنسيق الجهد العربي المشترك قبيل وأثناء انعقاد المؤتمر العالمي والثالث ضد العنصرية.

وخلال الثمانية عشر عاما التالية لانعقاد المؤتمر الثاني ضد العنصرية ولدت عشرات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بحيث لم يعد هناك دولة عربية واحدة لا توجد بها منظمة أو أكثر، وإن لم يكن ففي المنفى. ومن ثم فإن حقبة التسعينيات شهدت انتقال راية الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي من المنظمات الدولية إلى المنظمات المحلية، بحيث باتت الأخيرة هى المصدر الرئيسي لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وأنماطها وآلياتها وتوصيف الأطر التشريعية والسياسية والثقافية التي تساعد على تفاقم هذه الانتهاكات، وطرح البدائل التي يمكن أن تساعد في وضع حد لها.

ومع ذلك فإن قدرة الحركة العربية لحقوق الإنسان على التنسيق فيما بينها وعلى التأثير في محيطها الدولي وبلورة رؤية جماعية عربية تجاه الحقوق الجماعية للشعوب وتجاه التحديات الكبرى التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان سواء لأسباب تتصل بالبيئة الدولية أو البيئة الإقليمية والمحلية، استوجب وقتا وجهدا أطول من أجل بلورة التحالفات العربية والدولية في إطار هذه الرؤية.

وربما كان المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، والذي عقد في الدار البيضاء بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أولى الخطوات العملية في هذا الاتجاه، والذي دشن ما يمكن اعتباره الحد الأدنى من كتيبة عربية تعمل على تحديد رؤية فكرية واستراتيجية

لمهام وأولويات الحركة العربية لحقوق الإنسان، وتمتلك حداً أدنى من الخبرات الكفاحية التي تمكنها من المضي بثقة في الانفتاح على العالم والتأثير فيه واحتلال مواقع مؤثرة في صنع القرار داخل الحركة العالمية لحقوق الإنسان، وقد تعزز هذا الدور عبر المؤتمرين التاليين، ووجد تتويجه في المؤتمر الرابع للحركة مؤتمر القاهرة العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية- الذي حدد موقفا أخلاقيا منسجما من قضايا التمييز العنصري في العالم، ارتكز على وثيقة الدار البيضاء.

إن جهود حركة حقوق الإنسان في حرث الأرض وبناء التحالفات الآسيوية والأفريقية والدولية التي تعزز المطالب العربية، هى التي هيأت المجال لأن تصبح مثل هذه المطالب محلا للدعم والمساندة الكاملة من قبل المنظمات غير الحكومية في العالم، ومن ثم لم يكن غريبا في هذا السياق أن موقف مؤتمر القاهرة من الأبارتيد الإسرائيلي ومن حقوق الشعب الفلسطيني قد تم تبنيه بالكامل في المسودة النهائية (٦ أغسطس ٢٠٠١) لمشروع وثيقة منتدى المنظمات غير الحكومية، ولأول مرة توصم إسرائيل في وثيقة عالمية باعتبارها نظاماً جديداً للفصل العنصري يشكل جريمة ضد الإنسانية وتقر كما ذهب إعلان القاهرة بالحق المطلق للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الاستيطاني والأبارتيد بكل الوسائل وتدعو المجتمع الدولي لتبني ما دعا إليه إعلان القاهرة من ضرورة فرض العقوبات الدولية على نظام الأبارتيد الإسرائيلي، وتقر كذلك بأن ما اقترفته إسرائيل من جرائم حرب وإبادة جماعية وتطهير عرقي وإنكار لحق العودة للاجئين تشكل ملامح بارزة للأبارتيد الإسرائيلي وتدعو إلى محاكمة دولية للمسئولين عن هذه الجرائم.

وفي إطار هذه التحالفات المتينة التي تم بناؤها، فإن اللجنة الدولية للمنظمات غير الحكومية لم تعر أدنى إلتفات للضغوط والتهديدات الصهيونية والأمريكية بهدف تعديل الصياغات النهائية للوثيقة غير الحكومية وحذف كل العبارات التي تدين إسرائيل وتتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث اعتبرت اللجنة الدولية مطالب المنظمات الصهيونية بمثابة مضيعة للوقت في مناقشة أمور بديهية.

إن ما حققته الحركة العربية لحقوق الإنسان من نجاحات عبر مؤتمر القاهرة تعكس محطة بارزة في تطور أدائها، برز من خلالها هضم الجسم الأساسي للحركة وإتقانه لمهارات التفاوض وإقامة التحالفات المبدئية الصلبة على أرض واقعية وليس على رمال الأوهام- تراعي مدى استعداد وتطور مواقف الأطراف الأخرى، وتضع في اعتبارها التضامن مع المطالب المشروعة الأخرى، بدلا من الاكتفاء بمطالبة الآخرين بتبني مطالبنا نحن، وإدانتهم إذا لم يفعلوا، وانحازت المنظمات المشاركة لتبني رؤية منسجمة على أسس أخلاقية تجاه جميع قضايا العنصرية والتمييز العنصري في العالم بما في ذلك العالم العربي، وأدركت أن الرغبة في تحويل المؤتمر العالمي إلى مظاهرة سياسية ضد العنصرية الإسرائيلية لن تكتسب فاعليتها ومصداقيتها إلا من خلال تلك الرؤية المنسجمة تجاه القضايا المطروحة على المؤتمر العالمي.

لقد انتقلت المنظمات العربية عبر التحضير للمؤتمر العالمي وعبر مؤتمر القاهرة من منطق الاكتفاء بترديد الأمنيات والمطالب المشروعة، إلى خلق الوقائع التي تعزز هذه المطالب على الأرض، وإلى احتلال مواقع صنع القرار داخل الهيئات الدولية التحضيرية لضمان تبنيها والحيلولة دون التراجع عنها أو تمييعها في الصياغة النهائية، والتخلي عن الموقف الانتظاري القدري الذي يتصور أن المبادئ الطيبة والأماني الحلوة يمكن أن تحقق نفسها بنفسها، وشكلت سكرتارية نشيطة لتنسق عملها قبل وأثناء الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر، بدون ما كان ممكنا تحقيقه ما تحقق حتى الآن.

يبقى السؤال الكبير مفتوحا دون إجابة: ترى إلى أي حد سيفيد الرصيد الذي حققته منظمات حقوق الإنسان بمناسبة مؤتمر العنصرية في مواجهة تحديات العمل الحقوقي داخل بلادهم؟ وفي علاقتهم مع النخب السياسية والحكومات العربية؟

آراء ومساهمات

الحقوق الثقافية والشراكة في الوطن

مدخل مقترح لمعالجة المسألة الأمازيغية

د. منصف المرزوقي

المتحدث بإسم المجلس الوطني للحريات بتونس

تطرح مظاهرات تيزو أوزّو وما تتضمنه من مطالب شرعية بخصوص الخصوصية الثقافية الأمازيغية إشكاليات صعبة منها موضوع العلاقة التي يجب أن تربط بين القوميين الأمازيغيين والقوميين العرب. ولو أنّني أفضّل منذ أكثر من عقدين استعمال مصطلح الوحدويين لأنّ مصطلح القوميين أصبح بحكم النكبات السياسية المتعدّدة للمفهوم مرادفا للدكتاتورية والشوفينية والعسكرتارية والمخابراتية. هذه الآفات التي يعطينا البعث العراقي والسوري والنظام اللّيبي أسوأ صورها .

توحد أم تقوقع

يكتشف المتأمّل للتيارات الكبرى التي تحت معالم عالم القرن المقبل أنّ الجماعات الإنسانية تعرف حركتين متناقضتين فهناك حركة تجمع وتوحد وتبني الشبكات. فهناك شبكات تبنى على الدين وأخرى على اللغة وثالثة على الجغرافيا ورابعة على السياسة الخ. وهذا ما يجعل العديد من أقطارنا أعضاء في نفس الوقت في الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية الخ. وثمة الاتجاه المعاكس وهو أن نفس المجموعة البشرية المنخرطة في الشبكات الكبرى تتقوقع داخلها في شكل خصوصيات جهوية وإقليمية وعرقية، وكأنّ كلّ مكوّن لهذه المجموعة مهما بلغ من الصغر يحاول إثبات وجوده بكلّ الوسائل ومنها تمايزه الثقافي (الذي سيجعل منه المتطرّفون) عنصر تميّز وليس فقط عنصر تمايز . لا غرابة أن يبرز في هذا الإطار -مع بعض التباين الزمني- المشروع الأمازيغي بعد المشروع العروبي، وكلاهما من نفس المعدن والطينة، وهما ينبعان من نفس المصدر النفساني: مطلب الكرامة. فالمشروع العروبي لم يبدأ كمشروع شوفيني هدفه قمع الشعوب الأخرى، وإنّما كان ولا يزال ردّة فعل ضدّ الاستعمار التركي ثمّ الأوروبي ثمّ ضدّ الصهيونية، ومحرّكه كان ولا يزال عقدة الإهانة. ومن ثمّ استطيع أن أفهم من الداخل ومن العمق مطلب الكرامة الذي يحرّك أشقائي الأمازيغيين ويكفي أن أستبدل كلمة الأمازيغي بعربي لأجد نفسي في كلّ يكتب تحت سؤال الأمازيغ وسؤال الكينونة، ففي إحدى الجرائد التي تصدر في المغرب عن الحركة الامازيغية اقرأ " لذلك كلّ امازيغي تقريبا غير راض عن نفسه ولا عن غيره ولا عن بلده ولا عن بلد غيره... فصارت هجرة المفكر والمغني والكاتب والرسام والشاعر والمخرج والممثل تقريبا هي الأصل في ملامح الثقافة الأمازيغية.. الأغلبية الساكتة لم تعد راضية عن سكوتها الذي لم يعد سكوت خمول وكسل ويأس ولكنه سكوت حانقين غاضبين، سكوت كاظمين للغيظ والحنق، سكوت الماسكين للجمار الحامية". إنه نفس التشخيص الذي يتشارك فيه كلّ من ينضوون تحت راية العروبة وليس لهم من مشروع سوى استعادة الكرامة السليبة والمكانة التي تليق.

السؤال الرئيسي الآن إلى أيّ مدى هناك تناقض بين المشروعين وهل لا بدّ لكي يتحقّق المشروع الأمازيغي أن تتواصل إهانة العرب حتّى داخل الأقطار التي استوطنوها منذ عصور وأصبحوا جزءا لا يتجزّأ منها. فمن باب الإهانة أن يقال إنّ العرب غزاة يوضعون على القائمة التي غزت "تمزغة " بين "الغزوات المتتالية الرومانية والبيزنطية والوندالية إلى مثيلاتها العربية التوسعية للبلاد الأمازيغية والسيطرة عليها ثمّ الاستعمار الفرنسي". إنّ هذا الكلام ليس فقط تجنّيا وتحريضا ضمنيا على التخلّص من الغزاة وإنّما تطاول على التاريخ وكاريكاتور له. فكاتبه ينسى أنّ كلّ المجموعات البشرية تكونت بالتبادل السلمي وبالحروب. أن الحروب العربية العربية لم تكن تقلّ ضراوة عن الحروب الأمازيغية- الأمازيغية، وقد تكونت منذ غزو أسبانيا شراكة عربية أمازيغية فريدة من نوعها في التاريخ تواصلت بالغزو المشترك لمصر تحت راية الفاطميين. أنّ عبد المؤمن أكبر الأمازيغيين قد غزا تونس التي قطعت شوطا كبيرا في التعرّب وأنه وضع على رأسها سلالة امازيغية قحّة: الحفصيون وهم اليوم من تاريخ هذه البلاد المشرق، كما إنّه أخذ معه عند عودته إلى المغرب قبائل عربية قحّة تمزغت وأنّه لا يوجد مغاربي واحد لا تجري في عروقه دماء الشعبين المكوّنين الرئيسيين. لا يمكن إذن بأيّ صفة من الصفات اختزال مثل هذا التاريخ الحافل المشترك في غزوة توسعية لأجانب مثل الفرنسيين أو لمكوّنات عابرة وذابت ولم تترك أثرا مثل الفاندال.

عقدة الإهانة

إنّ آخر ما يهمّني في نقاش مثل هذا، نتبادل فيه الحجج المبتذلة إلى ما لا نهاية حول الغزاة والمغزوين وهو هل المغرب (موضوعيا وعلميا وتاريخيا إلى آخر التعابير الفخمة التي لا تعني شيئا) عربي أم "تمغزة ". إنّ طريقة التفكير التي أقترحها لتناول الإشكالية، أن تواجد مشروعين لتعريف وبناء الفضاء المغاربي هي طريقة براجماتية تنطلق من وجود الموجود. وموضوع المطارحة ليس "حقيقة" التاريخ ومسؤولية من في عقدة الإهانة عند الأمازيغيين تجاه العرب وعقدة الإهانة عند العرب تجاه الغرب وإسرائيل -الذين تتوجه إليهما بعض أطراف القومية الأمازيغية خطأ حسب رأيي- ومن أقدر من عروبي على فهم مشاعر الغبن والظلم التي تتجرّ عن إنكار اللغة والثقافة والهوية أو محاولة طمسها بالتجاهل والإنكار. ويبقى الموضوع الأساسي أي التفكير في أنواع الحلول الممكنة والسعي إلى بلورة أحسنها إذ ليس من مصلحة أحد لا إنكار ما هو موجود ولا محاولة تخطيه سحريا أو بالعنف.

الهوية الأمازيغية

ولنبدأ بولادة وتطوّر الشعور بوجود مظلمة تاريخية في حق الهوية الأمازيغية وتبلورها في حركة ثقافية، نعلم من التاريخ أنّها النبتة وأنها عاجلا أو آجلا ستتخذ طابعا سياسيا

قد يذهب بها إلى حدّ المطالبة بإلغاء اتحاد المغرب العربي أو إعادة تسميته أو قيام "كانتونات " ذات استقلال داخلي في الريف والأطلس المتوسّط والقبائل والسوس والمزاب. وفي الجهة المقابلة فإنّ هناك شعورا عميق الجذور بالانتماء العربي والإسلامي ليس فقط في تونس وليبيا -اللذين انقرضت منهما أو تكاد كلّ لغة أمازيغية- وإنّما في الجزائر والمغرب وموريتانيا، وهو شعور لن يسمح بأيّ مراجعة لهذه الهوية وإنّما فقط بالإضافة إليها. وكلّنا نذكر أنّ أضخم المظاهرات الشعبية المؤيدة للشعب العراقي عرفها المغرب العربي وليس المشرق وأنّ أكثرها زخما وقعت في المغرب الأقصى. ولا أتصور أن من شاركوا فيها فعلوا ذلك بسبب انتسابهم لعدنان وقحطان وفخرهم بنقائهم العرقي وانحدارهم من "الغزاة" الأوائل، والأرجح أنّهم كانوا مواطنين مغاربة عاديين اختلطت في عروقهم دماء العرب والأمازيغ ودماء أخرى. وإنّما حركهم شعور الانتماء إلى فضاء حضاري واحد يمتدّ من المحيط إلى الخليج تتطلق في سمائه نفس الآيات القرآنية بصوت المصري عبد الباسط عبد الصمد وتصدح فيه أغاني اللبنانية فيروز ويعتبر فيه ابن خلدون مفكّر الجميع وعبد الكريم الخطّابي واحداً من أبطالهم.

نحن شئنا أم أبينا أمام شرعيتين لا جدال فيهما. فما الحلّ لمشكل مازال في بدايته لكنه يمكن أن يتطوّر ببطء وفي ظلّ الصمت والإنكار ليفاجأ الجيل المقبل وحتّى جيلنا بمذابح الجيران لجيرانهم كما وقع الأمر في يوغسلافيا السابقة وفي أكثر من مكان آخر. إنّ اكبر معوقات تقدّم الإنسانية أنها لا تتعظ من التاريخ، فمحكوم على كلّ جيل أن يعيد أخطاء من سبقه مثلما هو محكوم على كلّ دكتاتور أن يعيد نفس الأخطاء لكل الطغاة وأن يرتطم بنفس الفشل.

الثقافي والسياسي

إن الصراع الذي بدأ اليوم في منطقتنا حول هذه النقطة المصيرية ليس معروف المصير ولكنه معروف المسار وهو لا يمكن أن يخرج عن سيناريوهات معروفة. تتطور القومية الامازيغية من المطلب الثقافي إلى المطلب السياسي وتتبلور أساسا عبر علاقة ضدّية مع كلّ ما هو عربي وحتّى مسلم مع البحث عن حلفاء في الغرب وإسرائيل .أن استعمال الحرف اللاتيني مثلا في كتابة الأمازيغية ليس فقط قضيّة تقنية بحتة وإنّما هو إهانة مقصودة ومتعمّدة للعرب ولفتهم وجزء من القومية الضدّية. وفي مثل هذا الجو المشحون بالعنفوانية فإنّ بروز السياسيين الديماغوجيين وتعيّشهم علىّ تغذية الحقد والقطيعة مسألة وقت ولا يوجد شعب في العالم لا يترصده "ميلوزيفيتش " ليخرّب مستقبله باسم المستقبل الزاهر الذي يعده به. و بقدر ما تتصلّب القومية الأمازيغية على مواقفها المناهضة للعروبة والإسلام بقدر ما يتصلّب رفض الحقوق المشروعة للأمازيغيين وبقدر ما تتعمّق أزمة خطيرة ومصطنعة في أكثر من جانب. وفي الواقع فإن من سيواجه القومية الأمازيغية ليس التيار العروبي وإنّما الإسلامي لأنه وحده القادر على التجميع. وربما يكون الغباء القومجي من العروبيين والامازيغيين، أي تعميقهم لصراعات تجاوزها الاسلام وتجاوزها الزمن عاملا من أهمّ عوامل انتصار الإسلام السياسي خاصة إذا هدّدت المطالب "الثقافية" وحدة الوطن. ومن عظات التاريخ أن تنبيه المثقفين والدعاة ورجال السلم لا ينفع أمام ديماغوجية المتاجرين بالعواطف وسذاجة عموم الناس، وبالتالي فان علينا أن ننتظر تعمق الصراع بين منكر للخصوصية الثقافية الأمازيغية متصدّ لها، وشوفيني متعصّب لقوميته منغلق عليها ومستعدّ للتحالف ضد "الغزاة" الوهميين مع ألدّ أعدائهم.

نقطة الالتقاء

وهناك كما يعلمنا التاريخ طريق ثالث ونقطة التقاء ينتهي إليها القومجيون من الجهتين أحيانا بعد أنهار من الدم والدموع -ولا قدر اللّه- أن نعرف في مغربنا العزيز مثل هذه الكارثة. هذا الطريق الثالث الذي يدعو اليه الوحدويون العرب الجدد هو الشراكة أو الاعتراف المتبادل بين الخصوصيات الثقافية التي تكوّن ثروة الفضاء العربي- الأمازيغي في المغرب والفضاء العربي الكردي في المشرق والفضاء العربي الأفريقي في السودان.

إن إشكالية القومي المتخلّف أكان عربيا أو كرديا أو أمازيغيا أنه لا يفهم أننا في عالم تعدّدي بطبيعته وأن هذه التعددية ليست حدثا عابرا يمكننا أن نتجاوزه بالتقية العرقية والتصفية الأيديولوجية والانغلاق على حدود وهمية. فالتعددية حقيقة موضوعية ووضع نهائي ولم يعد بمقدور أحد فردا أو نظاما أو أكثرية فرض نموذجه الأحادي. والواقع أن الديمقراطية ليست إلاّ قبول هذه التعددية في المجال السياسي وتصريفها سلميا. والخيار كان وسيبقى تنظيم التعدّدية السياسية والثقافية والعرقية على الصعيد المحلّي والعالمي بالديمقراطية والاعتراف المتبادل بحقوق كلّ الأطراف.

الحقوق الثقافية

لا خيار لنا غير ترك القوميين المتخلّفين لصراعاتهم العقيمة على أمل أن يجدوا أقصر طريق لنقطة الالتقاء الحتمية وعدم تضييع الكثير من الوقت الضروري لإنضاج من هم مجبرون على إعادته من التاريخ لجهلهم به. أما دور المؤمنين بأن كرامة أمتهم لا تتم بإذلال الآخر فيتعلّق بتجديد عقد المشاركة الضمني الذي جمع المغاربة عربا وأمازيغا لغزو أوروبا أو لصدّ غزوها، لبناء القيروان وتلمسان وفاس والدفاع عنها، لخلق تراثنا المشترك والحفاظ عليه. إن تخلّص العروبي من عقدة الإهانة لا يمرّ بإهانة شقيقه الأمازيغي ولا أعتقد أن تخلّص الأمازيغي من عقدة الإهانة تمرّ بإذلال صهره وابن عمه وجاره فالعدوّ اليوم واحد واسمه انتهاك حقوق الإنسان ومن بين هذه الحقوق الحقوق الثقافية. وأرفض هنا أن تطرح قضية حقوق الأمازيغ الثقافية كحقوق"أقلية" فهي على العكس من هذا جزء لا يتجزّأ من تراث الأغلبية الناطقة بالعربية التي لا تسترجع بإحيائها إلاّ جزءا من تراثها. وبالمقابل فإن ثراء العربية وعظمة الإسلام هما من مقومات الثقافة الأمازيغية التي غرفت منهما ويجب أن تواصل الغرف بعقلية صاحب الملكية لملكه الشرعي.

المطلوب إذاً اليوم استنهاض الهمم للتفكير في سبل تجديد ملحمة شعبين شريكين منذ أربعة عشر قرنا في نفس الوطن، والشريك من يقوى بقوة شريكه، وليس من مهمّة أنبل بالنسبة للعروبي الجدير بقرنه الواحد والعشرين من أن يقف بقوّة وحزم مع أشقائه الأمازيغيين ليتمتعوا بكامل حقوقهم الثقافية بدون خلفية التفويض والاستعمال، وليس هناك من طريق أسلم للامازيغيين غير وضع اليد في اليد مع أشقائهم العرب في مواجهة ما يعترضهم من صعوبات.

لقد اقترحت سنة ١٩٩٧ على المؤتمر القومي العربي تنظيم لقاء مع المثقفين الأمازيغيين للنقاش الصريح في نقط الاختلاف والبحث عن نقط الالتقاء ولم يحظ الاقتراح بالقبول ربّما لأنه كان سابقا لأوانه. ها أنا أجدّد نفس الفكرة، ذلك لأنّه من مسئوليتنا أن نساهم في تذليل الصعوبات والمشاكل للجيل الجديد لا أن نترك له قنبلة موقوتة.

من إصدارات المركز

فلسطين/ إسرائيل

سلام أم نظام عنصري؟

خيارات أوسلو توابعها كان من المحتم أن تسقط، وانتفاضة الأقصى الثانية شكلت رسالة سياسية واضحة الدلالة في رفض الشعب الفلسطينية لذلك "السلام" الذي يجري التسويق له لتكريس الاحتلال وتعزيز نظام الأبارتهيد. ذلك ما تؤكده الفصول المتلاحقة من الدراسة التي أعدها الكاتب الفلسطيني د. مروان بشارة تحت عنوان فلسطين/ إسرائيل : سلام أم نظام عنصري"، وقام بالتقديم لها الكاتب المعروف محمد حسنين هيكل، وتبنى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إصدارها لتشكل أحد الإسهامات الهامة في إطار فضح نظام الفصل العنصري الإسرائيلي .

يستعرض مروان بشارة في مقدمة الكتاب سياسة الفصل العنصري التي دشنتها إسرائيل بتوقيع اتفاقية "غزة أريحا أولا" في نفس الأسبوع الذي تم فيه إلغاء نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا في مايو ١٩٩٤، ويعقد مقارنة بين حكومات الأبارتهيد في جنوب أفريقيا وما طبقته حكومات إسرا ئيل المتتابعة، وهو ما قد يثير القارئ فثمة تطابق بين السياستين إلى حد مذهل.. فسياسة الطرد من الأراضي ومصادرتها والتطهير العرقي والعنصري هى سياسة واحدة تبعتها حكومتا البلدين.

الاحتلال غاب عن أوسلو

فهل نجحت عملية السلام في إنهاء هذا الوضع المزري، واقع الحال ينفي هذا تماما، فهناك ضعف متأصل في عملية السلام إضافة إلى عراقيل متتالية قد واجهتها، ويرى مروان بشارة أن اتفاقيات أوسلو اتسمت بالغموض، والتعبيرات الفضفاضة والمفتوحة للتأويل ولكنها تنص بوضوح على ضرورة حل جميع النزاعات من خلال "لجنة اتصال مشتركة" تتمتع فيها إسرائيل بحق الفيتو، ومن ثم بالقدرة على الحفاظ على الوضع الراهن أي الاحتلال. والمثير للغرابة هو أن تختفي كلمة "احتلال" وهى الوصف الدقيق والشرعي لوجود إسرائيل غير الشرعي داخل الأراضي الفلسطينية لما يقرب من سبعة وعشرين عاما،

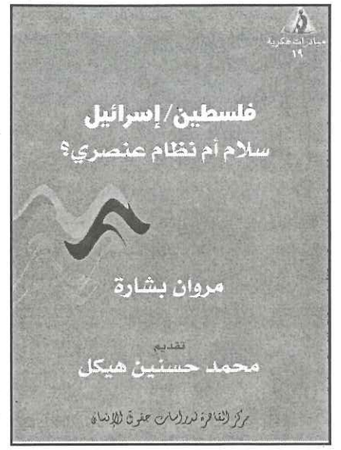

من النص بأكمله، وعلى الرغم من أن قرا ر مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم ٢٤٢ قد تم ذكره باعتباره أساس المفاوضات إلا أنه لا يوجد أي شئ في نصوص الاتفاقية يدل على الاعتراف بالاحتلال.

ومن أوسلو إلى كامب ديفيد لم يزدد الوضع إلا سوءاً، وفيها أعلنت إسرائيل خطوطها الحمراء الأربعة: لا عودة إلى حدود ٦٧، لا هدم للمستوطنات، لا تسليم للقدس، ولا سيادة فلسطينية، لقد كانت تلك اللاءات هى استراتيجية باراك العسكرية بالأساس، وهى تلك الاستراتيجية التي ساعدت على اندلاع الانتفاضة فيما بعد.

وينظر مروان بشارة لعملية السلام باعتبارها تمثل ضرورة اقتصادية ملحة لدى أطرافها الأساسية، فالولايات المتحدة وبالأخص إدارة كلينتون كانت ترى أن النزاع العربي الإسرائيلي يقف عائقا أمام عصر العولمة القادم الذي يطرق أبواب الشرق الأوسط . وإسرائيل تنوء بحمل المهاجرين الجدد، وتحلم بطفرة اقتصادية، تتيح لها جذب الاستثمارات الأجنبية، والدخول في عصر العولمة، وهذا لن يتأتى إلا بإعادة صياغة علاقاتها الاقتصادية مع الضفة الغربية وقطاع غزة بطريقة تؤمن لها الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني وخاصة بعد أن أدت سياسة ستة أعوام من الانتفا ضة الأولى (١٩٨٧- ١٩٩٣) إلى زعزعة استقرار الضفة وغزة وتقطع الروابط الاقتصادية مع إسرائيل. أما بالنسبة للفلسطينيين، فإن أي تغيير اقتصادي لوضعهم البائس هو تقدم في حد ذاته، فالأراضي المحتلة كانت تعاني الركود الاقتصادي نتيجة السنوات الطويلة للانتفاضة، وبالإضافة إلى ذلك تقلصت العوائد المالية القادمة من دول الخليج إلى الصفر تقريبا بعد حرب الخليج. وكان هذا هو حال منظمة التحرير الفلسطينية التي أفلست وحال الشعب أيضا . فتلاشت تحويلات الفلسطينيين المغتربين وطرد أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني من الكويت، لذا كان إنهاء النزاع ضرورة ملحة للفلسطينيين حتى يتسنى لهم وضع نهاية للبطالة والفقر والإذلال الوطني والفردي الذي زاد سوءا بعد ثلاثة عقود من الاحتلال.

فهل نجحت عملية السلام في تحقيق هذه الآمال.. واقع الأمر أن الفلسطينيين أيقنوا فيما بعد أن أوضاعهم الاقتصادية ستزداد ترديا بعد عملية سلام أوسلو، فبعد سبعة أعوام من عملية السلام صار حال الفلسطينيين أسوأ مما كان عليه في عام ١٩٩٣، بينما يشهد الجانب الإسرائيلي ازدهارا مستمرا يفوق كل التوقعات.

مأسسة الأبارتهيد

لم يكن الاقتصاد وحده هو المشكلة الوحيدة التي تسعى أطراف عملية السلام إلى حلها، فلقد كان ثمة مشكلات ومعضلات لا تقل عن العبء الاقتصادي.. بل تزيد، وقد تبدو هذه المشكلات في أوقات ما بلا حل، وذلك على عكس المشكلة الاقتصادية. والمستوطنات واحدة من تلك العقبات التي تحول دوما دون حل النزاع، فعلى الرغم من الموقف الرسمي للأمم المتحدة، الذي ينظر إلى المستوطنات باعتبارها "غير شرعية" بل "ألغاما" في طريق التسوية السياسية، إلا أن تسارع وتيرة بناء المستوطنات قد تزايد مع بدء عملية السلام، وفي الوقت نفسه، برز المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي المحتلة كأحد أكثر العناصر عنفا..

ومن خلال هذه المستوطنات ساعدت عملية أوسلو على مأسسة الأبارتهيد، فلقد تم عزل الأغلبية الساحقة من السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الحكم الإسرائيلي- والذين يبلغ عددهم ٢,٧ مليون نسمة- عن المستوطنين اليهود عن طريق إجراءات أمنية فرضت عليهم بقوة السلام والحصار التعسفي. وبينما يتمتع المستوطنون بمطلق الحرية في الحركة داخل الأراضي المحتلة، تفرض القيود على حرية الفلسطينيين في الحركة حيث تعطي تصريحات خاصة فقط لمن يستوفون الشروط الإسرائيلية التعسفية أو المتواطئين، لكبار السن.

ويؤكد مروان بشارة أن إسرائيل قد استغلت إبهام اتفاقيات أوسلو لإضفاء الصبغة الشرعية على وضع يدها على أكثر من ٨٠٪ من الأراضي المحتلة، ولتوسيع سلطتها، لتشمل جميع أوجه الحياة اليومية بما في ذلك الحدود، الأرض، والمياه، والتجارة، وقد استخدمت إسرائيل هذه "الشرعية" الجديدة لتفصل نفسها أكثر عن الفلسطينيين بينما تخنق اقتصادهم وتجعله معتمدا على إسرائيل، تابعا لها ولاقتصاد مستوطناتها. والنتيجة هى: الفصل أو العزل، والتمييز العنصري (أبارتهيد).

والحق أنه ما من مشكلة أصعب من مشكلة المستوطنات إلا مشكلة القدس، فلقد تعثرت عملية السلام في كامب دافيد على حجر مصير القدس. وثبت أن هذه القضية هى أصعب القضايا الشائكة في مفاوضات الوضع النهائي، ولقد كان من الممكن أن تكون القدس أسهل تلك القضايا، لولا المناهج التي تبنتها الولايات المتحدة وإسرا ئيل، والتي تتناقض تناقضا صارخا وقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذي أسست عليه عملية السلام، وتسئ بشكل مستفز لعقول ومشاعر الشعب الفلسطيني.

وخلاف المستوطنات والقدس هناك مشكلات مثل مشكلة اللاجئين ، والأقلية العربية داخل إسرائيل وغيرها من المشكلات التي ناقشها الكاتب عبر كتابه هذا.. وفيها يبدو جليا للقارئ بأن المفارقة الكامنة بين "السلام" والأبارتهيد في "عنوان" الكتاب هى مفارقة شكلية لأنها موجودة على أرض الواقع وأنه ليس ثمة تناقض بينهما بل إن "السلام " يعزز الأبارتهيد. كما أكد الكاتب نفسه في بعض الأجزاء من كتابه.

عرض: محمد سيد سلطان

اعترافات إسرائيلية

نحن عنصريون... وسفاحون

تحت هذا العنوان، أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان كتيبا خاصا يعتمد بالدرجة الأولى على التصريحات والشهادات الإسرائيلية التي تشكل في حد ذاتها إدانة دامغة للعنصرية الصهيونية والكراهية العنصرية تجاه الفلسطينيين والعرب التي ينضح بها الخطاب الإسرائيلي والجرائم والممارسات العنصرية من جانب جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين.

الكتيب يصدر في إطار قرار الأمم المتحدة باعتبار العام ٢٠٠١ عام مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب، وفضلا عن ذلك فإن توقيت صدوره يأتي في سياق التحضير للمؤتمر العالمي ضد العنصرية بجنوب أفريقيا، ويشكل

بالتالي واحد ة من الأدوات الإعلامية التي تدعم جهود مركز القاهرة والمنظمات العربية لحقوق الإنسان من أجل محاصرة إسرائيل داخل هذا المؤتمر. ولهذا فإن الكتيب قد صدر في طبعة واحدة باللغتين العربية والإنجليزية.

أعد الكتيب: الذي يقع في ٤٠ صفحة – محمد سيد سلطان وترجمته إلى الإنجليزية سلاف طه

تعليم حقوق الإنسان .. ضرورة للتنمية ومكافحة التمييز

دعا الاجتماع السنوي الحادي عشر الذي نظمته هيئة اليونسكو لمديري معاهد حقوق الإنسان في باريس إلى تأسيس شبكة دولية في مجال تعليم حقوق الإنسان تعمل على توثيق الصلات بين اليونسكو ومؤسسات حقوق الإنسان وبخاصة المعنية بنشر ثقافة حقوق الإنسان ، وأكد على أهمية قيام تلك المؤسسات بدور فعال في تدريب صانعي القرار والمضطلعين بمسئوليات وثيقة الصلة بحقوق الإنسان، وأكد على ضرورة أن تعني برامج تعليم حقوق الإنسان بمخاطبة كل الأفراد والجماعات، وشدد على ضرورة أن تتضافر جهود الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني في حقل التربية على حقوق الإنسان .

جاء ذلك من خلال التقرير الختامي الذي أعدته اليونسكو حول مداولات هذا المؤتمر الذي عقد في يناير ٢٠٠١.

أكد التقرير أن تعليم حقوق الإنسان يشكل أداة كفاحية حيوية لتمكين المواطنين من تعزيز وحماية حقوقهم وبخاصة أولئك المنتمين إلى جماعات المهمشين والمضطهدين، كما أنه يجعل الرأي العام العالمي أكثر حساسية في التعامل مع التحديات الرئيسية والمخاطر التي تجابه حقوق الإنسان وما يقترن بها من انتهاكات، ومن ثم يمكن أن يسهم في شحذ الهمم الدولية لمساندة وتطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان بصورة فعالة.

ولاحظ التقرير أن الفقر يشكل عقبة أساسية أمام إعمال المنظومة المتكاملة لحقوق الإنسان وهو ما يستدعي التشديد على إعمال الحق في التنمية وإيلاء اهتمام خاص بالتنمية البشرية وضرورة تفعيل التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، بحيث يتاح للمهمشين أنفسهم المشاركة في صنع السياسات المتعلقة بمكافحة الفقر باعتبار هذه المشار كة ذات أثر هام في مدى ملائمة وفعالية تلك السياسات.

وأكد التقرير كذلك على أهمية تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في إطار مجابهة مشكلات التمييز العنصري وما ترتبه من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وشدد في هذا الإطار على الأهمية الحيوية لنشر المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز بجميع اللغات، وإلقاء الضوء على الأضرار التي تلحق ببعض الجماعات الدينية واللغوية والعرقية من جراء التمييز ضدهم. كما أكد على أهمية ابتكار مداخل جديدة لنشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الوسائط الإعلامية المختلفة.